



جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر

الشعبة : علوم تجارية التخصص : مالية وتجارة دولية

سعر الصرف وأثره على التجارة الخارجية الجزائرية

إشراف الأستاذتحت

مقدمة من طرف الطالب :

بوظراف الجيلالي

كعبيش أحمد

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	مكاوب محمد الأمين	أستاذ محاضر "أ"	جامعة مستغانم
مقررا	بوظراف الجيلالي	أستاذ محاضر "أ"	جامعة مستغانم
مناقشا	يسعد عبدالرحمن	أستاذ محاضر "أ"	جامعة مستغانم

السنة الجامعية : 2018/2019

فهرس المحتويات

فهرس الأشكال والجداول

فهرس المحتويات.

1 المقدمة

الفصل الأول: سعر الصرف

14 مقدمة الفصل

15 المبحث الأول: المدخل إلى سعر الصرف

15 المطلب الأول: تعريف سعر الصرف, أشكاله وخصائصه

15 الفرع الأول: تعريف سعر الصرف

16 الفرع الثاني: أشكال سعر الصرف

22 الفرع الثالث: خصائص سعر الصرف

24 المطلب الثاني: النظم المختلفة لسعر الصرف الأجنبي

24 الفرع الأول: سعر الصرف الثابت

26 الفرع الثاني: سعر الصرف المعوم

29 الفرع الثالث: خصائص أنظمة الصرف الحديثة

33 المبحث الثاني: عموميات حول سوق الصرف

33 المطلب الأول: سوق الصرف

33 الفرع الأول: تعريف سوق الصرف

34 الفرع الثاني: تصنيف أسواق الصرف

فهرس المحتويات

37.....	الفرع الثالث: المتعاملون في أسواق الصرف.....
41	المطلب الثاني: نظريات تحديد سعر الصرف.....
41	الفرع الأول: النظريات النقدية.....
49	الفرع الثاني: نظرية كفاءة السوق.....
50	الفرع الثالث: نظرية مستوى الإنتاجية.....
52.....	الفرع الرابع: نظرية الأرصدة (حالة ميزان المدفوعات).....
53	المطلب الثالث : سياسات سعر الصرف.....
54	الفرع الأول : مفهوم سياسة سعر الصرف.....
56	الفرع الثاني : أهم سياسات سعر الصرف.....
59	الفرع الثالث : سياسة الرقابة على الصرف.....
الفصل الثاني : تأثيرات اليورو والدولار على التجارة الخارجية الجزائرية	
64	مقدمة الفصل.....
65	المبحث الأول: السياسة المصرفية في الجزائر.....
65	المطلب الأول: تطور نظام الصرف في الجزائر.....
65	الفرع الأول: المرحلة الأولى: 1962 – 1970.....
67	الفرع الثاني: تعويم العملة: 1971-1987.....
70	الفرع الثالث: المرحلة الثالثة: 1988-1994.....
73	الفرع الرابع: المرحلة الرابعة: ما بعد 1994.....
75	المطلب الثاني: سوق الصرف الموازي في الجزائر.....

فهرس المحتويات

76	الفرع الأول: محددات سعر الصرف في السوق الموازية.....
76	الفرع الثاني: أسباب ظهور السوق الموازية في الجزائر.....
80	المبحث الثاني: تحليل المبادلات التجارية الخارجية.....
80	المطلب الأول: خلفية تاريخية للمبادلات التجارية 1974-1999.....
81	الفرع الأول: المرحلة الأولى 1974-1994.....
85	الفرع الثاني: المرحلة الثانية 1995-1999.....
86	المطلب الثاني: تطور المبادلات التجارية 2000-2010.....
87	الفرع الأول: تطور الميزان التجاري 2000-2010.....
88	الفرع الثاني: هيكل الصادرات والواردات.....
92	المبحث الثالث: أثر سعر صرف الدولار واليورو على التجارة الخارجية.....
92	المطلب الأول: تأثير سعر صرف اليورو والدولار وعلى التجارة الخارجية.....
101	الخاتمة.....
106	قائمة المراجع.....

فهرس الأشكال والجداول:

- الشكل رقم(01): التصنيف بحكم الواقع لأنظمة الصرف.....32
- الشكل رقم(02): النظريات المختلفة لسعر الصرف.....48
- الشكل رقم(03): الحلقة الفاضلة للعملة القوية.....55
- الشكل رقم(05): التخفيضات المتتالية للدينار الجزائري.....72
- الشكل رقم(06): منحى الصادرات والواردات الجزائرية خلال 1974 - 1994.....82
- الشكل رقم(07): منحى الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة 1995-1999
85.....
- الشكل رقم(08): الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2008-2018.....87
- الشكل رقم(09): منحى أهم الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2008-2018.....89
- الشكل رقم(10): التوزيع السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة.2008-2018.....90
- الشكل رقم(11): الصادرات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية.....91
- الشكل رقم(12): التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية.....92
- الشكل رقم(15): تطور سعر صرف اليورو مقابل الدينار خلال الفترة -2013
2018.....96
- الشكل رقم (16) تطور معدل التبادل98
- الجدول رقم(07): سعر الصرف الرسمي و الموازي في الجزائر.....69
- الجدول رقم(08): سعر صرف دولار/دينار خلال الفترة 1988/1991.....71
- الجدول رقم(09): تطور سعر صرف الدينار مقابل اليورو والدولار خلال الفترة (-2012
2018).....75

الجدول (10): تطور سعر الصرف الرسمي و الموازي في الجزائر.....77

الجدول (11): وضعية الميزان التجاري خلال الفترة (1974-1994).....81

الجدول (12): وضعية الميزان التجاري خلال الفترة)

85.....(1999-1995

الجدول رقم (18): تطور تذبذب سعر صرف اليورو مقابل الدينار خلال

الفترة (2013-2018).....95

الجدول (19): معدل التبادل للقمح و السكر مقابل البترول.....97

الإطار العام للدراسة:

إن التحولات الاقتصادية التي عرفتها حقبة ثمانينات وتسعينات القرن الماضي وما صاحبها من ظهور اتجاه نحو العولمة الاقتصادية أدت إلى إعادة النظر في توجيه السياسات الاقتصادية الكلية، وتوثيق الروابط التجارية والمالية الدولية، وبالتالي تعزيز توقعات الأداء والنمو الاقتصادي للكثير من البلدان النامية وكان من بين آثار تلك التحولات على هذه الدول أن بنت إستراتيجية اقتصادية موجهة نحو الخارج وما صاحبها من تحرير التجارة والمدفوعات الدولية، وهو شكل عوامل حاسمة لنجاح عملية التنمية الاقتصادية. هذه الاستراتيجيات التي تمثل آليات العولمة الاقتصادية، فضلا على التكاليف الناتجة عن الاستخدام السيئ لهذه السياسات والتي تفرز غالبا أزمات اقتصادية ومالية.

عرف العالم العديد من التحولات والتغيرات الاقتصادية المعقدة والمتشابكة انطلاقا من النصف الثاني من القرن العشرين، وذلك بعد انهيار المعسكر الاشتراكي وسيطرة المعسكر الرأسمالي على الاقتصاد العالمي . بالإضافة إلى زيادة موجة التحرر الاقتصادي وظهور منظمة التجارة العالمية إلى جانب تزايد قوة التكتلات الاقتصادية، مما خلق جملة من التحديات والرهانات أمام الدول النامية للنهوض باقتصادياتها، وتحقيق معدلات نمو كتلك التي تحققت للدول المتقدمة، وفق خطط تنموية محكمة ومدروسة ومن خلال الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية المتاحة لديها بشتى أنواعها.

إن أدوات السياسة الاقتصادية عديدة، منها ما يعد من السياسة المالية والمتمثل في الإنفاق الحكومي والضرائب، ومنها ما يعد نقدي ويتمثل في سعر الفائدة، ومنها ما يكون بين الاثنين والمتمثل في سعر الصرف، هذه الأخيرة تستعمل لأغراض كثيرة أهمها إعادة

التوازن في الاختلالات الحادثة في الميزان التجاري على وجه الخصوص، وفي ميزان المدفوعات بشكل عام، وهو الأمر الذي يؤدي بدوره له انعكاسات متباينة على الكثير من المتغيرات الاقتصادية الكلية للدول.

تعتبر سياسة سعر الصرف من أهم أدوات السياسات الاقتصادية الكلية، وذلك لكونها تشكل إلى جانب السياسات الأخرى آلية فعالة لحماية الاقتصاد المحلي من الصدمات الداخلية والخارجية ، وتختلف درجة تأثير سياسة سعر الصرف في الاقتصاد على مدى استقرار السعر، إذ يلعب سعر الصرف دوراً مهماً في الاقتصاد، لذلك وجب الاهتمام به والسعي للتحكم في تطوره ، وإعطاءه نوعاً من الاستقرار ليصبح قادراً على المنافسة. تعتبر وحدة النقد واجهة اقتصاد الدولة التي تعكس حالتها الاقتصادية من قوة أو ضعف ، فالإقتصاد القوي يخلق بالضرورة عملة قوية ومرغوبة ، والعكس صحيح .

أدى ظهور مبدأ التخصيص الدولي وتقسيم العمل في جميع دول العالم وتوسع التعاملات التجارية وتضاعفها إلى نشوء تكتلات اقتصادية دولية ، حيث صار الاندماج و التكتل الاقتصادي من أهم السمات التي تهدف دول العالم بمختلف مستوياتها إلى تحقيقهما.

المتتبع لأحداث الوقائع الاقتصادية منذ مطلع القرن الماضي ، يكتشف أن الاتجاهات العالمية المتسارعة نحو تكوين تكتلات اقتصادية ونقدية أثرت بشكل أو بآخر على سير دواليب النظام النقدي الدولي ، ولعل أهمها إنشاء الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي واستحداث العملة الأوروبية الموحدة "اليورو" وذلك بعد الأزمة التي تعرض لها نظام بريتن

وودزو الصدمة التي لحقت بالدولار الأمريكي و عدم الاستقرار الذي هز الاقتصاد العالمي من جهة ، وكذا انتهاء الوصاية الأمريكية على أوروبا من الخطر الشيوعي بعد انهيار هذا الأخير من جهة أخرى.

ضف إلى ذلك أن الدور المحوري الذي لعبه الدولار الأمريكي في النظام النقدي الدولي- بوصفه عملة دولية - ، و كوحدة حساب و كأداة للمعاملات التجارية و وحدة احتياطي رئيسية- نجم عنه تكاليف باهضة ، إذ حال هذا الدور المهيمن للدولار الأمريكي دون ظهور عملات دولية أخرى تساهم في دعم استقرار النظام النقدي الدولي، مما يعني الانعكاس المباشر لأي صعوبات يعاني منها الدولار و الاقتصاد الأمريكي على النظام بأكمله.

و من ثم يمكن اعتبار ظهور الاتحاد الاقتصادي و النقدي الأوروبي ، متوجا بالعملة الأوروبية الموحدة "اليورو" منعرجا حاسما و هاما في مستقبل النظام النقدي الدولي، إذ دخلت أوروبا عهدا جديدا في جانفي من عام 1999 و ذلك بتبني إحدى عشرة دولة و هي ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، هولندا، اسبانيا، بلجيكا اللوكسمبورغ ، ايرلندا ، فنلندا ، النمسا و البرتغال من أصل خمسة عشرة دولة داخل الاتحاد الأوروبي، لعملة جديدة هي "اليورو"، و من أهم المراحل الاقتصادية لهذه الدول هو دخولها المرحلة النقدية .

كما أن ظهور "اليورو" كعملة موحدة لدول الاتحاد الأوروبي، و كعملة دولية جديدة أثار العديد من التساؤلات، و فتح النقاش و اسعا على مستوى العالم كل ه حول الآثار التي يمكن أن تحدثها هذه العملة الدولية الجديدة على مستوى الاقتصاد الأوروبي ذاته و الاقتصاد العالمي.

كما يعد قطاع التجارة الخارجية الفوهة الوحيدة أمام العالم الخارجي في جلب الدولارات التي تمول الخزينة ، وكونها المتنفس الوحيد كذلك من الجانب الداخلي لما يوفره من مداخيل لتغطية المتطلبات الداخلية، حيث رأت الجزائر أنتساير هذا القطاع وأن تدخل إصلاحات اقتصادية عليه، وذلك من أجل تنظيماًفضل للتدفقات التجارية وكذا إحداث ترابط بين سياسات التنمية الاقتصادية.

وفي ظل هذه المستجدات العالمية ، يبقى الاقتصاد الجزائري اقتصادي يركز بصفة شبه كلية في مداخيله على عائدات صادرات المحروقات ، هذه الأخيرة تتأثر بمتغيرات اقتصادية خارجية عالمية، يصعب التحكم فيها أو حتى التكهّن لها ، والتي من بينها تغيرات أسعار صرف العملة الأمريكية، التي يتم على أساسها تسعير المادة الأولية البترول ، فثقل استخدامها في التجارة الخارجية و المديونية نتيجة تلقائية لنوعية الصادرات وسياسة المديونية المنتهجة أما الحدث البارز والمتمثل في استحداث العملة الأوروبية الموحدة فيعتبر دعوة لتنوع احتياطات الجزائر وإعطاء اليورو الحجم المناسب استجابة لطبيعة وحجم المعاملات التجارية والمالية الجزائرية مع الإتحاد الأوروبي خاصة الاستيراد .

إشكالية الدراسة:

توجد علاقة وطيدة بين تقلبات أسعار الدولار واليورو على الاقتصاد الجزائري عامة وعلى التجارة الخارجية خصوصا بحكم أن العائدات البترولية تسوى بالعملة الأمريكية الدولار بينما تدفع الاحتياجات من الواردات بالعملة الأوروبية الموحدة اليورو ، ومنه يمكن صياغة إشكالية هذا البحث التالي:

ما مدى تأثير التقلبات أو التغيرات الحاصلة بين الدولار واليورو على التجارة الخارجية

الجزائرية ؟

التساؤلات الفرعية:

انطلاقا من البحث في معاني ودلالات التساؤل الرئيسي وبهدف التعمق في تفاصيل إشكالية الدراسة ، وإسقاطا للإطار النظري على الجانب العملي التطبيقي في تفاصيل البحث ، سنكون أمام ضرورة طرح التساؤلات الفرعية ، محاولة للإجابة على هذا السؤال المحوري أو الإشكالية المطروحة ، حيث ، سأدرج بعض التساؤلات الفرعية المدعمة للموضوع والتي هي كالآتي:

- كيف يؤثر انخفاض الدولار على القدرة الشرائية للعوائد المالية المتأتية من قطاع المحروقات في الجزائر؟
- هل يؤثر استبدال المعاملات الحاصلة باليورو وجعلها مقومة بالدولار على فاتورة الواردات الجزائرية بالإيجاب ؟
- هل يشكل تسعير النفط باليورو أو سلة من العملات حلا للجزائر كبلد معتمد بدرجة كبيرة على النفط لتفادي مشكلة الفوارق بين العملات ؟

أهمية الموضوع:

يستمد الموضوع أهميته من عنوان البحث، حيث تعد التقلبات في أسعار صرف العملات ذا أهمية بالغة على اقتصاديات الدول، باعتباره حلقة ربط بين الاقتصاديات الدولية ، ومقياسا هاما لحجم معاملاتها، بالإضافة إلى ذلك فسعر الصرف له أثر واسع على توازن

الاقتصاد الكلي، من خلال علاقته المباشرة وغير المباشرة بالمؤشرات الاقتصادية الكلية، المتمثلة أساسا في معدل التضخم معدل النمو، ورصيد ميزان المدفوعات.

الهدف من الدراسة:

معروف جيدا ما للتجارة الخارجية من تأثير قوي ، سواء بالسلب أو بالإيجاب على الاقتصاد الوطني، ومن ثم على متغيرات الاقتصاد الكلي، ونظريات التجارة الخارجية كفيلة بشرح هذا المنطق، خاصة وان لم تكن سياسة اقتصادية متينة مجابهة لهذه المتغيرات الحاصلة على الصعيد الدولي ، حيث تجدر الإشارة هنا إلى التطرق إلى سياسة سعر الصرف ، إضافة إلى هذا أن بعض الدول لم تصل لحد الآن إلى تنوع هيكله مبادلاتها الخارجية خاصة من صادراتها السلعية وهذا ما ينطبق على الجزائر ومشكلة ارتباط اقتصادها بهيكل تصديري وحيد يجعل من الاقتصاد الوطني رهينا للظروف الاقتصادية التي تحدث في السوق العالمي.

إلى جانب هذا كله فمن بين الأهداف التي يرمي إليها هذا البحث ، معرفة مدى تأثير التجارة الخارجية الجزائرية بالمتغيرات الاقتصادية الخارجية والمتمثلة في تغيرات أسعار النفط، تغيرات أسعار صرف العملات ، خاصة وأن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد بصفة شبه كلية على مداخيل النفط.

الافتراضات:

سأحاول من خلال البحث وتفاصيل الدراسة اختبار صحة الافتراضات العلمية التالية:

- يعتبر سعر الصرف المقياس المعياري للقيم المختلفة سواء على المستوى الداخلي أو عندما ينشأ التبادل التجاري بين الدول.
- تظهر الضرورة إلى استعمال العملات الخارجية عندما تقوم علاقات تجارية أو مالية بين شركات تعمل داخل الدولة مع شركات تعمل خارجها.
- إعادة النظر في فوترة المعاملات التجارية الخارجية للجزائر سيحسن لا محال من وضعية الميزان التجاري وبالتالي تحسين وضعي ميزان المدفوعات.
- ارتباط الاقتصاد الجزائري بعمليتين عالميتين مهمتين أمر لا يجب الاستهانة به.
- لا بد من ربط تطورات التجارة الخارجية تبعا لتطور الأحداث الاقتصادية.
-

المنهج المتبع في الدراسة:

إن تحديد منهج البحث يتوقف على الهدف الذي تسعى الدراسة الوصول إليه وعلى طبيعة الموضوع في حد ذاته ، لذا فقد جمعت هذه الدراسة بين المنهج النظري الذي اعتمده في الفصل الأول ، من خلال مدخل لسعر الصرف وكذا المنهج التاريخي من خلال التطرق لتطورات تاريخية وردت في مضمون البحث متمثلة في مراحل ظهور الاتحاد الأوروبي وتجسيد إنشاء وحدة أوروبية نقدية إضافة إلى التطور التاريخي لسعر الصرف في الجزائر، والأسلوب الوصفي التحليلي في تبيان العلاقة بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والانعكاسات التي تواجه الاقتصاد الجزائري من هتين الدولتين القويتين اقتصاديا.

الدراسات السابقة:

في إطار عرضنا للدراسات السابقة التي تناولت مواضيع من قبيل موضوع هذه الدراسة سنكون أمام ضرورة الفصل بين جزئين ، نتعرض في الأول إلى تلك الأدبيات العلمية التي تناولت المتغير المستقل بشكل خاص ، والمتمثل في كل ما يتعلق بموضوع بسعر الصرف على وجه العموم وكذا أهم نظامين نقديين عالمين "الدولار واليورو" ثم نتدرج بعدها إلى الجزء الثاني لعرض أهم التحليلات والدراسات للمتغير التابع بتأثر التجارة الخارجية الجزائرية من تقلبات أسعار صرف العملات .

أولاً: الدراسات المتعلقة بالمتغير المستقل

من الجدير بالذكر في هذا الصدد أن موضوع سعر الصرف بشكل عام تتوفر حوله الكثير من الدراسات التي تركز على الجانب النظري ، سواء كانت كتب متخصصة أو رسائل أو ندوات ومؤتمرات ، أما المراجع الخاصة بالعملة الأوروبية الموحدة -الوافد الجديد- فهي قليلة ، لكنني حاولت الاقتراب إلى ما هو أكثر ملائمة واقتراباً من هذه الدراسة .

ثانياً: الدراسات المتعلقة بالمتغير التابع

لا بد من الإشارة في البداية إلى أن موضوع سعر الصرف وكذا التجارة الخارجية في الجزائر ذا أهمية بالغة أدركها الباحثون فجاءت مساهماتهم تناولات عديدة لهذا الموضوع وعلى هذا الأساس تم الاهتمام إلى عرض بعض الدراسات على سبيل المثال لا الحصر:

- رسالة ماجستير ، للطالب ، بن قدور علي ، عنوانها "، دراسة أثر تغيرات سعر الصرف على نموذج التوازن الاقتصادي الكلي" ، المركز الجامعي سعيدة، 2004.

- رسالة ماجستير، للطالب ، السعيد عناني ، عنوانها" ، آثار تقلبات سعر الصرف وتدابير المؤسسة الاقتصادية لمواجهةها" ، جامعة باتنة، 2005 .
- رسالة ماجستير، للطالبة رفيقة صباغ ، بعنوان "أثر الدولار واليورو على التجارة الخارجية الجزائرية" ، جامعة تلمسان ، 2006 .
- شريط عابد ، "أثر ظهور اليورو على اقتصاديات الدولية والعربية،" مجلة بحوث اقتصادية عربية ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، العدد 38 لبنان، 2007 .
- "موقع اليورو في النظام النقدي الدولي وأثره على الاقتصاديات العربية"مداخلة مقدمة في الملتقى في الملتقى الدولي الأول حول اليورو واقتصاديات الدول العربية – فرص وتحديات - ، جامعة الأغواط 18-19 أبريل 2005 .
- عية عبد الرحمان ، " دور الدولار في التأثير على الاقتصاد العالمي، حالة الدول العربية النفطية، " ورقة مقدمة في الملتقى العلمي العاشر للاقتصاديات العربية وتطورات ما بعد الأزمة العالمية، لبنان ديسمبر 2008 .
- محمد بن بوزيان والطاهر زيان ، عنوان المداخلة "اليورو وسياسة سعر الصرف في الجزائر، دراسة مقارنة مع تونس والمغرب" ، الملتقى الوطني الأول حول *الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة ، *جامعة سعد دحلب - البليدة - ، 21-

22 ماي 2002

أسباب اختيار الموضوع:

ترجع أسباب اختيار هذا الموضوع في مجملها إلى ما يلي:

- كونه متعلق بأنظمة أسعار الصرف التي تعتبر الركيزة التي تعتمد عليها السياسات النقدية زيادة على كون اغلب الجوانب الاقتصادية مرتبطة بها .
- حتى يمكن الوقوف على مدى تبعية الاقتصاد الجزائري للدولار الأمريكي ومعرفة درجة دولرته.
- مدى أهمية الموضوع خاصة مع التحولات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر بصفة عامة وقطاع التجارة بصفة خاصة لتحرير التجارة الخارجية .

صعوبات الدراسة :

من الجدير بالذكر في البداية أنه تقريبا لا يوجد بحث أكاديمي إلا ويعترضه شكل من أشكال الصعوبات العلمية والعملية على اختلاف درجاتها وإن كانت الصعوبات العلمية تعتبر أحد مقاصد البحث العلمي وأهدافه للوصول إلى تذييلها أمام أي بحث في المستقبل، فإن واقع الصعوبات العملية هو الذي يعجز البحث إلى درجة كبيرة وفي أحيان كثيرة عن تجاوزها حتى بعد نهاية البحث ، فالصعوبات التي تلقيتها في هذا البحث المتواضع لا تختلف في جوهرها عن تلك المألوفة لدى جل الباحثين ويمكن استدراجها فيما يلي:

- من ناحية الجانب النظري وخاصة ما تعلق بمراجع عن الاتحاد الأوروبي والعملية العملة الأوروبية الموحدة.

- في الجانب التطبيقي ، الكتب المتناولة لسعر الصرف في الجزائر محدودة من حيث العدد ، وبالتالي لا يجد الباحث نفسه أمام مراجع عديدة ومتنوعة تسمح له أن يجعل بحثه أكثر تعميقا.
- كذلك في الجانب التطبيقي وبالضبط فيما تعلق بالتجارة الخارجية الجزائرية تقل المراجع أو تكاد تنعدم إلا ما وجد في موقع الانترنت.

تقسيمات الدراسة:

انطلاقا من الأهداف العلمية والعملية المحددة للدراسة وفي سبيل الإجابة عن الأسئلة البحثية المصاغة سنعتمد إضافة إلى المقدمة والخاتمة تقسيما بحثيا خاصا، مكون من ثلاثة فصول رئيسية نعرض في الأول الإطار النظري للدراسة المتعلق بعموميات حول سعر الصرف من خلال الإلمام ببعض الجوانب المتعلقة به، في حين سأحاول في الفصل الثاني التطرق لأهم النظم النقدية العالمية أولها العملة الجديدة عملة اليورو وثانيها العملة الأمريكية الدولار ، أما في الثالث والأخير سأطرق لما له العلاقة المباشرة بالجزائر وهي الحالة المطبق عليها موضوع الدراسة . وقد جاءت تقسيمات الدراسة مفصلة على النحو التالي :

1- الفصل الأول: وهو المفتاح والموجه النظري لهذه الدراسة وجاء تحت عنوان

"عموميات حول سعر الصرف"، حيث سأعرض في المبحث الأول المدخل إلى سعر الصرف من خلال ثلاثة مطالب الأول ورد فيه تعريفات لسعر الصرف، أنواع سعر الصرف وأشكاله سعر الصرف وسأعرض في المطلب الثاني النظم المختلفة لسعر

الصرف أهمها سعر الصرف الثابت وسعر الصرف الموعوم ، أما المبحث الثاني من هذا الفصل عرضت فيه عموميات حول سوق الصرف من خلال التطرق في المطلب الأول لتعريف سوق الصرف وتصنيفاته وأهم المتعاملين في هذا السوق أما المطلب الثاني فذكرت فيه أهم نظريات سعر الصرف.

2 - الفصل الثاني: والذي يعتبر الفصل التطبيقي في هذه الدراسة والمعنون

"تأثيرات اليورو والدولار على التجارة الخارجية الجزائرية" والمتضمن ثلاث مباحث والتي لها صلة مباشرة بالجزائر أهمها المبحث الأول سعر الصرف في الجزائر و به ثلاث مطالب الأول تطور أنظمة تسعير الدينار و الصرف و بدوره يحتوي أهم مراحل تطور الصرف في الجزائر من الاستقلال إلى حد الآن وجزتها في أربع مراحل أما المطلب الثاني، فسوق الصرف الموازية في الجزائر، محاولا عبه التطرق لكل من محددات سعر الصرف في السوق الموازية وكذا أسباب ظهور السوق الموازية في الجزائر لأنتقل المطلب الثالث سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري لاستعرض فيه تخفيض قيمة الدينار الجزائري وأسباب هذا التخفيض، ثم المرور إلى المبحث الثاني من الفصل التطبيقي والذي سأعمل من خلاله على التمهيد في أكثر الجوانب أهمية هيكله التبادلات الخارجية الجزائرية وتقسيمها إلى أولا هيكله الصادرات وللتوضيح أكثر ذكرت هذا من ناحية السلع الموجهة للخارج أهمها المحروقات واهم المناطق المتوجهة إليها، نفس الشئ بالنسبة لهيكله الواردات من خلال أهم الموردين مع أهم المنتجات المستوردة لأخلص بحثي بأهم جزء من أهداف الدراسة من خلال المبحث الأخير من البحث أثر الدولار و اليورو على التجارة الخارجية مفصلا فيه كل من

تقلبات الدولار وأثرها على التجارة الخارجية وكذا انعكاسات اليورو على التجارة الخارجية الجزائرية .

تتميز المعاملات الاقتصادية الدولية بخاصية أساسية تتضمن استخدام نقودا مختلفة في عملية التسوية، فالنقود تستخدم في المعاملات الاقتصادية الداخلية لنفس الاعتبار الذي تستخدم من أجله في المعاملات الدولية، وأهم عامل يثير المصاعب بالنسبة للمعاملات التجارية بين الدول هو اختلاف عملات الدفع، حيث أن لكل دولة عملتها الخاصة بها.

فالمصدر عليه حقوق لدى المستورد مقومة بالعملة الأجنبية وللمستورد واجبات بدفع أثمان البضائع المستوردة من الخارج ، من هنا تأتي أهمية دراسة سعر الصرف الأجنبي وذلك لمعالجة وسائل تعدد العملات وبالتالي تحويلها فيما بينها في خضم المعاملات الاقتصادية والمالية والتجارية التي تجري بين الدول . وما يزيد أهمية هذه الدراسة هو أن سعر الصرف ليس مجرد سعر يحدد بطريقة معينة ، بل يلعب دورا هاما في التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي في شتى المجالات كالاستثمار، الإنتاج، التصدير والاستيراد، تدفقات رؤوس الأموال.

لهذا الغرض وجب على جميع الأطراف الاهتمام بما يعرف بالصرف، فهو يتسم بخصوصياته وتعقيداته، وله بالغ الأثر في اقتصاديات جميع الدول. وعادة ما تتعرض عملات الأقطار المختلفة لتقلبات وتغيرات مستمرة نتيجة تشابك عوامل عديدة تنجر عنها مخاطر في المعاملات الاقتصادية الدولية، فيصعب على المتعاملين في كثير من الأحيان تفاديها أو تغطيتها مما يتسبب في حدوث خسائر كبيرة.

تتطلب دراسة ظاهرة الصرف، التعرض إلى تحديد المفاهيم والنظم النقدية خصائص سعر الصرف، وكذا عموميات حول سوق الصرف وتصنيفاته وأهم المتعاملين فيه.

كل دولة لها عملتها الخاصة بها التي تستعمل في عمليات الدفع الداخلية، وتظهر الضرورة إلى استعمال العملات الخارجية عندما تقوم علاقات تجارية أو مالية بين شركات تعمل داخل الدولة مع شركات تعمل خارجها، إذ تحتاج الشركات المستوردة إلى عملة البلد المصدر كي تتم هذه العملية. وفي الواقع ليست الشركات التي تقوم بالتجارة مع الخارج هي فقط التي تحتاج إلى العملات الدولية بل كل شخص ينتقل إلى خارج البلد الذي يقيم فيه يحتاج إلى عملة الدولة التي يود الذهاب إليها حين إذ يجد نفسه مضطرا للقيام بتصريف عملة وطنه بالعملة الأجنبية.

المطلب الأول: تعريف سعر الصرف، أشكاله وخصائصه:

يعد سعر الصرف الوسيلة الأساسية لتسوية المدفوعات الدولية، إذ انه يحدد العلاقة بين أسعار السلع والخدمات المحلية وأسعار السلع والخدمات الخارجية وعلى ضوء هذا المطلب سوف أقوم بتعريف سعر الصرف، وذكر أنواعه وأشكاله.

الفرع الأول: تعريف سعر الصرف.

تعدد المفكرين الاقتصاديين في تقديم تعريف سعر الصرف إلا أن هذه التعارف تجتمع في مفهوم واحد نذكر منها:

يعرف سعر الصرف على أنه عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة من عملة أخرى.¹

كما يمكن أن نعرفه بطريقة عكسية على "أنه عدد الوحدات من العملة الأجنبية اللازمة للحصول على وحدة من العملة المحلية."²

هو ثمن عملة دولة ما مقومة في شكل عملة دولة أخرى، أو هو نسبة مبادلة عملتين.³

¹ الطاهر قانة، اقتصاديات صرف النقود و العملات، دار الخلدونية، الجزائر، 2009، ص10

² Philippe AVOYO, « Finance Appliquée », DUNOD, paris, 1993, p53.

- ويقصد بسعر الصرف كذلك بأنه سعر أو نسبة مبادلة عملة بعملية أخرى، حيث تعد إحدى العملاتين سلعة في حين تعتبر الأخرى السعر النقدي لها.⁴

- وكذلك سعر الصرف هو أداة الربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعار السلع في الاقتصاد العالمي.⁵

كما أن تسعير العملات يخضع لطريقتين هما:

التسعير المباشر: هو عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من

العملة الوطنية، حيث أن هذه الطريقة قليل من الدول التي تتبعها وتستخدمها، ونذكر أهم دولة

تستخدم التسعير المباشر هي بريطانيا $1 \text{ DA} = X \text{ dollars}$.

التسعير الغير مباشر: هو عدد وحدات ثمن العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة

من العملة الأجنبية، وتتبع هذه الطريقة من غالبية بلدان العالم بما فيها الجزائر إذ يقاس الدولار

بعدد الوحدات من الدينار الجزائري، مثلا: $\text{dollars} = X \text{ DA}$ ⁶

الفرع الثاني: أشكال سعر الصرف:

يأخذ سعر الصرف أشكالا تتضح من خلالها القدرة التنافسية بين الدول إضافة إلى أخذه

بعين الاعتبار إلى مختلف التدابير الحكومية مثل التعريفات الجمركية أو الرسوم والحوافز والإعانات

المالية التي لها علاقة بالعملات الدولية وعلى هذا يمكن تحديد الأشكال التالية لسعر الصرف:

أولا: سعر الصرف الاسمي:

3 - زينب حسن عوض الله ، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2008 ص44.

4 - حمدي عبد العظيم ، سياسة سعر الصرف و علاقاتها بالموازنة العامة للدولة، مكتبة النهضة القاهرة، 1987 ص 31.

5 - الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية، 2005 ص96.

6 - أسامة محمد الفولي، مجدى شهاب "العلاقات الاقتصادية الدولية"، دار الجامعة الجديدة للنشر، القاهرة، 1997،

ص292.

ويمكن تعريف سعر الصرف الاسمي على انه مقياس لقيمة عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر.⁷

إذا هو عبارة عن سعر الصرف بين عملتين دون الأخذ بعين الاعتبار عن مدى القدرة الشرائية من سلع وخدمات لهاتين العمليتين بين البلدين حيث أن هذا الأخير يتحدد يوميا في أسواق الصرف متعرضا لذلك إما لتحسن أو تدهور في قيمته ويستجيب لمجموعة من المحددات كتطور الأسعار الوطنية والدولية ، معدلات الفائدة والعوامل النفسية، كما تتحدد اتجاهات تقلبات هذا السعر الاسمي من الرقم القياسي لسعر الصرف الاسمي (مؤشر سعر الصرف) وهذا المؤشر يقوم بدور المقياس الذي يعكس متوسط حصيلة التقلبات في قيم المعاملات الأخرى بالنسبة لعملة معينة ، وذلك مع إعطاء كل عملة من العملات وزنا مرجحا أي أهمية نسبية بالتوازي مع دور الدولة في العلاقات النقدية والتجارية الدولية.¹

كما أن سعر الصرف هذا معرض لتذبذبات شديدة تبعا لظروف العرض والطلب وبالتالي يمكن أن يأخذ منحى اتجاهي مغاير لمستواه الحالي في الأجل الطويل .

كما تجدر الإشارة إلى أن سعر الصرف الاسمي ينقسم بذاته إلى نوعين:

1 - سعر الصرف الرسمي: وهو السعر المعمول به في المبادلات الجارية الرسمية ويستند على أسعار معلنة

بالفعل رسمية ويتم التعامل عليها وفقا لما هو معلن بالفعل وكلما كان هذا السعر عادلا كلما كان السوق متوازنا توازنا فعالا.

2 - سعر الصرف الموازي: وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية يخضع لقوى المساومة بين الطرفين

وهو سعر متغير من عملية إلى أخرى، ومن عميل إلى آخر، كما أنه سعر غير ثابت وغير معلن

عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005 ص 103.

رسمياً بل يتم إعلانه بشكل شخصي مما يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف اسمي في نفس الوقت لنفس العملة في البلاد.

يمكن وجود أكثر من سعر صرف اسمي في نفس الوقت بنفس العملة في نفس البلد وفي الواقع لا يهم المتعاملين الاقتصاديين مستوى سعر الصرف الاسمي بقدر ما يحويه من قوة شرائية ن أي كمية السلع التي يتم اقتناؤها بنفس المبلغ من العملة المحلية وهو ما يعرف بسعر الصرف الحقيقي.

ثانياً: سعر الصرف الحقيقي Le taux de change réel :

بخضوع أسعار الفائدة ومستويات الأسعار لمجموعة من التغيرات في مختلف الدولب الإضافة إلى سلوك المتعاملين في سوق الصرف فان سعر الصرف الاسمي لا يعبر عن سعر الصرف الحقيقي. سعر الصرف الحقيقي يعبر عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية *La compétitivité-prix* وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة كما انه يساعد للمتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم.⁸

إن اتجاه وميل مؤشر سعر الصرف الحقيقي نحو الارتفاع يؤدي إلى ضعف وتقلص التنافسية للسلع المصدرة من حيث الأسعار، وبالمقابل فإن انخفاض هذا المؤشر يعتبر عامل ايجابي يؤدي إلى القدرة التنافسية وبالتالي تشجيع الصادرات لهذا فإن لاتجاهات هذا المؤشر الحقيقي للصرف أهمية كبيرة بالنسبة لميزان المدفوعات وكذا لتطورات ونمو الأسواق السلعية والنقدية والمالية.⁹ وعلى سبيل المثال فارتفاع مداخل الصادرات بالتزامن مع ارتفاع تكاليف إنتاج المواد المصدرة بنفس المعدل لا يدفع إلى التفكير في زيادة الصادرات.

⁸ د. عبد المجيد قدي ، مرجع سبق ذكره ، ص104.

⁹ غازي عبد الرزاق النقاش ، التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن ، 1996

، ص 130

بافتراض أن مستوى الأسعار العام لبلد هو P وفي البلد الأجنبي هو P* وسعر الصرف

الاسمي هو E فان سعر الصرف الحقيقي (e) هو كالتالي:¹⁰

$$e = \frac{P^*}{P} E$$

حيث e يعكس الأسعار الأجنبية بدلالة الأسعار المحلية.

ولو أخذنا كمجال للمقارنة الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية يكون سعر الصرف كالتالي:

$$e = \frac{TCR}{TCN} \cdot \frac{Pus}{PdZ}$$

حيث:

TCR: سعر الصرف الحقيقي

TCN: سعر الصرف الاسمي

Pus: مؤشر الأسعار بأمريكا.

Pdz: مؤشر الأسعار بالجزائر.

Pus/\$1: القوة الشرائية للدولار الأمريكي في أمريكا.

TCN/Pdz : القوة الشرائية للدولار الأمريكي في الجزائر.

و عليه فان سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي يعكس الفرق بين

القوة الشرائية في أمريكا والقوة الشرائية في الجزائر.

وبهذا فارتفاع سعر الصرف الحقيقي ينطوي على انه يتطلب أكثر من وحدات سلع أجنبية

لشراء وحدة من السلع المحلية وعليه فهو نوع من فقدان القدرة على المنافسة والعكس صحيح. حيث

نجد أن سعر الصرف الحقيقي يساعد كثيرا في دراسة تطورات سعر الصرف خاصة في الدول الناشئة.

¹⁰ Larbi DOHNI, Carol HAINAUT, Les taux de changes , éd. De boek , Bruxelles,2004, P 16.

ثالثاً: سعر الصرف الفعلي Le taux de change effective

يعبر هذا النوع من سعر الصرف عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة

ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية معينة.¹¹

فسعر الصرف الفعلي هو عدد الوحدات العملة المدفوعة فعلياً أو المقبوضة لقاء معاملة

دولية قيمتها وحدة واحدة وعليه فمن أجل تقييم تطور قيمة العملة دولياً نقوم بحساب سعر الصرف

الفعلي حيث يعتبر هذا الأخير المتوسط الهندسي المقدر لأسعار الصرف لاتجاه شركائه التجاريين

الرئيسيين، حيث أن سعر الصرف الفعلي يقوم بدراسة تطور قيمة العملة دولياً وبهذا فلا بد من التمييز

بين سعر صرف الفعلي للصادرات وسعر الفعلي للواردات.

1 - سعر الصرف الفعلي للصادرات (EERX): هو عدد وحدات العملة المحلية الممكن الحصول عليها لقاء

ما تبلغ قيمته دولاراً واحداً من الصادرات مع الأخذ بعين الاعتبار رسوم التصدير والإعانات المالية

والرسوم الإضافية وأسعار الصرف الخاصة بعوامل الإنتاج المتضمنة في الصادرات.¹²

2 - سعر الصرف الفعلي للواردات (EERM): هو عدد وحدات العملة المحلية التي تدفع مقابل ما قيمته

دولاراً واحداً من الواردات مع الأخذ بعين الاعتبار التعريفات الجمركية والرسوم الإضافية والفوائد على

ودائع الإستيراد وغيرها من التدابير التي تؤثر في سعر الواردات.¹³

ترمي نسبة سعر الصرف الفعلي للصادرات (EERX) إلى سعر الصرف الفعلي للواردات (EERM)، إلى

التعبير عن تغيير الأسعار النسبية بين ما هو قابل للتصدير وما هو قابل للإستيراد ومن الممكن النظر إلى

¹¹ محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2000 ص 75.

¹² محمود حميدات، مرجع سبق ذكره، ص 76.

¹³ محمود حميدات، مرجع سبق ذكره، ص 76.

سعر الصرف على أنه مؤشر عن مدى ربحية الصادرات بالنسبة للإنتاج المنافس للواردات، فإن كان هذا المؤشر أقل من الواحد فإن هذا يمثل انحياز ضد الصادرات.

ويعرف بعض الكتاب الاقتصاديين سياسة استبدال المستوردات على أنها السياسة التي تؤدي فيها نظام التجارة الخارجية إلى العلاقة التالية:

$$EERx < EERM$$

يمكن لعملة ما أن تتدهور مقابل عملات كما أنها تتحسن مقابل عملات أخرى حيث أن

تطور سعر الصرف الفعلي يزودنا بقياس للتطور الكلي لهذه العملة مقابل العملات الأخرى.¹⁴

رابعاً: سعر الصرف التوازني

حيث تقترن تسمية سعر الصرف هذا مع التوازن الاقتصادي الكلي، أي أن سعر الصرف التوازني يعبر عن توازن مستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي.¹⁵

إن الصدمات المؤقتة تؤثر في سعر الصرف الحقيقي وتبعده عن مستواه التوازني، ولهذا فمن الضروري تحديد المستوى التوازني، بحيث يعتمد سعر الصرف التوازني على معرفة كيفية تغير سعر الصرف الحر مع تغيرات الوضع الاقتصادي (الأساسيات)، وبالتالي تحديد كيفية تأثير هذه الأساسيات على سعر الصرف. ويعتبر سعر الصرف الحقيقي أفضل معيار ومحدد لقياس سعر الصرف التوازني الذي هو الآخر يتوقف على متغيرات نقدية هي¹⁶:

- معدل نمو الدخل القومي.
- معدل التغير النسبي في المعروض النقدي.
- معدل التغير في سعر الفائدة.
- اتجاه الطلب على النقود.

¹⁴ Philippe DARVISENET, Finance internationale, Dunod, Paris, 2008, p198

¹⁵ بلقاسم العباس ، سياسات أسعار الصرف ، سلسلة دورية ، المعهد العربي للتخطيط ، العدد 23 ، 2003.

¹⁶ حمدي عبد العظيم ، مرجع سبق ذكره ، ص40.

إن المتغيرات الأنفة الذكر ليست على نفس الدرجة من حيث تأثيرها على سعر الصرف التوازني.

الفرع الثالث: خصائص سعر الصرف

بعد التطرق لسعر الصرف على أنه عملية تتم دوليا بين أعضاء مختلفة أو بين حكومات

مختلفة، فهذه العملية تخضع لمعايير، وبهذا فسعر الصرف يتصف بخصائص نذكر منها ما يلي:

أولا: التحكم

وتعني هذه الخاصية بوجود طرف ثالث في العملية بهدف تحقيق الربح، فمثلا عند تحويل

الدينار الجزائري إلى الدرهم المغربي يتم استخدام طرف آخر هو اليورو.

حيث يكون شراء العملة في السوق التي يكون فيها السعر منخفضا وبيعها في السوق التي

يكون فيها السعر مرتفعا.¹⁷

ويوجد في هذه الخاصية أنواع للتحكيم فيما يتعلق بتبادل العملات ويمكن اختصار هذه

الأنواع كما يلي :

1 - عمليات التحكيم المباشر :

هي العملية التي تتولد كنتيجة المقارنة بين سعر عملة معينة بدلالة عملة أخرى في مركزين

ماليين مختلفين.

2 - عمليات التحكيم غير المباشر:

هذا النوع من الترويج يظهر بتواجد ثلاث عملات حيث لا تكون إحدى هذه العملات مستعارة مباشرة

لدلالة إحدى العملتين الأخرتين لكنها مستعارة بدلالة عملة ثابتة والمثال التالي يوضح نوع هذا

التحكيم¹⁸ :

17 د. محمود يونس ، اقتصاديات دولية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2007 ، ص 218 .

18 د. محمود يونس، مرجع سبق ذكره ، ص: 219 .

إذا فرضنا وجود ثلاث عملات هي: الدولار، الجنيه الإسترليني، الين الياباني ويتم التعامل بها

في كل من نيويورك، لندن وطوكيو، مع افتراض أسعار الصرف السائدة في المراكز المالية الثلاث هي :

1 جنيه إسترليني = 2 دولار أمريكي = 250 ين ياباني.

1 دولار أمريكي = 130 ين ياباني.

فعملية المراجعة تكون كالتالي: يباع جنيه إسترليني بمقدار دولارين ثم يبادل الدولارين بالين

الياباني فيحصل على 260 ين ياباني، وأخيرا يشتري ثانية جنيه إسترليني بمقدار 250 ين، وبذلك يربح

10 ين.

3- عمليات التحكيم على معدلات الفائدة:

ينشأ هذا النوع من التحكيم عندما يكون هناك فرق في معدلات الفائدة على عملة معينة في

مركزين ماليين مختلفين¹⁹.

ثانياً: المضاربة

تكون المضاربة من أجل تحقيق الربح، وتكون إما على ارتفاع الأسعار أو انخفاضها، حيث

يحقق المضاربون الربح عن طريق التنبؤ عن تغيرات أسعار الصرف من أسعار العملات المختلفة في

المستقبل و يجدون السوق الآجلة وسيلة لتحقيق عملياتهم. من خلال عملية المضاربة يكون التعرض

المباشر لأخطار الصرف، حيث يطلق على المضارب الذي يتوقع ارتفاع العملة المعينة بالمضارب على

الصعود، أما عن الذي يتوقع انخفاض قيمة العملة بالمضارب على الهبوط.

ثالثاً: التغطية

تتم عن طريق اللجوء إلى عمليات الصرف الآجل، وذلك لتفادي الأخطار الناتجة عن تقلبات

في سعر الصرف²⁰.

¹⁹ د. طاهر لطرش، مرجع سبق ذكره ص: 102 .

²⁰ د. محمود يونس، مرجع سبق ذكره ، ص: 221 .

حيث يفهم من هذه الخاصية أن على المتعاملين في التجارة الخارجية اللجوء إلى عمليات الصرف الآجلة للحد والتقليل من أخطار الصرف على قيمة عوائدهم بمدفوعاتهم بالعملة الصعبة المتأتية من صفقات التجارة الخارجية.

المطلب الثاني: النظم المختلفة لسعر الصرف الأجنبي

يعرف نظام الصرف بأنه مجموعة من القواعد التي تحدد تدخل السلطات النقدية في سوق

الصرف الأجنبي وبالتالي التأثير على سلوك سعر الصرف.²¹

الفرع الأول: سعر الصرف الثابت

عرف نظام سعر الصرف الثابت في أواخر القرن التاسع عشر أوائل القرن العشرين في ظل

قاعدة الذهب، وذلك بربط وزن معين من الذهب إلا أن ثبات سعر الصرف في ظل هذا النظام مرهون بشروط معينة أهمها:²²

- تحديد معدل ثابت للعملة الوطنية إزاء الذهب، أي يتم تحديد ما يقابل العملة وبشكل ثابت.
- ضمان تحويل العملة الوطنية إلى الذهب وبالعكس، وتوفر القابلية والحرية ذلك وبدون أية قيود أو شروط تحد من هذه الحرية أو القابلية في التحويل.
- حرية تصدير واستيراد الذهب إلى الخارج بدون وجود محددات تعيق عملية التصدير هذه، أي لا يتم منع دخول أو خروج الذهب من وإلى الدول.²³

- والملاحظ أن هذه الشروط نادرا ما تتحقق ولهذا فإننا نجد داخل نظام ثبات أسعار الصرف أنواع ثلاثة.

²¹ Amina LAHRECHE , I économie mondiale ,édition la découverte , Paris ,1999 ,P93.

²² زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص 48.

²³ سامر بطرس جلدة، النقود و البنوك، دار البداية، عمان، 2008، ص30.

- 1 - سعر صرف ثابت بصفة دائمة.
 - 2 - سعر صرف ثابت لكن يتم تعديله على أساس قابل للتعديل دوريا.
 - 3 - سعر صرف ثابت مسموح له بالتموج في حدود مقيدة.
- ويمتاز سعر الصرف الثابت بثلاث ميزات ايجابية هي:
- يعطي هذا النظام نوع من الانضباط في المجال النقدي.
 - يعتبر ثابت سعر الصرف متطابق مع الثابت الاسمي للصرف أي يسهل تعديل القوة الشرائية.
 - يسهل سعر الصرف الثابت من التنسيق النقدي الدولي خاصة بين الشركاء الاقتصاديين.
- أما مشاكل هذا النظام فتتلخص في:
- صعوبة القيام بسياسة نقدية ناجحة في ظل نظام ثبات سعر الصرف حيث يصبح سعر الصرف عامل حيادي في السياسة الاقتصادية ونتوجه نحو السياسة المالية من خلال زيادة الضرائب للتمويل أو خفض النفقات العمومية وذلك لعجز السياسة النقدية إذ التدخل في هذه الحالة بسياسة نقدية يولد تضخم كبير داخل الاقتصاد الوطني.
 - نظام ثبات سعر الصرف أصبح لا يتلاءم مع التدفقات العالية والسريعة لرؤوس الأموال الدولية.

²⁴ سادسا: مزايا وعيوب نظام سعر الصرف الثابت

1 - المزايا: إن لنظام الصرف الثابت عدة مزايا منها:

- يساعد الفعاليات الاقتصادية على التخطيط والتسعير وبالتالي يساعد على تطوير الاستثمارات والتجارة الدولية.
- يضع قيود أو محددات على السياسة النقدية الداخلية.

²⁴ إبراهيم الكراسنة ، "سياسة سعر الصرف" ، ملتقى حول :دورة البرمجة المالية والسياسات الاقتصادية الكلية ، عمان ،

- سعر الصرف الثابت يكون مفضل عندما يكون النظام المالي غير متطور إلى الحد الذي لا يسمح بممارسة سياسة السوق.

2 -العيوب: كما تكتنف نظام الصرف الثابت بعض العيوب منها:

- يكون سعر الصرف الثابت عرضة للمضاربة إن لم يحظى بالمصداقية وبالتالي تكون نتائجه وخيمة على الاستقرار النقدي وعلى الاحتياطات من العملة الأجنبية.
- الإبقاء على سعر الصرف الثابت يتطلب من البنك المركزي الجاهزية باستمرار للتدخل.
- في نظام الصرف الثابت لابد من توفر الحجم الكافي من احتياطات العملة الأجنبية.

الفرع الثاني: سعر الصرف المعوم

بعدما فشلت بعض الدول في المحافظة على قيمة عملاتها كبريطانيا وفرنسا وبعد أزمة الدولار الأمريكي في بداية السبعينات وأزمة البترول الكبرى 1973 حدثت أزمة في أسواق النقد الأجنبي وزيادة حركة رؤوس الأموال الأجنبية بشكل صعب معه التحكم في قيمة أي عملة مما دفع الدول إلى السماح بتعويم عملاتها.²⁵ وتعدد نظم أسعار الصرف العائمة إلى عدة أنواع:

أولاً: التعويم الموجه أو (المدار)

في هذا النظام تحاول السلطات النقدية الحفاظ على سعر صرف مستقر بالرقابة الشديدة أو التحكم في حركات سعر الصرف، بدون الالتزام بقيمة أو مسار محدد سابقاً.²⁶

ثانياً: التعويم الحر

²⁵ Amina LAHRECHE, « Les régimes de change », édition la découverte, collection repères, Paris, 1999, P 93-201

²⁶ مدحت صادق، النقود الدولية و عمليات الصرف الأجنبي، دار غريب، القاهرة، 1997، ص 52.

وهو وضع يسمح بموجبه لقيمة العملة أن تتغير صعودا أو هبوطا حسب قوى السوق، ويسمح التعويم للسياسات الاقتصادية الأخرى بالتحرر من القيود سعر الصرف وبالتالي فان تعويم العملات يسمح للسلطات بإعداد السياسة الملائمة، ومثل هذا الوضع يدفع بأسعار الصرف ذاتها إن تكيف مع الأوضاع السائدة لا إن تشكل قيودا.²⁷

ثالثا: نظام سعر الصرف المختلط

حيث في هذا النظام تكون أسعار الصرف ثابتة ومعمومة أي الجمع بين خاصية التثبيت وخاصية التعويم، ويطبق مثلا في مجموعة النظام النقدي الأوربي، حيث تكون دول المجموعة مثبتة بالنسبة لبعضها البعض وعائمة أمام الدول الأخرى خارج المجموعة.

رابعا: التعويم غير النظيف

ويقصد به تدخل السلطات النقدية، معتمدة على سعر صرف العملة غير واقعي وهذا ما يشكل أضرارا بالنسبة للنظام النقدي الدولي.

ويمتاز سعر الصرف المعوم بأربعة ايجابيات أساسية:

- في ظل نظام تعويم العملة تحرر السياسة النقدية وتخرج من مأزق التوازن الخارجي.
- يصبح سعر الصرف المعوم متغير فعال على عكس سعر الصرف الثابت في تعديل ومواجهة الإختلالات الخارجية.
- يمكن في ظل نظام تعويم العملة العودة الآلية أو الذاتية لتوازن الخارجي للعملة من خلال التوازن بين صادرات وواردات البلد.
- الصعوبة الكبيرة للمضاربة على العملة وذلك لعدم التأكد أو حتى التوقع في القيمة المستقبلية للعملة.

²⁷ ماهر كنج شكري، مروان عوض، المالية الدولية " العملات الأجنبية و المشتقات المالية بين النظر و التطبيق ، معهد الدراسات المصرفية، الأردن، 2004، ص207، ص208.

ويحمل نظام تعويم العملة إلى جانب هذه الايجابيات جملة من السلبيات تتلخص في:

- غياب الانضباط في مجال السياسة النقدية.
- عدم الثبات في قيمة العملة يخلق جملة من المشاكل في مجال التبادل الدولي.
- نقص التنسيق بين مختلف السلطات النقدية إذا تعلق الأمر بسعر صرف معوم بشكل تام لأن قيمة العملة يتحدد في السوق.
- الشك في استقلالية السياسة النقدية نظراً لأن السياسة النقدية تلجؤ إلى متغير واحد وهو سعر الفائدة مقابل سعر الصرف الذي يصبح متغير مستقل يتحدد في السوق.

²⁸ خامساً: مزايا وعيوب نظام الصرف المعوم

1 -المزايا: يتصف نظام الصرف المعوم بعدة مزايا منها:

- يقرر سعر الصرف بعوامل السوق وبالتالي فهو الأنسب في التوزيع الأمثل للموارد
- أن يكون هناك فرصة للمضاربين لعمل أرباح على حساب البنك المركزي، ويكون فعال مع الصدمات الخارجية وبالتالي تكون السياسة نقدية.
- إن الطلب والعرض على العملة المحلية يكون متوازن في السوق، حيث لا يكون البنك المركزي ملزماً على التدخل، بشكل عام لا تتأثر المجملات النقدية بالتدفقات الخارجية وبالتالي يمكن ممارسة السياسة النقدية بشكل مستقل وبمعزل عن السياسات النقدية لدول أخرى.

2 -العيوب: كما تكتنف نظام الصرف المعوم بعض العيوب منها:

²⁸ لحو موسى بوخاري ، "سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية " ، مكتبة حسن العصرية ، لبنان ،

2009 ، ص 145 .

- نادرا ما تعمل قوى السوق بشكل كامل، فهناك مخاطر من سوء التقييم والذي قد يؤدي إلى أن يكون سعر الصرف بمستوى لا تبرره الأوضاع الاقتصادية.
- إن مسار سعر الصرف المستقبلي يكتنفه الغموض وبالتالي يؤدي إلى خلق مصاعب لعملية التخطيط والنشاط الاقتصادي .
- يمكن أن يساء استخدام استقلالية السياسة النقدية فمثلا عدم وجوب قيام الحكومة بمنع انخفاض العملة يمكن أن يؤدي إلى سياسات مالية ونقدية تضخمية.

الفرع الثالث: خصائص أنظمة الصرف الحديثة

تختلف خصائص أنظمة الصرف الحديثة باختلاف النظم المتبعة وهي كالتالي:

أولاً: أنظمة الربط المحكم

يتم التطرق لهذه الخصائص من خلال ما يلي:

- 1- الدولة: يتم استخدام العملة الأجنبية في التداول، بالإضافة إلى القطع النقدية المصدرة محليا، تكون السياسة النقدية في نظام الدولة تابعة ومرتبطة بالبلد الأجنبي الذي تستخدم عملته.
- 2- مجالس العملة: نظام نقدي يستند إلى التزام تشريعي صريح بمبادلة العملة المحلية مقابل عملة أجنبية محددة بسعر صرف ثابت، مع وجود قيود على سلطة الإصدار وذلك لضمان الوفاء بالتزامها القانوني وهذا ما يؤدي إلى إلغاء الوظائف التقليدية للبنك المركزي كالسيطرة النقدية و دور المقرض الأخير.
- 3- الاتحاد النقدي: تستخدم مجموعة من البلدان عملة مشتركة تصدر عن بنك مركزي واحد (كمنظمة الفرنك لدول غرب إفريقيا أو ما يعرف بالجماعة المالية الإفريقية).

ثانياً: التثبيت التقليدي²⁹

²⁹ محمد السقا ، "فك ربط الدينار الكويتي بالدولار والعودة إلى نظام سلة العملات" ، ندوة البنك المركزي الكويتي ،

2007 ، ص 02-03 .

يحتوي هذا النظام الخصائص من خلال العناصر التالية:

1- الربط بعملة أخرى: يتم ربط العملة المحلية بعملة بلد آخر ويتم تعديل قيمة العملة دوريا في

حالة حدوث خلل ما، وعموما لا تكون الاحتياطات كافية لتغطية القاعدة النقدية المتداولة

داخل الاقتصاد، إلا أن دور هذه الاحتياطات مهم للغاية في هذا النظام.

2- الربط بسلة من العملات: يقوم البنك المركزي باختيار مجموعة من العملات لتشكيل السلة ويتم

ربط العملة المحلية بهذه السلة، أساس الاختيار عادة هو كثافة التجارة البينية مع تلك الدول،

ومن مزايا هذا النظام أنه يحافظ على سعر الصرف الحقيقي بالإضافة إلى تحقيق الاستقرار

النسبي في سعر الصرف.

ثالثا: التعويم مع التدخل

حيث يكون في هذه الحالة نظام الصرف المعوم لكن بتدخل الجهات المعنية، ولهذا النظام

خصائص ندرجها في العناصر التالية:

- الأنظمة التعاونية: تجتمع مجموعة من البنوك المركزية وتتفق على أسعار صرف ثنائية لعملاتها،

ويتم اللجوء إلى السياسة النقدية المحلية لإجراء التعديلات المناسبة على سعر الصرف.

1 - التثبيت الزاحف: يتم تحديد سعر الصرف على القيمة الحالية أو المتوقعة لفارق التضخم أما

بالنسبة لتحديد القيمة التكافئية للعملة فيمكن أن تحدد بالنسبة لعملة واحدة أو مجموعة من

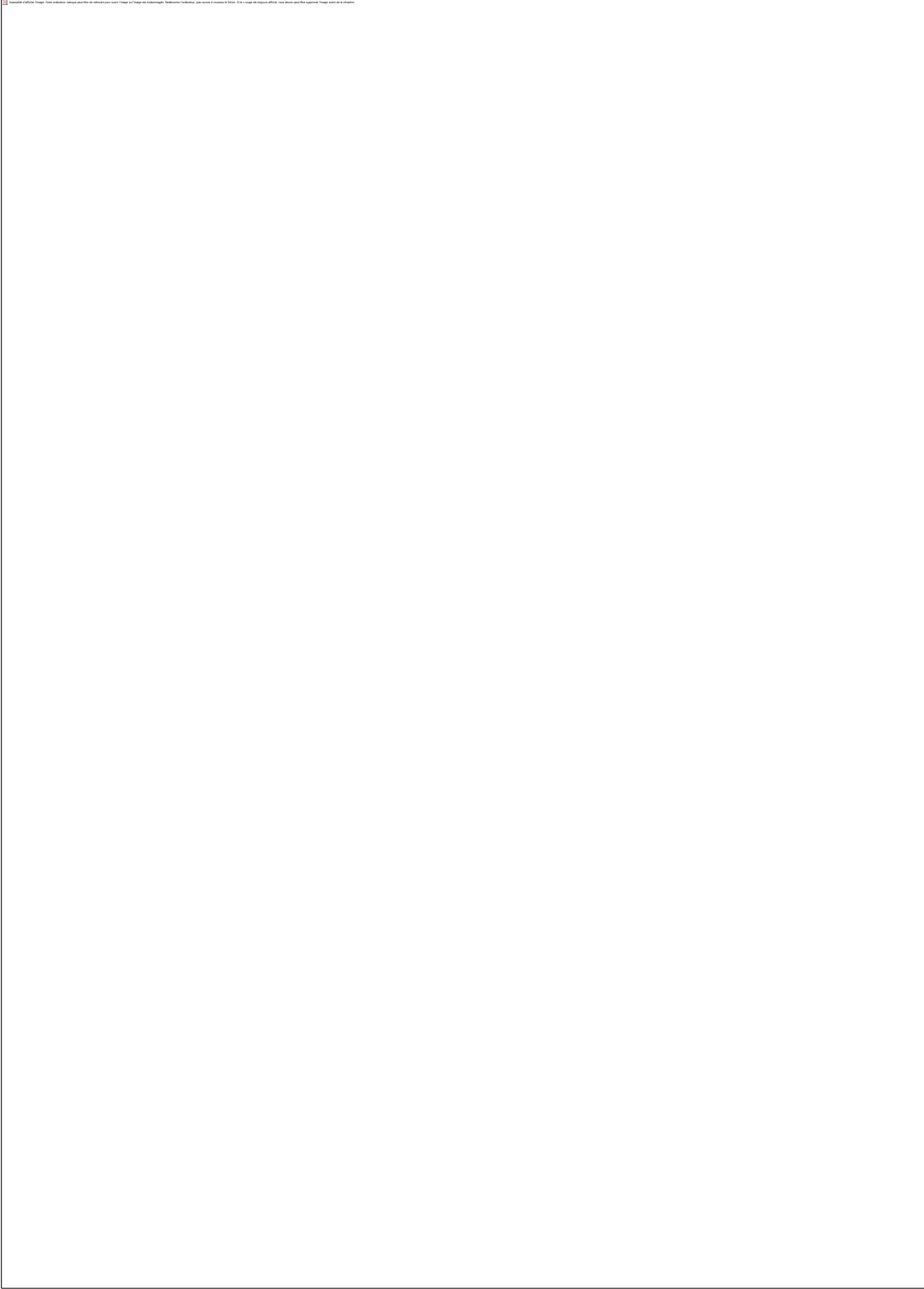
العملات كما تضع السلطات النقدية هامشا أو مجالا لتقلب العملة يمكن أن تتحرك فيه صعودا

أو نزولا.

2 - المناطق المستهدفة: تقوم السلطات النقدية بوضع هامش أو مجال يسمح فيه لسعر الصرف

بالتقلب ويتم التدخل في حالة وصول سعر الصرف إلى القيمة العليا أو الدنيا للهامش ، تتحدد

درجة مرونة سعر الصرف بمدى اتساع هذا الهامش.



المبحث الثاني:عموميات حول سوق الصرف

يعتبر سوق الصرف الأجنبي كباقي الأسواق حيث تعرض فيه العملات متمثلة في الأوراق المالية (الأسهم،السندات) وتتوافر له وسائل اتصال فورية بين المراكز المالية العالمية ، حيث يضم هذا السوق مختلف أسواق العملة.

المطلب الأول: سوق الصرف

يعد سوق الصرف المكان الذي يتم فيه تبادل العملات الأجنبية المختلفة من خلال وكلاء الصرف المنتشرين عبر مختلف أنحاء العالم، ومن خلال هذا المطلب سأطرف لمفهوم هذا السوق وأخيرا للمتعاملين في هذا السوق.

الفرع الأول: تعريف سوق الصرف

لتقديم تعريف سوق الصرف قمت بالتطرق لعدة مفاهيم تخص هذا السوق إلا أنها تعني وتصيب في تعريف واحد:

سوق الصرف هو المكان الذي تنفذ فيه عملية شراء وبيع العملات مقابل العملة المحلية³⁰ ، أو هو الإطار المؤسسي الذي يلتقي فيه العارضين للعملة مع الطالبين عليها³¹ ، كما أنه بمثابة الوسيلة التي يتم بواسطتها شراء وبيع العملات المختلفة.³²

من خلال التعاريف الأنفة الذكر فإن سوق الصرف الأجنبي هو ذلك المكان الذي تتبادل فيه العملات مقابل العملة المحلية من خلال البيع والشراء، وليس لهذا السوق موقع محدد بل ينتشر عبر أنحاء العالم.

الفرع الثاني: تصنيف أسواق الصرف

³⁰ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية مرجع سبق ذكره، ص107

³¹ طالب محمد عوض، التجارة الدولية، الأردن، 1995، ص346

³² سامي عفيفي حاتم ، التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير،الدار المصرية اللبنانية،1994،ص25.

تقسم هذه الأسواق بحسب نوع العمليات الجارية فيها، وتقسم هذه العمليات بذاتها حسب مدتها أو فترتها الزمنية التي جرت فيها، ويمكننا بهذا تصنيف سوق الصرف إلى سوق الصرف الآني (العاجل) و سوق الصرف الآجل.

أولاً: سوق الصرف الفوري

يتبين لنا من خلال هذه التسمية بأن سعر الصرف الحاضر أو الفوري يخص التعامل بمبادلة العملات أو تسليمها فوراً حين إبرام العقد و بالسعر السائد و يتميز هذا النوع من سعر الصرف بالتغير المستمر وهذا طبقاً لعرض العملات و الطلب عليها³³ وهذا يجب أن نميز بين سعرين هما: سعر البيع: هو عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يطلبها البائع مقابل وحدة واحدة من عملة أجنبية.

سعر الشراء: هو عدد الوحدات من العملة الوطنية التي تدفع للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية.

خصائص سوق الصرف العاجل:

تتميز هذه السوق بعدة صفات منها:

- العمليات الفورية تمثل الجانب الأكبر من نشاط أسواق الصرف الأجنبي، وفي دراسة لبنك التسويات الدولية عام 1992 أشارت إلى أن متوسط حجم التعامل اليومي بالعملات الأجنبية في أسواق الصرف الأجنبي يبلغ حوالي 930 مليار دولار³⁴.
- تسعير العملات يكون بالدولار، حتى لو كان غير مشترك في الصفقات كأن يباع جنيه إسترليني مقابل مارك ألماني ولا تتم هذه الصفقة إلا إذا كان هذا السوق للصرف في نيويورك مفتوحاً.

³³ M.RUINY. « Technique financière internationale », DUNOD, 2003.p82

³⁴ - مدحت صادق، مرجع سبق ذكره، ص146.

- تنشط سوق الصرف العاجلة على مدى 24 ساعة مستثمرة، بسبب الاختلاف الزمني بين

المراكز المالية الدولية.

- تلجأ البنوك التجارية إلى سوق الصرف العاجلة من أجل التأثر على مستوى العرض و الطلب

للعلمة من خلال بيع و شراء العملات ، ومنه التأثير على أسعار صرف العملات ارتفاعا و

انخفاضا ، خاصة في ظل نظام التعويم الحر.

- سوق الصرف العاجلة في بعض الدول يتكون من جزأين:

• سوق الصرف الرسمي.

• سوق الصرف الموازي.

ثانياً: سوق الصرف الآجل

يتبين لنا هذا النوع من سوق الصرف من خلال أن التسليع والاستلام للعملة بعد فترة معينة من

تاريخ إبرام العقد وليس في اللحظة نفسها ويعرض سعر الصرف في المستقبل وهو يستعمل في التجارة و

نقل رأس المال³⁵.

عادة ما يتضمن العقد مجموعة من المهل المعيارية مثل: شهر، ثلاثة أشهر، ستة أشهر سنة.

و بحسب سعر الصرف الآجل على أساس سعر الصرف العاجل وهو يعطي كما يلي:

$$\text{سعر الصرف الآجل} = \text{سعر الصرف العاجل} + \text{تكلفة الفترة}$$

ومن خلال القاعدة السابقة يمكننا التفريق بين نوعي سوق الصرف الآجلة و العاجلة على أساس وجود

فترة التسليم.

35 - محمود يونس، "اقتصاديات دولية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص226.

1- خصائص سوق الصرف الآجلة:

- تتميز سوق الصرف الآجلة بخصائص عدة، يمكن التطرق إلى أهمها:
- العقود في هذا السوق نمطية، حيث تكون لفترات مختلفة ثلاثة أشهر، ستة أشهر، تسعة أشهر، اثني عشر شهرا وحتى سنتين.
- إمكانية تمديد العملة الآجلة من خلال إجراء عمليتين هما:
- * عملية عاجلة لأجل ترصيد العملة الآجلة الأولى.
- * أخذ عملية آجلة جديدة تحت شروط السوق وفي يوم التمديد.
- لا يوجد سعر أجل رسمي.
- لا تتدخل البنوك المركزية في سوق الصرف الآجلة الأمر الذي يؤدي إلى تزايد عملية المضاربة بقوة.
- لا تسعر الأسعار الآجلة في البورصة.

2- أدوات التدخل في سوق الصرف الآجل:

- عادة ما يتم التدخل في سوق الصرف الآجل لثلاثة أغراض هي: التغطية، المراجعة والمضاربة.
- أ- التغطية: تقدم أسواق الصرف الآجل أدوات للحماية من الأخطار الكامنة في تقلبات السعر العاجل إذ نجد أن كثير من معاملات الصرف الأجنبي تقوم على توقعات لمدفوعات وتحصيلات تنشأ من نشاطات تجارية أو مالية مستقبلية لذلك يعترض المتعاملون إلى خطر تغير السعر العاجل إذا بقوا في مركز مكشوف لحقوق جارية صافية بعملة أجنبية، ويمكن إزالة هذه المخاطر عن طريق البيع أو الشراء الآجل لحصيلة الصرف الأجنبي المتوقعة.

ب- المضاربة: تقوم المضاربة في سوق الصرف على أساس التخمينات المستقبلية لأسعار العملات، حيث أن المضارب لا يهمله أن يقع في الخطر أم لا، بل فانه يقبل عليه أحيانا عمدا، فهو يسعى فقط من الاستفادة من إمكانية حدوث تغيرات في السعر العاجل لإحدى العملات.³⁶

ج- المراجحة: هي الاستفادة من فروق أسعار العملات في أسواق الصرف المختلفة حيث يقوم المحكم بشراء العملة التي يكون سعرها منخفضا ويعيد بيعها في المكان الذي يكون فيه السعر مرتفعا.

الفرع الثالث: المتعاملون في أسواق الصرف

من خلال ما ورد في التعاريف الخاصة بسوق الصرف يتبين أنه يوجد بهذا السوق مجموعة من الأعوان أو المتعاملين و الذين يقومون بتبادل العملات ويختلف هؤلاء باختلاف نشاطهم أو تمركزهم لكن هدفهم يصب في أنهم يسعون لتحقيق الأرباح بأكبر قدر ممكن. إن أسعار الصرف تتحدد بتدخل بعض الأعوان الاقتصادية في سوق الصرف من خلال عمليات البيع والشراء للعملات الأجنبية، بهدف تغطية مدفوعاتها الدولية، حيث يشترك هؤلاء الأعوان في هدف وهو تحقيق أكبر ربح ممكن ومن بين أهم منشطي هذا السوق نجد:

La banque centrale أولا: البنك المركزي

تتدخل البنوك المركزية في سوق الصرف لتنفيذ سياسة نقدية معنية، فهي تراقب تطور أسعار الصرف في هذا السوق ويكون ذلك بانتظام.

ففي نظام الصرف الثابت تتدخل البنوك المركزية عندما يصل سعر الصرف الحرفي لا تتدخل ويكون لها كذلك بعض التدخلات في أنظمة الصرف المتوسطة بين أنظمة سعر الصرف الثابت والحر. إثر هذه التدخلات للبنك المركزي يأخذ المتعاملون الآخرون حيطهم حيال أهداف السياسة الاقتصادية المستقبلية والتي تؤثر على أسعار الصرف³⁷.

ويمكن للبنك المركزي أن يؤثر في سعر الصرف من خلال:

- إما تغيير الأسعار النسبية للأصول المحلية والأجنبية، حيث تقوم السلطات النقدية باعتراض شراء المواطنين للعملة الأجنبية عن طريق شراءها للسندات المحلية.
- أو التوقعات، بما أن المتعاملين يعتقدون أن السلطات النقدية لديها معلومات أكثر من تلك التي بحوزتهم حول أسواق الصرف، فإنهم مباشرة بعد شعورهم بتدخلها في الأسواق يقومون بتعديل توقعاتهم حول سعر الصرف، وفقا لاتجاه تدخل الحكومة فإذا كان التدخل في شكل شراء للعملة فإن سعر الصرف ينخفض³⁸.

ثانياً: البنوك التجارية Les banques commerciales

تمثل البنوك التجارية مركز سوق الصرف حيث أن أغلبية المعاملات الدولية وبحجم معتبر تقيد في حسابات البنوك التجارية وهذا في مختلف المراكز المالية وبالتالي فإن أغلبية المعاملات بالعملة الأجنبية تستدعي تحويل إذاعات مكتتبه بمختلف العملات. وتستعين البنوك التجارية بأنظمة اتصال جد متطورة، تمكنها وبطريقة سريعة، من إيجاد المتعاملين معها في كل العمليات التي تحتويها قاعات الصرف، نجد خطوط هاتفية متعددة خاصة بالسماسة والبنوك الأخرى، التلكس وشاشات متصلة بوكالات الأنباء بهدف معرفة التسعيرة المطبقة

³⁷ - يعدل فريدة، "تقنيات و سياسات التسيير المصرفي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 127.

³⁸ علي توفيق الصادق وآخرون، "السياسات النقدية في الدول العربية"، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، سلسلة بحوث ومناقشات، حلقات العمل، أبوظبي، العدد 02، 1996، ص 27.

في البنوك وكذا الإطلاع على المعلومات والمؤشرات الاقتصادية والمالية المحلية التي تمكن الصيرفي من معرفة أسعار العملات الأجنبية المطبقة في السوق، والتدخل من خلال هذه التجهيزات، وتعامل البنوك أيضا فيما بينها من خلال السوق البيني (Marché interbancaire)، أين تتحدد أسعار صرف تستعملها إلا البنوك وتسمى بأسعار صرف الجملة « T.C Gros»، التي تكون أكثر ملائمة « Favorable » بالنسبة لأسعار الخواص « T.C particuliers»، والفرق بين السعرين يمثل علاوة عن الخدمات التي يقدمها البنك.

ثالثا: الشركات الكبرى

إن الشركات التجارية التي تنشط في كثير من الدول الأجنبية غالبا ما تتلقى مقبوضات أو تؤدي مدفوعات بعملة غير عملة بلدها الأصلي، فمثلا عند فتح شركة أمريكية لفرع لها في بلد آخر خارج فهي بحاجة إلى عملة ذلك البلد لتدفع أجور عمالها الذين يعملون في فرعها.

رابعا: الصيارفة المعتمدين Agents de changes

أدى ظهور الاختلال في الأسواق المالية منذ سنوات قليلة في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وبريطانيا وبلدان أخرى إلى دفع المؤسسات المالية وغير البنكية كي تقدم خدمات كثيرة لزيائنها حيث أن اغلب هذه الخدمات كانت تقدم من طرف البنوك من بينها الخدمات المتعلقة بالمعاملات بعملة

أجنبية.³⁹

39 - إيمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة، " الاقتصاد الدولي "، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية

، 2007ص 311.

خامساً: السماسرة Courtiers

ويكون التدخل لهؤلاء كوسطاء فقط ولا يعملون لحسابهم الخاص إذ أنهم يمثلون مجموعة من الزبائن الذين يريدون استبدال العملة الوطنية بمقابل العملات الأجنبية أو العكس. يعتبر سماسرة الصرف وسطاء نشطين يقومون بتجميع أوامر الشراء أو البيع للعملات الصعبة لصالح عدة بنوك أو متعاملين آخرين، ويقومون بضمان الاتصال بين البنوك وإعطاء معلومات عن التسعيرة المعمول بها في البيع والشراء، بدون الكشف عن أسماء المؤسسات البائعة أو المشتري لهذه العملات.

إذ تتولى سماسرة الصرف الأجنبي جراء عمليات تبادل العملات الأجنبية التي تتم بكميات كبيرة بين البنوك التجارية، حيث أن البنك التجاري ومن خلال سماسرة الصرف يمكنه الحصول على أفضل سعر للعملة الأجنبية وبتكاليف منخفضة وعادة ما يكون هناك سماسرة معتمدين أو مرخصين في الأسواق المالية يمكن من خلالهم للبنوك التجارية أن تسوى رصيدها من العملات الأجنبية وتسمى العملات التي تتم بين البنوك والسماسرة سوق الجملة بتميزها عن العملات التي تتم بين البنوك وعملائها والتي يطلق عليها سوق التجزئة.⁴⁰

سادساً: المضاربون

إن عنصر المضاربة في التعامل بالعملات الأجنبية يرتبط باحتفاظ جهات مختلفة من المتعاملين بالعملات الأجنبية بمراكز، وهذه المراكز يفتح عنها أخطار نتيجة ارتفاع أو انخفاض السعر وتنتج هذه المراكز عن تعامل الجهات المختلفة بالعملات الأجنبية وكما يلي:

1 - نشاطات صانعي السوق بأخذ مراكز في سوق العملات.

⁴⁰ Maurice DEBEAUVAIS, Yvon SNNAH, la gestion globale du risque de change nouveaux enjeux et nouveaux risque, édition economica, Paris, p91

- 2 -تبديل العملة والتأخير أو عدم اللجوء إلى التغطية تاركين الأسعار للسوق.
- 3 -اقتراض الحكومة أو استثمارها في العملات الأجنبية وتأخير التغطية أو عدم اللجوء إلى التغطية.
- 4 - شراء الأفراد للأسهم والسندات.
- 5 -الجهات التي تأخذ مراكز بسلع ،والتي تصر على التسديد أو قبض ثمن السلع بعملة غير العملة التي تمت فيها عمليات الشراء أو البيع.

المطلب الثاني: نظريات تحديد سعر الصرف

باعتبار سعر الصرف كأى سلعة من السلع في سوق الصرف تبعا للتغيرات الحاصلة في العرض والطلب على العملات الأجنبية مقابل العملة الوطنية وهذا ما تم توضيحه من خلال تقديم لمفهوم سعر الصرف إضافة إلى تدخلات السلطات النقدية وهذا بحسب نظام الصرف المتبع، إذن تبحث نظريات سعر الصرف في تفسير تطور أسعار الصرف إطلاقا من معطيات اقتصادية تخص متغيرات الاقتصاد الكلي.

إن انهيار نظام برتون وودز، أدى بأسعار الصرف أنها تمتاز بظاهرة عدم الاستقرار وهذا ما أدى إلى التفكير في حلول من شأنها إيجاد الاستقرار تمثلت في العديد من النظريات⁴¹.

الفرع الأول: النظريات النقدية

قامت هذه النظريات بإيضاح كيفية تحديد أسعار الصرف وتمثل هذه الأخيرة في:

أولا: النظرية تعادل القوة الشرائية PPA

ظهرت نظرية تعادل القوة الشرائية إلى حيز الوجود خلال الحرب العالمية الأولى وذلك عندما أثير التساؤل عن كيفية إعادة تحديد الأسعار بين العملات بعدما تخلت الدول عن قاعدة الذهب و يعود أصل هذه النظرية إلى الاقتصاد السويدي جوستاف كاسل الذي قام بصياغتها عام 1922.

41 - محمود حميدات، مرجع سبق ذكره.

يرى GUSTAV CASSEL أن سعر أية عملية يتحدد وفق قوتها الشرائية في السوق المحلية بالنسبة لمقدرتها في الأسواق الخارجية ومن ثم فإن العلاقة بين هذه العملية تتحدد تبعاً للعلاقة بين مستويات الأسعار السائدة في كلا من الدولتين ومنه فإن التغيرات التي تحدث على مستوى أسعار الصرف تعكس التباين في الأسعار بالنسبة إلى لكلا الدولتين⁴².

وتعتمد نظرية القوة الشرائية على الصيغ التالية:

1- الصيغة المطلقة $La (P.P.A) Absolue$ تعتبر هذه الصيغة امتداداً لقانون السعر الوحيد والتي تفرض غياب الحواجز الجمركية أمام حركات السلع إضافة إلى أن المعلومات تامة الانتقال وتوافر سوق دولية في ظل المنافسة فضلاً عن تجانس السلع في كل البلدان، وتبين هذه الصيغة أن سعر الصرف التوازني لعمليتين مختلفتين يساوي العلاقة بين مستويات الأسعار، أي أن القوة الشرائية لعملة ما، هي مماثلة لقوتها الشرائية في بلد آخر⁴³.



حيث أن :

e_t : سعر الصرف الذي يحدد عملة أجنبية بالنسبة للعملة المحلية P_t :

مستوى الأسعار المحلية.

P_t^* : مستوى الأسعار الأجنبية.

42 - مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار غريب، القاهرة 1997، ص 129.

43 فؤاد هشام عوض ، "التجارة الخارجية والدخل القومي" ، دار النهضة العربية

، القاهرة ، ص 224 .

علما أن:



الوزن الترجيحي الخاص بالسلع المتبادلة بين البلدين (i).

إن وجود بعض تكاليف النقل وبعض القيود المتعلقة بالتجارة الخارجية مثل التعريفات

الجمركية، و باعتبار هذه العوامل ثابتة عبر الزمن فإنه يمكن صياغة المعادلة (1) على النحو التالي:



2- الصيغة النسبية (La PPA Relative (PPAr

على عكس الصيغة المطلقة فان الصيغة النسبية لنظرية تعادل القوة الشرائية تبنى على أساس

الفرضيات التالية:

- الأخذ بعين الاعتبار تكاليف النقل.

- حرية انتقال المعلومات

- إزالة الحواجز التجارية التي تحد من تكافؤ الأسعار معبرا عنها بالعمليتين.

تعتبر نظرية تعادل القوة الشرائية النسبية أكثر تهديدا، فهي تفترض أن التغيير في سعر الصرف عبر

فترة من الزمن يجب أن يكون متناسبا مع التغيرات النسبية في الأسعار في كل من الدولتين عبر نفس

الفترة من الزمن، معناه حسب الصيغة النسبية عندما تكون عمليتين اثنتين معنيتين بالتضخم فإن

سعر الصرف سيساوي سعر الصرف القديم مضروب في حاصل قسمة درجة التضخم في بلد ما على

درجة التضخم في البلد الآخر، أي أن وجود التغير هو الأساس في تحقيق العلاقة الموجودة بين سعر

الصرف والأسعار مثال:

سعر صرف الدولار بالجزائر 61.96 دينار و معدل التضخم في الجزائر بعد سنة 9.6% بينما معدل التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية بعد سنة هو 2.7% ، في هذه الحالة سعر صرف الدولار مقابل الدينار سوف يتغير نحو الارتفاع بينما تكون قيمة الدينار قد انخفضت مقابل الدولار ويمكن حساب سعر الصرف الجديد من العمليتين:

$$1 \text{ دولار} = 61.96 (1 + 9.6\% - 2.7\%)$$

$$= 61.96 (0.069 - 1)$$

$$= 664.2 \text{ دينار}$$

ثانياً: نظرية تعادل أسعار الفائدة La parité des taux d'intérêt

كما هو معلوم من خلال السياسات النقدية في معدلات الفائدة بين دولتين من شأنها أن تؤثر على أسعار الصرف حيث أنه تنخفض قيمة بلد معين اتجاه نظيرتها إذا كان معدل الفائدة في البلد الثاني أكبر ما هو عليه في البلد الأول.

إن تأثير أسعار الفائدة لا يقل أهمية عن تأثير التضخم، فبافتراض وجود عمليتين توضح هذه النظرية أنه في وضعية التوازن يتساوى فارق الفائدة على العمليتين مع فارق الصرف بين سعر الصرف الفوري لوحدة من النقد الأجنبي مقابل النقد الوطني وسعر الصرف لأجل المحتسب بالنسبة لسعر الصرف الفوري بين العمليتين.⁴⁴

فحسب هذه النظرية تؤثر معدلات الفائدة السائدة في دولتين بعد فترة معينة على سعر الصرف نقدا لعمليتي هاتين الدولتين بعد تلك الفترة وكقاعدة عامة تنخفض قيمة عملة بلد معين مقابل

⁴⁴ Albert ONDOSSA, « économie monétaire internationale », édition ESTERN ,Paris ,1999 , P60.

عملية بلد آخر بعد مدة معينة إذا كان معدل الفائدة بعد تلك الفترة السائدة في ذلك البلد أكبر من معدل الفائدة بعد نفس الفترة السائدة في البلد الآخر والعكس صحيح بمعنى في هذه النظرية تتجه رؤوس الأموال نحو المراكز المالية المتميزة بأسعار فائدة الأكثر ارتفاعاً.

فعلى سبيل المثال إذا كانت معدلات الفائدة في بورصة نيويورك 4 % و المردود في بورصة لندن هو 6 % فهذا سيزيد طلب المستثمرين الأمريكيين على الجنيه الإسترليني وبالتالي يزيد عرض الدولار من أجل الاستثمار في لندن و في نفس الوقت يتخلص المستثمرين البريطانيين من استثماراتهم بالدولار من أجل امتلاك أذونات خزانة بريطانية ووراء كل هذا وبعدها ينخفض الطلب على الدولار من جانب المستثمرين البريطانيين و ينتج عن هذا كله التحسن في الطلب على الجنيه الاسترالي وبالتالي ارتفاع قيمته.⁴⁵

إن نظرية تعادل سعر الفائدة ترتفع عنها نظرية أسعار الفائدة المغطاة و غير المغطاة و التي

سأبينها كالتالي :

1 - نظرية أسعار الفائدة المغطاة

عند امتلاك مردودات الأصول المالية من قبل المستثمرين و ذلك بالعملة الأجنبية يكون لهم خطر تغير سعر الصرف و بهذا يلجأ هؤلاء إلى أسواق الصرف الحالية من اجل لتغطية من هذا الخطر، حيث تؤدي عمليات التحكيم هذه إلى تحديد توازن معرف بتبادل معدلات الفائدة المغطاة.

طبيعة التحكيم: و لفهم معنى التحكيم في هذه الحالة نقوم بتقديم مثال:

⁴⁵ Bernard BERNIER, Yves SIMON, « initiation à la macroéconomie », édition DUNOD, Paris ,8 édition , 2001, P395-396

مجموعة من المستثمرين مقيمين بأوروبا يريدوا أن يستثمروا أموالهم وذلك بمبلغ مالي قدره Y يورو في سندات أوروبية أو أمريكية مقومة باليورو أو بالدولار على التوالي و في بالهم أنه من وراء شراء هذه الأصول الأوروبية انه سيكون لهم سعر فائدة مقداره (i) مما سيحصلون بعد سنة من ذلك على رأس قدره $(Y+i)$ يورو .

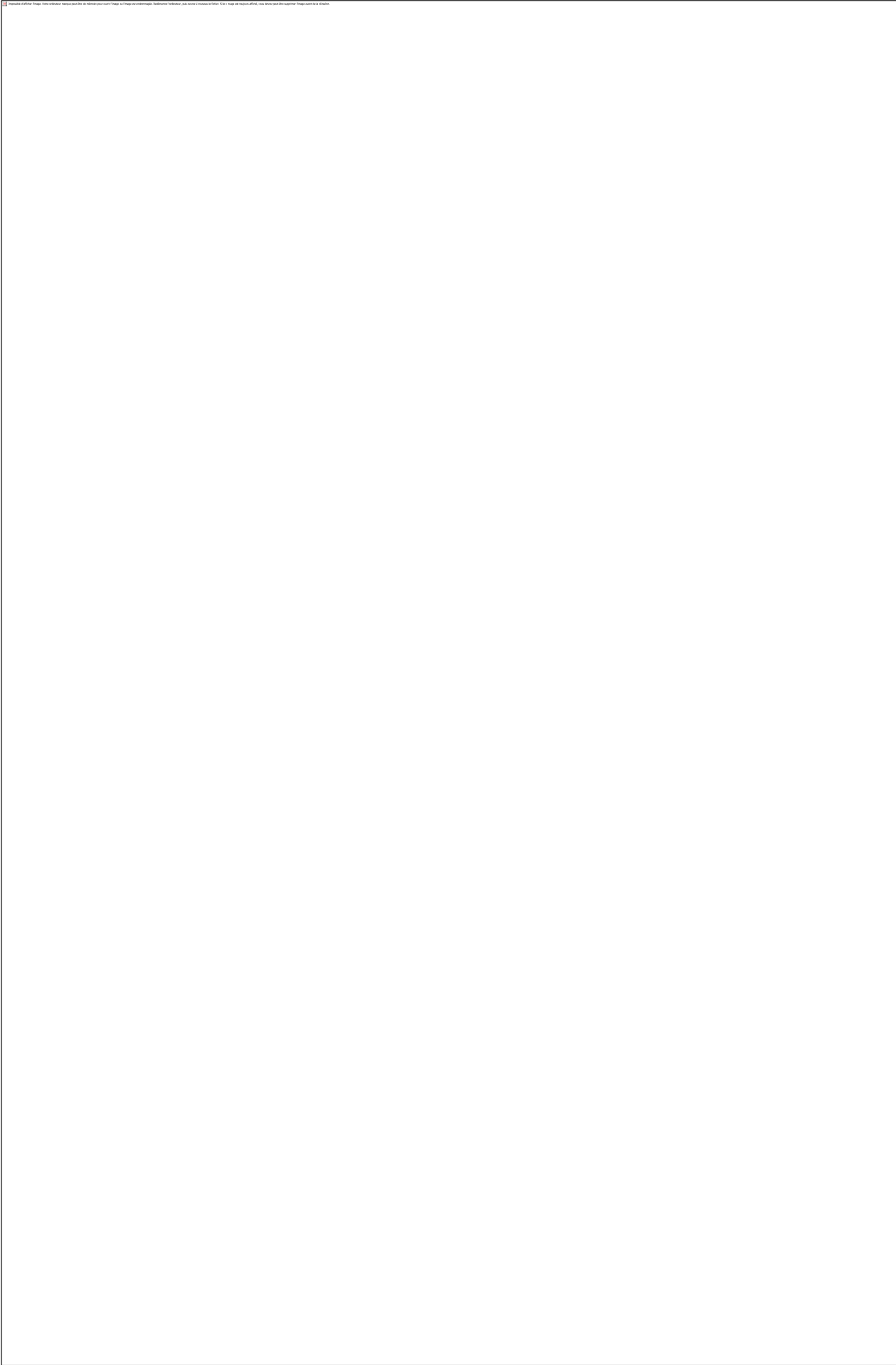
وفي حالة ما إذا ما أراد هؤلاء المستثمرين شراء أو بالأحرى امتلاك الأصول الأمريكية عوض السندات الأوروبية فعليهم في هذه الحالة بتحويل مبلغ Y يورو إلى ما يعادله بالدولار و بسعر الصرف العاجل E و يمكنهم بالتالي توظيف المبلغ Y/E في الأصول الأمريكية و التي يمنحهم سعر فائدة i حيث يريد هؤلاء المستثمرين الحصول في الأخير أو بعد نهاية المدة على رأس مال قدره $Y(1+i)/E$ دولار و من وراء كل هذه الأمثلة أن المستثمرين لا يعرفون إذا ما تعرض تحويلهم لعملة الدولار مقابل اليورو لخطر سعر الصرف في حالة تغيير غير منتظر في سعر الصرف و من أجل التغطية ضد هذا الخطر بإمكان المستثمرين الرجوع إلى سوق الصرف الأجل.⁴⁶

2 - نظرية أسعار الفائدة غير المغطاة

على غرار أسعار الفائدة المغطاة التي يلجأ من خلالها المستثمرين للتغطية، ففي حالة نظرية أسعار الفائدة غير المغطاة فالمتعاملين في أسواق الصرف لا يقومون بالتغطية ضد أخطار الصرف، حيث أن هذه العلاقة تحدد فقط إذا كانوا محايدين للأخطار حيث تقوم هذه النظرية على أساس التوقع دون القيام بعملية التغطية في السوق الآجلة حيث يتاح للمضارب استثمار أمواله في العملة ذات الأكثر مردودية آخذا في الاعتبار سعر الصرف المتوقع في الفترة $(E+1)$ فعلى سبيل المثال السابق إن المقيمين بأوروبا يريدون توظيف مبلغ مالي قدره Y يورو لمدة سنة على شكل أصول مالية أوروبية أو توظيف نفس المبلغ بالعملة الأمريكية الدولار و الذي هو

⁴⁶ Gilbert HOENIG , «Analyse Monétaire et financière» ,Centre National d'enseignant à distance, édition ECONOMICA, 2000 ,P209-.112

Y/E على شكل سندات أمريكية بنفس ميزات السندات الأوروبية فهم يتطلعون للحصول على رأس مال قدره $Y(1+i)Ea/E$ يورو في نهاية المدة أو تحصيل مبلغ قدره $Y(1+i)Ea/E$ مع الأخذ بالاعتبار سعر الصرف المتوقع Ea عند استفاق السندات الأمريكية.



ويعني بهذه الأسواق تلك التي تكون كفاءة بتسهيل المهمة للمتعاملين بالأسواق المالية من خلال توفير لهم المعلومات الكاملة للقيام بالتقدير المستقبلي للأسعار، وسواء تعلق الأمر بالمعلومات الاقتصادية الحالية أو الماضية مثل إعلان عجز أو فائض ميزان المدفوعات ، العجز الموازي، معدل التضخم.⁴⁷

يطلق مصطلح الكفاءة على الأسواق التي تتوافر على المعلومات الكاملة حول التقدير بالمستقبلي للأسعار، وهذا يفترض أن كل المتعاملين في السوق يمكنهم الوصول إلى المعلومات، سواء تعلق الأمر بالمعلومات الاقتصادية الحالية أو الماضية . وبناء عليها يتم تحديد سعر الصرف المتوقع، مع توافر مبدأ العقلانية للأعوان المتعاملين في السوق.⁴⁸

ومعناه أنه في هذه الحالة يتم تحديد سعر الصرف المتوقع من خلال توافر العقلانية لدى الأعوان المتعاملين وأن في السوق الكفاءة:

- كل المعلومات الجديدة تجد تأثيرها الآني على أسعار الصرف الآنية والآجلة.
- تكاليف المعاملات ضعيفة.
- تغيرات أسعار الصرف عشوائية.
- وهذا يؤدي إلى النتائج التالية:
- لا يمكن لأي مضارب أن يحقق باستمرار مكاسب.
- التسعيرة الآجلة يمكن اعتبارها كمؤشر من دون موازنة على السعر الآني.

⁴⁷ عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره ، ص122-123 .

⁴⁸ YVES SIMON, SAMIR MENAI , « Technique financières internationales », édition economica ; Paris 1998.

ويكون سعر الصرف المتوقع في ظل سوق الصرف ذو كفاءة مسار لسعر الصرف الآجل بالنسبة لنفس فترة الاستحقاق، وتظهر بموجب ذلك عملية التحكيم بفائدة التي تعبر عنها رياضيا كما يلي:



(1)

حيث أن:

- : سعر الصرف المتوقع عند t بالنسبة ل $t+1$

- : ea سعر الصرف الآجل.

- : i سعر الفائدة المحلي.

- : i^* سعر الفائدة الأجنبي.

- وفي حالة كفاءة السوق يكون :



(2)

إلا أن هناك جدالا قائما اليوم، بخصوص ما إذا كانت أسواق الصرف الحالية كفاءة نسبية، وهذا ما أدى إلى القيام بعدة اختبارات لإثبات ذلك، أظهر بعضها كفاءة السوق، في حين أن البعض الآخر يؤكد عدم كفاءة سوق الصرف نسبية في الوقت الذي يعتقد فيه الممارسون أن هناك عدم كفاءة نسبية في أسواق الصرف.

الفرع الثالث: نظرية مستوى الإنتاجية

يرى أصحاب هذه النظرية أنه من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي والاستقرار النقدي للدولة يجب أن يسير سعر الصرف في نفس اتجاه القوى الإنتاجية لهذه الدولة، باعتبار أن لحجم وكفاءة الجهاز الإنتاجي، الأثر البالغ في تحديد سعر صرف العملة المحلية¹.

فكلما ازدادت إنتاجية القطاعات المختلفة للاقتصاد الوطني كلما ازدادت حركة رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل قصد الاستثمار، ومنه الطلب على العملة المحلية، وبالتالي تحسين سعر صرف العملة، ويحدث العكس تماماً في حالة انخفاض الطلب على العملة المحلية، مما يؤدي في النهاية إلى انخفاض قيمة العملة.⁴⁹

تشير هذه النظرية إلى ضرورة تقويم العملة المحلية، بالشكل الذي يناسب مستوى إنتاجية الاقتصاد الوطني في قطاعاته المختلفة، وإلا انعدم أو اختل التوازن الاقتصادي المنشود، ففي حالة انخفاض مستوى الإنتاجية مع تحديد سعر صرف العملة المحلية بقيمة مبالغ فيها، أي مقدرة بقيمة أكبر من قيمتها الحقيقية، فينشأ عن ذلك ارتفاع الأسعار المحلية لانخفاض الإنتاج، وانخفاض الصادرات بسبب ارتفاع قيمة العملة، هذا إلى جانب زيادة طلب المواطنين على السلع الأجنبية مما يؤدي في نهاية الأمر إلى حدوث أو تفاقم العجز في ميزان المدفوعات، وهي الوضعية التي عرفتها ألمانيا سنة 1924.

أما في حالة قوة الاقتصاد الوطني والعملة أقل من قيمتها الحقيقية، فهذا من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع في أسعار السلع والخدمات، وحدث التضخم كنتيجة لارتفاع الطلب الأجنبي على هذه الأخيرة، وهي الوضعية التي عرفتها الهند بعد الحرب العالمية الثانية، أين ارتفعت كفاءتها الإنتاجية مع تثبيت سعر الروبية على أساس الجنيه الإسترليني.⁵⁰

الفرع الرابع: نظرية الأرصدة (حالة ميزان المدفوعات)

⁴⁹ الحريري محمد خالد ، "الاقتصاد الدولي" ، جامعة دمشق ، سوريا ، ص120.

⁵⁰ محمد عبد العزيز عجيبة ، "الاقتصاد الدولي" دار الجامعات المصرية ، الإسكندرية ، 1997 ، ص94 .

تمثل المعلومات المستمرة عن ميزان المدفوعات فائدة مهمة في تفسير مستوى سعر الصرف، وتمثل الإيرادات في ميزان المدفوعات طلبا عن العملة الوطنية بالعملات الأجنبية في حين يمثل جانب المدفوعات عرضا للعملة الوطنية طلبا للعملات الأجنبية، وترى هذه النظرية أن القيمة الخارجية للعملة تتحدد على أساس ما يطرأ على أرصدة موازين المدفوعات من تغيير. هذه النظرية ترى أن سعر صرف العملة يتحدد على أساس رصيد الدولة في ميزان مدفوعاتها، فإذا كان رصيدها موجبا فمعناه زيادة الطلب على العملة المحلية، وارتفاع قيمتها الخارجية، أي ارتفاع سعر صرفها والعكس يؤدي إلى انخفاض هذا الأخير، أما إذا كان رصيد ميزان المدفوعات في حالة توازن فهذا يعني حدوث توازن في عرض العملة المحلية والطلب عليها وهذا ما يؤدي إلى ثبوت القيمة الخارجية للعملة المحلية، وقد ثبت صحة هذه النظرية من قبل بعض الاقتصاديين الألمان من بينهم DIEHL وكان ذلك أثناء الحرب العالمية الثانية حيث إن سعر المارك لم يتأثر على الرغم من زيادة كمية النقود وسرعة دورانها وارتفاع الأسعار لأنه لم يكن آنذاك لأرصيد دائن ولا مدين أي ميزان مدفوعات متوازن وبالتالي لم تتأثر القيمة الخارجية للعملة.⁵¹

في نظام يتميز بقابلية التحويل لا يتحدد سعر العملة A مقابل العملة B انطلاقا من حالة الميزان التجاري بين البلدين A و B ولكن يتحدد انطلاقا من حالة الميزان التجاري لكل من هذين البلدين مع باقي دول العالم. فعندما يحقق الميزان التجاري الألماني عجزا إزاء باقي دول العالم، فإن المارك ستنخفض قيمته مقابل كل العملات الأخرى حتى وإن حقق الميزان التجاري الألماني فائض إزاء بعض الدول ويحدث العكس عند حالة الفائض إزاء باقي دول العالم.⁵²

المطلب الثالث: سياسات سعر الصرف

⁵¹ مدحت محمود العقاد، محمد عبد العزيز عجيبة " النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية"، بيروت، 1999

، ص 337 .

⁵² نعمان سعيدي، "سياسة الصرف في إطار برنامج التصحيح الهيكلي لصندوق النقد الدولي"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1998، ص 18 .

عندما يكون اختلال ميزان المدفوعات راجعا إلى قوى راسخة، وليس إلى سبب عارض أو مؤقت، فإنه من الواجب على السلطات المبادرة باتخاذ قرارات وإتباع السياسات الكفيلة لمواجهة الاختلافات ذلك أنه لو تجاهلت أو تباطأت في إتباع السياسات الكفيلة بتصحيحها لانتهي الأمر استفاد الاحتياطات الخارجية للبلد أو بدخول الدولة في قفص المديونية الخارجية بحيث تصل إلى حد لا تجد بعده من يقدم على إقراضها، حينها يصبح البلد في وضعية حرجة لا يقدر على مواجهة التقلبات قصيرة الأجل في ميزان مدفوعاته، طالما أنه لا يتوفر لديه غطاء مالي كان ضد تلك التقلبات. وتنحصر السياسات التي يمكن للحكومة اللجوء إليها لتصحيح عجز (اختلال) ميزان المدفوعات في ثلاث سياسات عامة هي:

- إتباع سياسة نقدية ومالية .
- القيود المباشرة على العملات الخارجية.
- إجراء تغييرات في سعر الصرف.

ومادامت دراستي هذه تقتضي فقط على كيفية مواجهة اختلافات ميزان المدفوعات عن طريق سياسة سعر الصرف دون غيرها من السياسات الأخرى فأن تحليلي في هذا المقام سوف يقتصر على بيان كيفية إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات عن طريق إجراء تعديل (تغيير) سعر الصرف أو عن طريق سياسة أخرى ما يعرف بالرقابة على الصرف الأجنبي.

الفرع الأول : مفهوم سياسة سعر الصرف

هي سياسة اقتصادية تظهر أهميتها في كثير من الاستخدامات والمجالات تلجأ لها الدول من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف، كتنمية الصناعة المحلية، التشغيل، توزيع الدخل تخصيص الموارد،

محااربة التضخم، وتعد سياسة الصرف من ضمن السياسات المتعددة التي تلجأ إليها السلطات

النقدية ببلدان العالم بهدف ضبط وتسيير الاقتصاد ودعم نموه والحد من الخلل في توازناته.⁵³

ومن أهداف سياسة سعر الصرف الآنفة الذكر سأقوم بإيضاح بعضها كالآتي:

أولاً: مقاومة التضخم

يؤدي سعر الصرف إلى انخفاض في مستوى التضخم المستورد وتحسن في مستوى تنافسية

المؤسسات، ففي المدى القصير يكون لانخفاض تكاليف الاستيراد أثر إيجابي على انخفاض مستوى

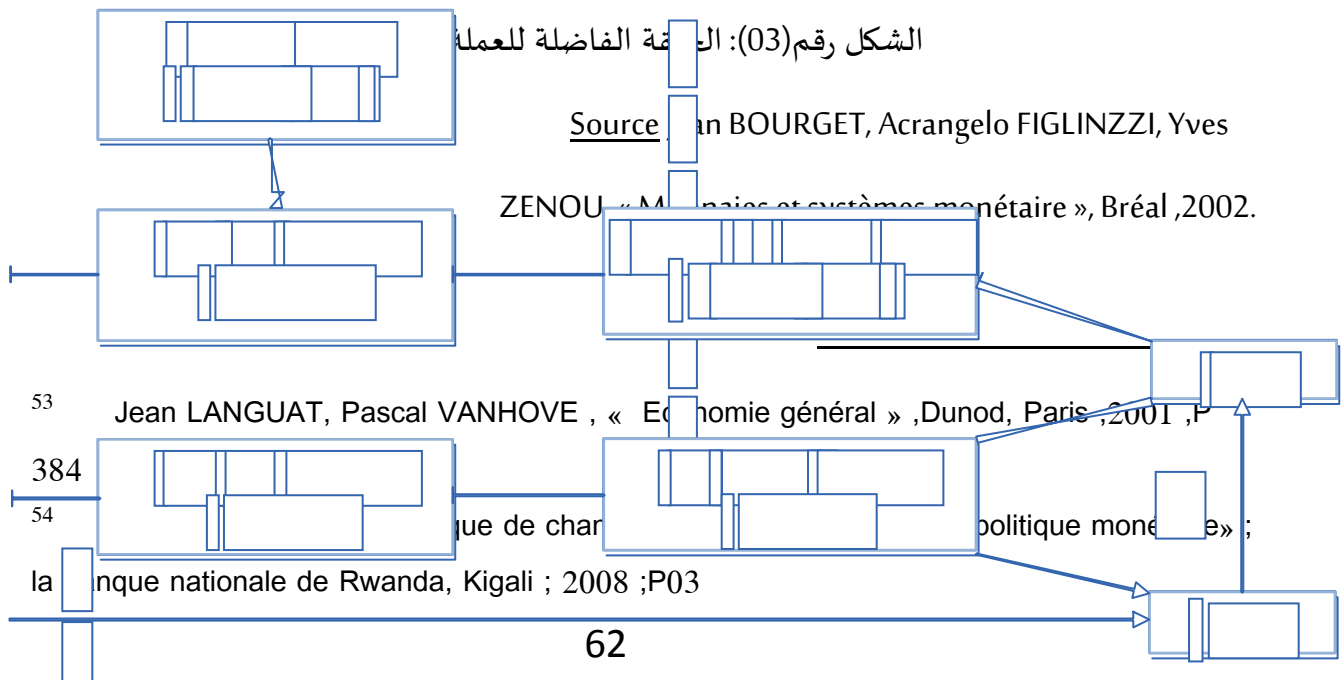
التضخم وتتضاعف أرباح المؤسسات مما يمكنها من ترشيد أداة الإنتاج في المدى المتوسط وهذا ما

يمكن المؤسسات من عوائد إنتاجية وإنتاج سلع ذات جودة عالية ما يعني تحسن تنافسيها. تقوم هذه

السياسة لغرض المحافظة على القوة الشرائية للعملة الوطنية بالتنسيق مع السياسة النقدية التي

تهدف إلى تخفيض معدلات التضخم.⁵⁴ وتم اعتماد هذه السياسة من قبل فرنسا سنة 1983 لغرض

مجاهاة التضخم وسميت بظاهرة الحلقة الفاضلة ويتم شرحها من خلال الشكل الموالي:



ثانياً: تخصيص الموارد

من خلال اعتماد وتشجيع سعر الصرف الحقيقي يكون الاقتصاد أكثر تنافسية حيث تقوم الدولة بتشجيع التصدير عن طريق تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية وبالتالي تقل السلع المستوردة.

ثالثاً: توزيع الدخل

فلهذا الهدف علاقة مع سابقه حيث أنه من خلال ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي فإن ذلك يجعله أكثر ربحية ويعود هذا الربح إلى أصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تنخفض فيه القدرة الشرائية للعمال، وعند انخفاض القدرة التنافسية الناجمة عن انخفاض سعر الصرف الاسمي (ارتفاع سعر الصرف الحقيقي) فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية للأجور، يقابله انخفاض في ربحية الشركات العاملة في قطاع السلع الدولية فتقلص استثماراتها.

رابعاً: تنمية الصناعة المحلية

حيث يلجأ البنك المركزي لسياسة تخفيض سعر الصرف من أجل التقليل من الواردات والرفع من الصادرات ومنه تشجيع الصناعة المحلية، فعلى سبيل المثال قام البنك الفدرالي الألماني سنة 1948 بتخفيض العملة مما ساعد على الرفع من الصادرات وقام بعدها باعتماد سياسة العملة القوية، ونفس الشيء بالنسبة لليابان التي قامت بتخفيض العملة لحماية السوق المحلي من المنافسة وبالتالي تشجيع الصادرات.

الفرع الثاني: أهم سياسات سعر الصرف

من أجل معرفة الآثار المحتملة لسياسة سعر الصرف فإنه من المهم التفرقة بين التغيرات في أسعار الصرف الاسمية و التغيرات في أسعار الصرف الحقيقية، فالتغير في سعر الصرف الاسمي بين عمليتين بلدين يرجع إلى تغير في سعر الصرف الحقيقي الواقعي الذي يسود في السوق، أما التغير في سعر الصرف الحقيقي فيمثل التغير الاسمي للصرف معدلاً بالفروقات التي تحدث في معدلات التضخم بين

البلدين، وفي نهاية الأمر فإن القيمة الحقيقية للعملة هي التي تؤثر على تنافسية المنتوجات بين

البلدين⁵⁵، ومن أهم السياسات:

أولاً: سياسة تخفيض قيمة العملة

يعتبر التخفيض في قيمة العملة الوطنية (dévaluation) سياسة اقتصادية تتخذها السلطات النقدية، كما أنه إجراء تغيير على التوازن القانوني بين العملة الوطنية والعملية الأجنبية مفاده تدني قيمة العملة الوطنية، وأهم أسباب التخفيض إعادة التوازن في ميزان المدفوعات وأثار التخفيض مرتبطة أساساً بأهمية المبادلات الخارجية، وكذا الهيكل الاقتصادي للبلد المعني، فالدول تقوم بتغيير قيمة عملتها الوطنية فهذا يعني أنه أصبح بالإمكان الحصول عليها بمقدار من العملة الأجنبية أقل من السابق وفي إطار اتفاقيات بريتون وودز فإن تغير وإعادة النظر في قيمة العملة كان يعتبر كإجراء عادي لكنه استثنائي لا يمكن اتخاذه في حالة العجز الأساسي في المدفوعات⁵⁶.

ومن جهة أخرى انخفاض قيمة العملة يتمثل في تغيير قيمتها في ظرف اقتصادي ما بدون تدخل مباشر من السلطات حيث تفقد العملة قدرتها الشرائية مع تزايد المستوى العام للأسعار أما على مستوى أسواق الصرف فيكون معدل صرفها منخفضاً بالمقارنة مع العملات الأخرى.

إلى جانب تعديل التوازن في ميزان المدفوعات هناك أسباب أخرى تلجأ الدولة من ورائها لتخفيض

القيمة الخارجية لعملتها الوطنية هي:

- ارتباط العملة بكتلة نقدية معينة أي ارتباط عملات الدول بالمناطق النقدية المختلفة مثل

منطقة الدولار، فالتغير الحاصل في قيمة العملة القيادية سينعكس على القيمة الخارجية لبقية

العملات.

⁵⁵ غازي عبد الرزاق النفاش، التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية، دار وائل للنشر، عمان، 1996، ص 130

⁵⁶ Dominique PLIHON, « Les taux de change » édition, la découverte, Paris 1991, p 91.

- تحديد سعر الصرف الواقعي لقيمة العملة المحلية بحيث يمكن للمواطن شراء سلع وخدمات في البلد الأجنبي مساويا لكمية ونوعية البضائع والخدمات التي يستطيع أن يشتريها في بلده بعد تحويل عملته المحلية إلى عملة أجنبية.⁵⁷

ثانياً: سياسة رفع قيمة العملة

يعني زيادة الوحدات من العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية وهي عكس عملية التخفيض، حيث أن هذه السياسة ترجع بنتائج سلبية على قطاع الصادرات أهمها انخفاض مداخيل المصدرين بالعملة الوطنية ويقابله أثر إيجابي على المستوردين من خلال انخفاض أسعار السلع المستوردة بالنسبة لأسعار السلع المحلية.⁵⁸

من أهم الأسباب التي تؤدي بالدول للرفع من القيمة الخارجية لعملتها هي:

- تخفيض أسعار السلع المستوردة مما يؤدي إلى تخفيض الأسعار المحلية وبالتالي الحد من التضخم.

- تدعيم ورفع عملات أجنبية أخرى.

- انخفاض القدرة التنافسية للدولة التي رفعت عملتها وذلك بسبب انخفاض الصادرات وزيادة الواردات.

على سبيل المثال عندما رفعت اليابان وألمانيا عملاتهما من أجل دعم الدولار، حيث رفعت اليابان قيمة الين سنة 1995 حيث وصل 80 ين للدولار و240 ين للدولار سنة 1980 من خلال ضغط الولايات

⁵⁷ أمين رشيد كنونة ، "الاقتصاد الدولي " ، مطبعة الجامعة ، بغداد ، العراق ، ط1 ، 1980 ، ص 243 .

⁵⁸ بلقاسم العباس، سياسات أسعار الصرف ، مجلة جسر التنمية ن الكويت ، 2003 ، ص 05 .

المتحدة الأمريكية على اليابان لتخفيض صادراتها اتجاه الأسواق العالمية عن طريق رفع تكلفة الصادرات اليابانية وبالتالي تخفيض قدرتها التنافسية.⁵⁹

إن سياسة رفع قيمة العملة لا تقوم بها سوى البلدان التي لها مواقع هامة في الأسواق الدولية وتمتلك احتياطات ضخمة من احتياطات العملات الأجنبية ولها قدرة تنافسية كبيرة.

الفرع الثالث : سياسة الرقابة على الصرف

يعتبر سعر السلع ذو أهمية بالغة من خلال تأثيره في الأسعار النسبية للسلع

المحلية مقارنة بالسلع الأجنبية، وهذا يحظى برقابة جديرة من قبل الدول نتيجة للحروب والأزمات الاقتصادية خاصة بين الحربين.

أولاً: مفهوم الرقابة على الصرف

نظام الرقابة على الصرف هو تدخل من قبل السلطات النقدية بهدف التأثير في سعر الصرف حتى يحصل التوازن بين الصادرات والواردات بمعنى بين عرض وطلب الصرف الأجنبي، حيث تتدخل الدولة لغرض تحديد الواردات والرقابة على حركات رؤوس الأموال فالتوازن في سوق الصرف في ظل نظام الرقابة على الصرف يتحقق عن طريق التدخل المباشر للدولة في ظروف الطلب والعرض .

⁵⁹ السعدني نيرمين ، "سياسات سعر الصرف في الدول النامية " مجلة السياسات الدولية ، العدد 144 ، أبريل 2001

، ص 217 .

تراقب الحكومة كل المتحصلات والمدفوعات بالعملة الأجنبية، فتسلم كل العملات الأجنبية المكتسبة إلى البنك المركزي الذي يقوم بدوره بتخصيص المدفوعات الأجنبية بالنسبة للعملات المختلفة، كما يقوم البنك المركزي كسلطة رقابية بتنظيم الطلب والعرض من العملات الأجنبية من أجل المحافظة على سعر الصرف الرسمي .⁶⁰ ثانياً: قواعد الرقابة على الصرف تتبع الدول من خلال سلطاتها النقدية في سياسة الرقابة على الصرف عدة قواعد نذكر منها ما يلي:

- 1 - تعدد أسعار الصرف.
- 2 - عدم السماح بحرية تحويل العملة الوطنية إلى عملات أجنبية إلا في ظل القواعد المنظمة التي تضعها الدولة.
- 3 - ضبط خروج ودخول الصرف الأجنبي بقواعد خاصة.
- 4 - تحديد سعر صرف الشراء والبيع من قبل الدولة في مجمع العملات مع إلزام المصدر بأن يورد كل ما يحصل عليه من عملات أجنبية في هذا المجمع ونفس الشيء بالنسبة للمستورد أن يشتري العملة التي يريدتها من نفس المجمع.
- 5 - منع التعامل أحيانا في الصرف لبعض العمليات كتصدير رؤوس الأموال أو نظام تجميد حسابات الأجانب وتفتح لهم مكانها حسابا بالعملة المحلية .

ثالثاً: وسائل الرقابة على الصرف

تستعمل البلدان وسائل لغرض القيام بالرقابة على الصرف، حيث يوجد نوعين من هذه الوسائل، وسائل مباشرة و أخرى غير مباشرة.

⁶⁰ عادل أحمد حشيش ، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ، 2000 ص 130 .

1- وسائل الرقابة المباشرة: يستخدم البنك المركزي وسائل وهي تقييد كميات واستخدامات الصرف

الأجنبي ومنها:

أ- التدخل المباشر، حيث تتدخل الحكومة في سوق الصرف الأجنبي لتثبيت سعر الصرف عند

مستوى أعلى أو أقل من سعر الصرف السائد في سوق الصرف الأجنبي.

ب - تقييد الصرف الأجنبي، حيث يتم تجميع العملات الأجنبية المكتسبة لدى البنك المركزي للدولة

الذي يقوم بتخصيصها طبقاً لقواعد معينة تحددها الحكومة ومن أهم الوسائل لتقييد الصرف

الأجنبي:

- تخصيص كل كميات الصرف الأجنبي المتاحة لدى البنك المركزي لتمويل الواردات الضرورية،

وهو ما يسمى بالتخصص طبقاً للأولويات.

- أسعار الصرف المتعددة، حيث يقوم البنك المركزي بتحديد أسعار صرف منخفضة لشراء

العملات اللازمة لدفع قيمة الواردات الضرورية، وتحديد أسعار صرف مرتفعة على جانب

الصادرات .

- تجميد الحسابات، من خلال قيام الدولة بتقييد المدفوعات على الواردات التي تستحق للدائنين

الأجانب في شكل حسابات مجمدة لدى البنك المركزي.

ت - اتفاقيات المقاصة، وهو اتفاق بين دولتين على أن تفتح كل منهما حسابات للدولة الأخرى

ببنكها المركزي وبعملتها المحلية، حيث تتم تسوية المدفوعات عن الصادرات والواردات التي تتم

فيما بينهما على أن يتم الاتفاق على أسعار صرف معينة وتعرف بالاتفاقيات الثنائية.

ث - اتفاقيات الدفع، وتعد كذلك من الاتفاقيات الثنائية إلا أنها تشمل إلى جانب بالسلع معاملات

الخدمات مثل رسوم الشحن، خدمة الديون.

2- وسائل الرقابة غير المباشرة: هي طرق تستخدم للرقابة على الصرف بصفة غير مباشرة من

خلال:

- أ- القيود الكمية: أي تقييد الواردات عن طريق حصص الاستيراد كالرفع من الضرائب والرسوم الجمركية مثلاً.
- ب - تقديم إعانات التصدير: لتشجيع التصدير وتنشيطه وبالتالي زيادة القيمة الكلية للصادرات.
- ت - رفع أسعار الفائدة، مما يزيد من تدفقات رؤوس الأموال على الدولة وبالتالي يزيد الطلب على العملة المحلية ومنه ارتفاع قيمتها الخارجية.

رابعاً: أهداف الرقابة على الصرف

يمكن ذكر بعض أهداف الرقابة على الصرف فيما يلي:

1 - المحافظة على القيمة الخارجية للعملة.

2 - الحد من هروب رؤوس الأموال للخارج.

3 - الإحلال محل الواردات عن طريق حماية الصناعة المحلية و الحد من استيراد السلع غير الضرورية.

4 - دعم خطط التنمية الاقتصادية للدولة.

زيادة دخل الحكومة وتنمية مركزها الاقتصادي.

عرف العالم عدة نظم نقدية من خلال التطور التاريخي الذي مر به النظام النقدي الدولي، بداية من قاعدة الذهب والتي كانت الغطاء المطلق لجميع عملات الأول، وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، تم استبدال قاعدة الذهب بنظام جديد عرف بنظام بريتون وودز¹ والقائم على أساس قابلية تحويل الدولار الأمريكي إلى ذهب، وبموجب هذا النظام تم تثبيت سعر صرف العملات الأخرى بالنسبة للدولار، وقد عهد لصندوق النقد الدولي مهمة السهر على دعم وتنشيط التعاون النقدي الدولي، وخلق توازن دائم في نمو التجارة، ومن أجل تمويل هذه الأخيرة تم خلق وحدة "حقوق السحب الخاصة".

ان الهيمنة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية مكنتها من فرض السيطرة ماليا على أغلب نول العالم، فقد كرس نظام بريتون وودز¹ للدولار الأمريكي بأن يكون عمله رئيسية للنظام النقدي الدولي، ونتيجة لذلك السيطرة أصبح الدولار الأمريكي أقوى العملات في العالم، غير أن مركزه ازداد ضعفا بعد أن انترنت اليابان ولول أوروبا الغربية مركزها الاقتصادي، وبهذا شرعت نول أوروبا الغربية غداة الحرب العالمية الثانية في تنفيذ سلسلة من التجارب التعاونية والتكاملية الاقتصادية، حيث انشأ اتحاد البنولكس و المنظمة الاقتصادية للتعاون الأوروبي سنة 1948، ثم الجماعة الأوروبية للفحم و الفولاذ سنة 1951، ومهدت هذه المحاولات لى إنشاء السوق الأوروبية المشتركة بين ست نول (بلجيكا هولندا لكسمبورغ، فرنسا، ألمانيا الغربية، واطالبا) وكانت متينة الكسمبورغ مركزا لها¹ ولم يتوقف المسار التكاملي الأوروبي عقد مرحلة السوق المشتركة، بل تم إدخال عدة إصلاحات على سياسات ومؤسسات السوق المشتركة من أجل الدخول في مرحلة جديدة وهي مرحلة السوق الأوروبية الموحدة، كما تقرر العمل على إكمال الوحدة النقدية وذلك بحلول سنة 2002. وبهذه الصورة يصبح للاتحاد الأوروبي الخصائص التي تؤهله القيادة القرن الواحد والعشرين، مما سيفتح فضاء اقتصاديا للتنافس الأوروبي الأمريكي في الأسواق الدولية بصفة عامة، وفي السوق الإفريقية المتوسطة، وغيرها من الأسواق الإستراتيجية بصفة خاصة يعتبر سعر الصرف متغيرا اقتصاديا شديد الحساسية نظرا للمؤثرات الداخلية و الخارجية، لاسيما أمام اتساع دور التجارة الدولية في التنمية الاقتصادية، وتطور أسواق المال الدولية، لذلك يظهر هذا السعر مختلفا اختلافا جذريا في مضمونه ومدلوله عن

¹- مجذاب بد عناء ، محي الدين حسين ، المتغيرات الاقتصادية الدولية وانعكاساتها على منطقة الشرق الأوسط ، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية ، ليبيا ، 1993 ، ص 151

المتغيرات الاقتصادية الأخرى، وذلك باعتباره حلقة ربط بين الاقتصاديات الدولية ومقياسا هاما لحجم معاملاتها، إضافة إلى أن سعر الصرف له أثره الواسع على توازن الاقتصاد الكلي من خلال علاقته المباشرة وغير المباشرة بالمؤشرات الاقتصادية الكلية، المتمثلة أساسا في معدل التضخم، معدل النمو ورصيد ميزان المدفوعات. فمعدل الصرف مصدر التأثير على تكلفة السلع والخدمات المستوردة وكذلك ربحية صناعة التصدير، كما يعتبر أحد عوامل السياسة النقدية في تصحيح الاختلالات الاقتصادية.

من هذا المنطلق سأتناول في هذا الفصل أهم مراحل السياسة المصرفية في الجزائر ومكانة سوق الصرف الموازي، وأخيرا أهم المبادلات التجارية الخارجية ومدى تأثيرها بسعر الصرف.

المبحث الأول: السياسة المصرفية في الجزائر

تميز نظام سعر صرف الدينار الجزائري لمدة طويلة بالاستقرار، وكان ذلك أمرا ضروريا نظرا للمرحلة التي عاشها الاقتصاد الوطني، والتي تميزت بنظام تسيير مخطط مركزي مرفوق بنظام صارم لمراقبة الصرف أدى إلى انفصال سعر صرف الدينار عن الواقع الاقتصادي، هذا الوضع أدى إلى اتخاذ سياسة انزلاق وتخفيض قيمة الدينار لمواجهة الأزمة البترولية الناجمة عن انخفاض أسعار البترول مما حتم التوجه نحو اقتصاد السوق .

المطلب الأول: تطور نظام الصرف في الجزائر

عرف الاقتصاد الجزائري تطبيق عدة نظم لسعر الصرف ارتبطت ارتباطا وثيقا بكل مرحلة من مراحل التنمية، بداية من سعر الصرف الثابت وصولا إلى سعر الصرف المرن. إذ يمكن تلخيص تغيرات أنظمة تسعير الدينار الجزائري عبر مراحل رئيسية.

الفرع الأول: المرحلة الأولى: 1962 – 1970

مباشرة بعد الاستقلال أصبحت الجزائر تابعة لمنطقة الفرنك الفرنسي، إذ سمحت بإمكانية تحويل ونقل عملتها داخل هذه المنطقة (قامت بوضع حدود لتتنقل

عملتها خارج هذه المنطقة)، وأهم ما ميز هذه المرحلة هو هروب رؤوس الأموال إلى الخارج، مما دفع بالجزائر في أكتوبر 1963 إلى¹:

- التخفيض من إمكانية تحويل الدينار ومراقبة الصرف على كل العمليات ومع مختلف دول العالم (للحد من استنزاف احتياطي الصرف).
 - التخلي عن منطقة الفرنك الفرنسي بقصد تسيير سياستها النقدية وسعر صرفها بصفة مستقلة.
- هذه الإجراءات ، كانت متبوعة بإنشاء العملة الوطنية – الدينار- حسب القانون 64-11 المؤرخ في أبريل 1964² ، والذي تم تحديده بـ 180 mg من الذهب الخالص. فحل الدينار الجزائري DA محل الفرنك الجديد NF بتبادل: 1 NF = DA 1³.
- وقد تعرض بنك فرنسا لهجمات مضاربة حادة، عقب أحداث سنة 1968 اضطرته إلى تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي وهذا بعد استعماله لاحتياطياته لمدة طويلة قصد الحفاظ على تكافؤ العملة الفرنسية، إذ أدى ضعفها خلال هذه الفترة إلى الانخفاض المستمر للدينار الجزائري مقابل مختلف عملات تسديد الواردات الجزائرية، وهو ما ترتب عنه إعادة تقييم تكاليف مشاريع الاستثمار التي انطلقت في إطار المخطط الرباعي الأول: 1970 – 1973. أمام هذه الوضعية التي اقترنت بالتخلي عن أسعار الصرف الثابتة والمنبثقة عن اتفاقية "بريتون وودز"، وعن تعويم أسعار الصرف، تم اتخاذ قرار تغيير نظام تسعير الدينار الجزائري عشية انطلاق المخطط الرباعي الثاني 1974-1977، وقد ساعد هذا النظام الجديد للتسعير على تحقيق هدف مزدوج:
- أولاً: توفير دعم مقنع للمؤسسات الجزائرية بواسطة قيمة للدينار تفوق قيمته الحقيقية، وهذا بغرض تخفيف عبئ تكلفة التجهيزات والمواد الأولية ومختلف المدخلات المستوردة،

¹ - Youcef Debboub, « le nouveau mécanisme économique en Algérie », office des publications universitaires, Alger, 2000, P. 67

راجع القانون: La Loi n° 64-111 du 10 Avril 1964°

² - Journal Officiel de la république algérienne du 10/04/1964.

³ - صندوق النقد العربي، سياسات و إدارة أسعار الصرف في الدول العربية، أبو ظبي، سبتمبر 1997، ص25.

من قبل هذه المؤسسات خاصة وأنها مؤسسات ناشئة، وثانيا السماح للمؤسسات الوطنية بالقيام بتبناتها على المدى الطويل دون أن تتعرض لتغيرات عنيفة (تنازلية) لسعر الصرف، وهذا عن طريق استقرار القيمة الخارجية للدينار الجزائري.

الفرع الثاني: تعويم العملة (1971-1987)

نظرا للأحداث والتطورات الكبيرة التي طرأت على النظام العالمي للصرف من تخل عن التعادلات الثابتة في سنة 1973 وظهور سعر الصرف العائم، وإقرار صندوق النقد الدولي بحرية كل عضو في اختيار نوع سياسة الصرف المناسبة له، توجهت الجزائر إلى تحديد قيمة الدينار على أساس سلة مكونة من أربعة عشر عملة تتمثل في: الدولار الأمريكي، الجنيه الإسترليني، الفرنك البلجيكي، الدولار الكندي، الكرونة الدنماركية، المارك الألماني، الفرنك الفرنسي، الليرة الإيطالية، الفلورين الايرلندي، الكرونة النرويجية، الليرة الإسترلينية، الليرة الإسبانية، الكرونة السويدية والفرنك السويسري. إذ منحت لكل عملة من هذه العملات ترجيحا محددًا على أساس وزنها من التسديدات الخارجية كما تظهر في ميزان المدفوعات. وكان هذا التوجه الجديد في تحديد قيمة الدينار الجزائري ابتداء من جانفي 1974¹. قصد الحفاظ على استقرار الدينار، وكذا استقلالته عن أية عملة من العملات القوية أو منطقة من المناطق النقدية¹، هذا بالإضافة إلى سعي السلطات النقدية آنذاك والمتمثلة أساسا في:

- عدم خضوع تسعيرة الدينار الجزائري لتطور معدلات التبادل.

- عدم تأثر التسعيرة بتطور رصيد الميزان الجاري.²

تقدم عملية ربط الدينار الجزائري بسلة عملات مميزة تسمح باستقرار سعر الصرف الفعلي الاسمي، لكن على تغيرات في الأسعار الثنائية مقابل العملات المكونة للسلة، مما يؤدي هذا الوضع إلى رفع خطر الصرف لدى المقررين الاقتصاديين.

¹ - Ilman M.C, « Note de travail sur l'opportunité de dévaluer le Dinar Algérien », Les cahier de la réforme Tome 05- 02ème édition – ENAG 1990 P116.

² - HADJ NACER Abderrahmane, « Le Pouvoir d'achat du Dinar », les cahiers de la réforme Tom 05, 2ème édition ENAG 1990, P 27.

ويتم حساب سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة إلى العملات المسعرة من قبل

البنك المركزي الجزائري حسب الطريقة التالية:

1- حساب التغيرات النسبية للعملات المكونة لسلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي ،

حيث يحسب التغير النسبي لكل عملة بالنسبة للدولار الأمريكي:

$$\begin{array}{cccc} \$ & \$ & \$ & \$ \\ \hline & & & \\ \hline & & \text{أو} & \\ \hline \$ & & & \$ \\ & & & | \\ & & & \hline \end{array}$$

على أن تأخذ القيمة الأكبر من بين قيم المتغيرين أو كمقام لحساب التغير النسبي وترمز هنا:

\$: الدولار الأمريكي z_i : كل عملة من العملات الصعبة الثلاث عشر التي تكون سلة الدينار الجزائري.

سعر \$ بالنسبة لكل عملة من العملات الصعبة الأخرى المكونة للسلة في سنة الأساس (1974).

سعر \$ بالنسبة لكل عملة من العملات الأخرى التي تتكون منها سلة الدينار

الجزائري السائد يوم التسعير.

0: سنة الأساس (1974) n : يوم التسعير.

2 - حساب المتوسط المرجح بالتغيرات بالنسبة للعملات التي منها تتكون سلة الدينار

الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي، أي مجموع التغيرات النسبية $\$/z_i$ مرجحة بالمعامل a_i حيث يمثل هذا المعامل وزن كل عملة في السلة.

3 - حساب سعر الصرف اليومي للدولار الأمريكي بالنسبة للدينار الجزائري، ويتم

هذا الحساب يوميا وفق الطريقة التالية:

$$(1 + \text{مجموع التغيرات النسبية } \$/z_i \text{ مرجحة بالمعامل } a_i)$$

: سعر الصرف اليومي للدولار الأمريكي بالدينار الجزائري.

: سعر صرف الدولار الأمريكي بالنسبة للدينار الجزائري في 1974 (سنة الأساس).¹

4 - يتم بعد هذه العملية حساب أسعار صرف الدينار الجزائري بالنسبة للعملات الأخرى المسعرة من طرف البنك المركزي، وتحسب هذه الأسعار بطريقة أسعار الصرف المتقاطعة.¹

"إن الهدف من النظام الذي اتبعته الجزائر (ربط الدينار بالنسبة إلى سلة عملات) هو ضمان استقرار الدينار، وبالتالي فإن قيمة العملة لم تكن مرتبطة بالوضع الاقتصادية والمالية الداخلية. ونظراً للعوائد البترولية المعتبرة والإمكانية المريحة للجوء إلى الديون الخارجية في ظل نظام احتكار الدولة للتجارة الخارجية بفعل البرنامج العام للواردات، فإن سعر صرف الدينار ظل أعلى من قيمته الحقيقية بالعملات الأجنبية، وهذا جعل بوادرسوق السوداء (الموازي) للصرّف تظهر شيئاً فشيئاً، وهذا ابتداء من سنة 1974 كما يبينه الجدول التالي.

الجدول رقم (07): سعر الصرف الرسمي و الموازي في الجزائر.

1987	1980	1977	1974	1970	
0.80	0,62	1.3	1.0	1.0	السوق الرسمي
4.0	2.0	1.5	1.1	1.0	السوق الموازي

Source: A HENNI, Essai sur l'économie parallèle. Ed.ENAG

أدى ارتفاع قيمة الدينار عن قيمته الحقيقية إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات المحلية مقارنة بالأسعار المستوردة، وأصبح المقيمون يفضلون استيراد السلع الأجنبية بدل شراء السلع المحلية، وهذا ما يتناقض مع السياسة الاقتصادية التي كانت منتهجة. فعلى الرغم من الاختلالات التي عرفها ميزان المدفوعات الجزائري، لم تلجأ المؤسسات النقدية إلى تعديل السعر الرسمي الجزائري، حتى يسمح بإعادة التوازن الكلي بل بالعكس أصبح الدولار يساوي 84.3 دينار في 1980 بعد أن كان 95.4 دينار في 1970.² وما يمكن أن يلاحظ منذ إصدار العملة الوطنية سنة 1964 (أي خلال المرحلة السابقة والمرحلة الحالية) هو أن سعر صرف الدينار تم تسييره إدارياً، إذ تميز بالاستقرار

¹ A.BEHABIB, M .BENBOUZIANE, T.ZIANI, marche de change informel et mesalignement :le cas de dinar.

² A HENNI. Essai sur l'économie parallèle. Cas de l'Algérie. Edit. Enag 1991.

والثبات لمدة طويلة تفوق العشريتين، ويبرر هذا التثبيت ضمن النظام السائد، الذي يقضي بتسخير كل الأدوات الاقتصادية لهدف تحقيق المخططات التنموية من طرف السلطات المركزية. وأدى تسيير سعر صرف الدينار بهذه الكيفية إلى تحديد تكلفة إدارية ليست اقتصادية للعملة الصعبة، فسعر العملة الصعبة بالدينار لا تربطه أي علاقة (كما كان من المفروض أن تكون) وكفاءة الاقتصاد الوطني. أي أنه يوجد انفصال بين سعر صرف الدينار و الواقع الاقتصادي.¹

الفرع الثالث: المرحلة الثالثة: 1988-1994

أهم ما ميز هذه المرحلة هو الانتقال من الاقتصاد المخطط والمسير مركزيا إلى اقتصاد توجهه آليات السوق الحرة، حيث يأخذ الجانب النقدي والمالي من هذه الإصلاحات مكانة معتبرة محاولين استعادة القيمة الحقيقية الداخلية والخارجية، ومن أجل هذا فقد أعلنت السلطات النقدية منذ منتصف 1990 عن رغبتها في التوصل إلى قابلية تحويل الدينار بالنسبة للمعاملات الجارية بعد ثلاث سنوات منها جعل العملة الوطنية قابلة للتحويل على المستوى الخارجي، حيث تمت عملية تعديل سعر صرف الدينار من خلال نظام الانزلاق التدريجي المراقب الذي طبق من نهاية سنة 1987 إلى غاية سبتمبر 1992 وانخفض أثناءها الدينار الجزائري من 9.4 دج /دولار في نهاية 1987 إلى 7.17 دج/دولار في نهاية مارس 1992 .

استقر الدينار الجزائري على هذا الحال إلى أن تم اتخاذ قرار التخفيض بنسبة 22% بتاريخ 1991/09/30 وفقا لاتفاقية "FMI" وبهذا التخفيض بلغ معدل سعر صرف الدينار 5.22 دج/دولار واستقر نحو هذه القيمة إلى غاية 1994.

وقبل البدء في جعل الدينار الجزائري قابلا للتحويل في المعاملات الجارية مع الخارج، تم تعديل سعر الصرف الرسمي (تحت ضغط المنظمات الدولية) بغية إيصاله إلى مستوى توازن الطلب الوطني على السلع والخدمات الأجنبية مع المتاح من العملات الصعبة. وكان هذا التعديل وفقا للطرق التالية:

أولا: الانزلاق التدريجي (الربط الزاحف) Crawling peg

"سمح هذا النظام بالقيام بتعديل تدريجي ومراقب لسعر الصرف، وطبق خلال فترة طويلة نوعا ما، امتدت من نهاية سنة 1987 إلى غاية سبتمبر 1991. حيث انخفضت قيمة الدينار مقابل الدولار بين 31 ديسمبر 1987 و 31 مارس 1991 بنحو 210% وبقي

بعد ذلك سعر الصرف (الدينار مقابل الدولار) مستقرا خلال بعض الشهور، ثم تم تخفيض قيمة الدينار في 30 سبتمبر 1991 في إطار اتفاق "stand-bay" الرابط بين الجزائر وصندوق النقد الدولي. والأجدر بالذكر، هو أن هذا النظام يحقق مرونة لقيمة التعادل للدينار، والتي تعتبر مفيدة في حالة تواجد صدمات خارجية.¹ ويمكن أن نشير هنا إلى أنه كان هناك من تحدثوا عن فعالية حل وسطي ومؤقت (نظرا لسلبيات نظام الربط الزاحف وعدم توافق الاقتصاد الجزائري مع شروط تخفيض قيمة العملة) يتلخص في تأسيس سعر صرف مزدوج، وكان ذلك ما بين 1991 و سنة 1993. وتمثل فائدة هذا النظام المدار (الذي كانت الجزائر ترغب في تطبيقه في جويلية 1991) في أنه لا يحدث اضطرابات في التوازنات الاجتماعية والاقتصادية. ولكن قد تم إقصاء هذا النظام والالتزام بما حدده صندوق النقد الدولي (تخفيض قيمة العملة) وهذا لأسباب من بينها وجود السوق الموازي الذي يعيق تواجد سعرين للصرف. وفعلا تم الفصل في ذلك و حصل استمرار في تخفيض قيمة الدينار إلى غاية مارس 1991 ثم في 30 سبتمبر 1991.² ويعود سبب هذا الانزلاق إلى:

- ضعف احتياطات الصرف المتاحة.
- زيادة ثقل خدمة الدين.

والجدول التالي يبين تطور سعر صرف الدينار في هذه المرحلة:

الجدول رقم(08): سعر صرف دولار/دينار خلال الفترة 1991/1988

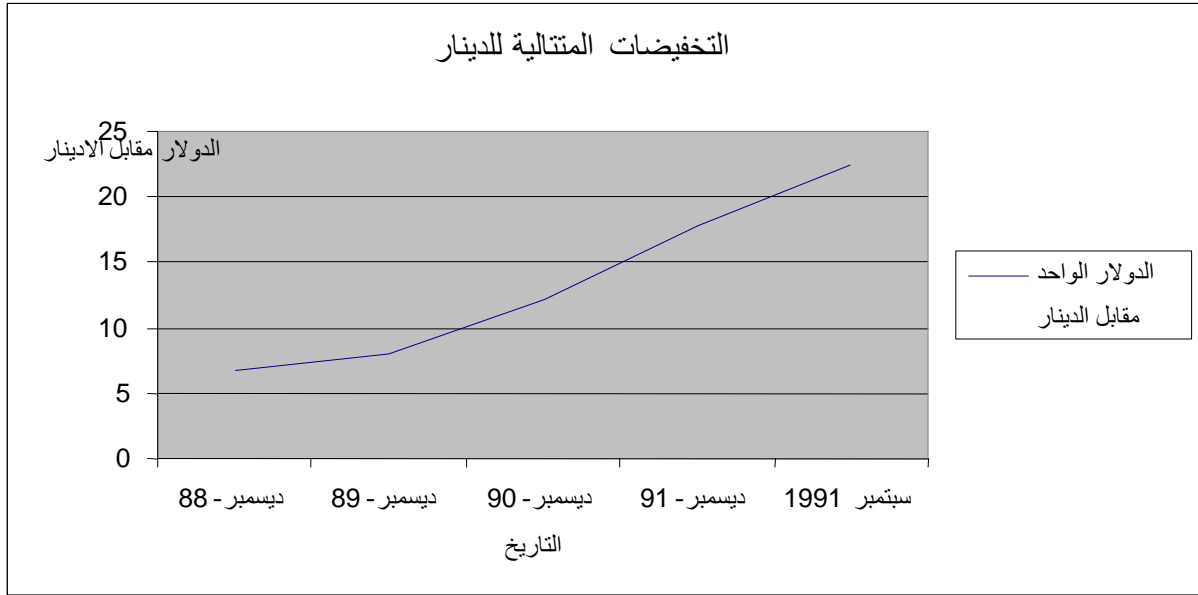
الفترة	1988	1989	1990	1991	90/91
1 دولار/دج	6.73	8.03	12.2	17.8	22.5

المصدر: بنك الجزائر

ويمكن تبين معطيات الجدول أعلاه من خلال الشكل التالي:

¹ - Hocine BENISSAD, « Algérie : la planification socialiste à l'économie du marché », ENAG édition, Alger, 2004, p 108.

² - خليلي كريمي زين الدين ، حميدات محمود، "سياسات وإدارة أسعار الصرف في الجزائر"، صندوق النقد العربي.معهد السياسات الاقتصادية ، سلسلة بحوث ومناقشات، العدد، 3 ص 164.



الشكل رقم(05): التخفيضات المتتالية للدينار الجزائري.

المصدر: بناء على معطيات الجدول رقم (12)

ثانياً: التخفيض الصريح

من بين الإجراءات الجديدة التي جاءت في ظل الإصلاح الهيكلي يمكن أن نذكر تأسيس كل من: قانون القرض والنقد، قانون استقلالية المؤسسات، قانون البنوك ودفاتر الإصلاحات. وما يمكن أن نشير إليه هو أن من بين أهداف قانون القرض والنقد هو إعادة تقييم العملة بما يخدم الاقتصاد الوطني.

وفعلاً، فقد اتخذ مجلس النقد والقرض في نهاية سبتمبر 1991 قراراً بتخفيض الدينار بنحو 22 ديناراً للدولار وهذا ليصل إلى 22,5 ديناراً للدولار الواحد، ولقد تميز سعر صرف الدينار بالاستقرار حول هذه النسبة لغاية شهر مارس من سنة 1994. ولكن قبل إبرام الاتفاق الجديد مع صندوق النقد الدولي، أجري تعديل طفيف لم يتعد نسبة 10%، كان هذا القرار تهيئة لقرار التخفيض الذي اتخذته مجلس النقد والقرض بتاريخ 1994/04/10 بتخفيض نسبة 40,17% وعلى ضوء هذا القرار أصبح سعر صرف الدينار 36 دج/ دولار¹.

ومن جانب آخر، فمن بين ما أوصت به الإصلاحات نجد: إمكانية وصول أو دخول المؤسسات الخاصة في أسواق الصرف الرسمية عن طريق وساطة غرفة التجارة ثم وكذا السماح بقبالية التحويل الجزئي للدينار انطلاقاً من سنة 1991 ثم تحقيق التحويل الكلي في سنة 1993.

وقد بدأ البنك المركزي في سنة 1994 بتحديد سعر الصرف عن طريق جلسات التسعير اليومية بواسطة لجنة مشتركة من البنك المركزي والبنوك (أي عن طريق التقريب فيما بين البنوك حول عمليات سوق الصرف) ويترجم هذا بالتحول من نظام الصرف الثابت إلى نظام التعويم.

الفرع الرابع: المرحلة الرابعة: ما بعد 1994

بعد وضع نهاية لتحديد سعر الصرف عن طريق جلسات التسعير، في ديسمبر 1995، وبالتالي نهاية نظام الصرف الثابت، قام بنك الجزائر بتأسيس سوق الصرف ما بين البنوك (في جانفي 1996) عن طريق النظام رقم 08-95 المؤرخ في 23 ديسمبر 1995 إذ يتحدد سعر الصرف في هذا السوق عن طريق عاملي العرض والطلب، لكن هذا التوجه الجديد في تحديد سعر الصرف، لا يمنع بنك الجزائر من التدخل في سوق الصرف.

تميزت هذه المرحلة بمجموعة من الإجراءات المتعلقة بسعر الصرف (خاصة ما بين 1995-1998)، والتي تعتبر من أهداف برنامج التعديل الهيكلي الذي عمل على إعادة الاستقرار النقدي لتخطي مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق بأقل التكاليف، ويمكن جمع هذه الإجراءات في التالي:³

- إنشاء سوق ما بين البنوك للعملة الصعبة من شأنه أن يسمح للبنوك التجارية بعرض العملة الصعبة بحرية لصالح زبائنهم، كما أن نظام الحصص المحددة ألغي ابتداء من جانفي 1996، و ذلك كخطوة أولى في اتجاه نظام تعويم العملة.

- رفع قيود الصرف المدخلة سنة 1992، ومتابعة تحرير الصرف للوصول إلى التحويل الدينار على كل المعاملات الجارية.
- تم العمل فعليا سنة 1994 بقابلية تحويل الدينار في المعاملات التجارية التي شرع فيها منذ سنة 1991، لأنه تم فعليا تحرير عملات الدفع على الاستيرادات انطلاقا من هذه السنة.
- تم البدء في التحويلات الجارية للدينار فيما يخص الخدمات انطلاقا من جوان 1995، حيث تم ترخيص الدفع لصالح نفقات الصحة والتعليم بالخارج (تسمى هذه النفقات بالمعاملات الجارية غير المنظورة) وهذا في حدود مبلغ أو سقف سنوي.

- ترخيص دفع نفقات السياحة في الخارج في أوت 1997، وتم التطبيق الفعلي لهذا الحق منذ 15 سبتمبر 1997 على مستوى شبابيك البنوك والمؤسسات المالية الوسيطة المعتمدة، وهذا في حدود سقف سنوي.
 - تبني الجزائر منذ سبتمبر 1997 نصوص المادة 8 لقانون صندوق النقد الدولي، إذ يعني هذا قابلية تحويل الدينار بالنسبة للصفقات الخارجية الجارية.
 - السماح بإنشاء مكاتب للصراف تتعامل بالعملة الصعبة ابتداء من ديسمبر 1996.
 - تخفيض سعر الصرف لتضييق الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازي ويساعد ذلك في تقليص اللجوء إلى السوق السوداء لكون أن هذا الفارق أصبح في حدود ثلاث فرنكات فرنسية، حيث أن سعر الفرنك يصل إلى 14 دج في السوق السوداء، وهو في حدود 11 دج مع أواسط سنة 1999.
- ولقد ساعدت هذه الالتزامات الدولية في تأسيس نصوص المواد 38-40 لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي الخاص بالمدفوعات المتعلقة بالمعاملات الجارية وحركة رؤوس الأموال، والذي تم التوقيع عليه في أفريل 2002.
- وفي بداية سنة 2003 خفض البنك المركزي من قيمة الدينار بنسبة تتراوح ما بين 2% و 5% وذلك لغرض الحد من ارتفاع الكتلة المتداولة في الأسواق الموازية خاصة بعد ارتفاع قيمة الدينار في السوق الموازي عن قيمته في السوق الرسمي.¹ وفي السداسي الثاني من نفس السنة (من جوان إلى غاية ديسمبر 2003) ارتفعت قيمة الدينار مقابل الدولار بحوالي 11% وارتفع سعر الصرف الحقيقي الفعلي بـ 5.7% ثم وصل سعر صرف الدينار بالنسبة للدولار الواحد سنة 2005 حوالي 36.73 و 30.91 مقابل واحد يورو ثم انخفض سنة 2006 إلى حوالي 64.72 للدولار و 24.91 بالنسبة لليورو وواصل الانخفاض إلى غاية نهاية 2007 حيث بلغ 82.66 بالنسبة للدولار، أما بالنسبة لليورو فقد عرف ارتفاعا في هذه الفترة حيث قدر بـ 33.98 ومجمل تطورات سعر صرف الدينار مقابل اليورو والدولار سأدرجها من خلال الجدول التالي .

¹ - Abdellatif BENACHENHOU, « l'Algérie aujourd'hui un pays qui gagne », 2004, p.103-104.

الجدول رقم(09): تطور سعر صرف الدينار مقابل اليورو والدولار خلال الفترة(2012-2018)

2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	العملة الأجنبية
76.04	73.93	72.72	63.86	69.36	72.64	73.36	الدولار
106.51	103.47	104.69	96.91	94.99	91.24	91.30	اليورو

من Source : www.banque-of-Algerie.dz/march2.htm

خلال المراحل الآنفة الذكرتم التطرق إلى نظام الصرف الجزائري وتطوراته الرئيسية التي عرفها منذ الاستقلال، حيث اتبعت الجزائر أثناءها نظام الصرف الثابت المرتبط بعملة واحدة هي الفرنك الفرنسي، ثم نظام الربط بسلة من العملات الصعبة بسبب تدهور قيمة الفرنك الفرنسي الذي تطلب التخلي عن نظام سعر الصرف الثابت وتبني نظام صرف ما بين البنوك في إطار نظام الصرف العائم والمدار المرتبط بالدولار الأمريكي بحكم أن معظم الصادرات مقومة بهذه العملة أي أن سعر صرف الدينار الجزائري يتحدد وفقا لقانون العرض والطلب مع تدخل البنك المركزي إما بتخفيضه أو الزيادة في قيمته .

المطلب الثاني: سوق الصرف الموازي في الجزائر

تتميز الكثير من الدول، خاصة الدول السائرة في طريق النمو، بتواجد سوقين للصرف: أحدهما رسمي، والآخر موازي. أما الأول فهو ذلك السوق أين يتحدد السعر القانوني أو المفروض للعملة، وفيما يخص السوق الموازي فهو "سوق حر، يتحدد فيه سعر العملة الأجنبية (أو المحلية) عن طريق الممارسات التقليدية للعرض والطلب كما أنه يعتبر على خلاف السوق الرسمي، إذ يرتبط بعملة واحدة: في حالة الجزائر ارتبط بالفرنك الفرنسي، ثم ارتبط بعد تأسيس العملة الأوروبية الموحدة باليورو".¹

إن مراقبة الصرف تعد طريقة مستعملة كثيرة، والهدف منها هو حماية الاحتياطات الدولية في حالة الاختلال في ميزان المدفوعات. وبالنسبة للجزائر، فإنه من أجل التحكم في التيارات السلعية أو المالية مع الخارج، قررت الحكومة منذ الاستقلال

¹ - Michael NOWAK, Black markets in foreign exchange , Finance et développement Mars 1985.

عدم تحويل العملة الوطنية، ونظمت تحويلها واستيراد وتصدير العملات الأجنبية. ولكن هذه الطريقة التي تحد من ممارسة نشاط الصرف قد ساعدت على ظهور سوق سوداء (موازية) للعملات الأجنبية تقع فيها الصفقات بالنقود السائلة.

الفرع الأول: محددات سعر الصرف في السوق الموازية

ويمكن أن نذكر عوامل العرض والطلب التي يتحدد بها سعر الصرف الموازي في

الآتي:

- بعض الواردات (خاصة الاستهلاكية).
- تحويل رؤوس الأموال.
- المدفوعة الغير منظورة.
- التصدير.
- التهريب.
- السياح.
- الدبلوماسيون.
- العمال الأجانب.
- تحويلات المغتربين.
- تسعير بأكثر بالنسبة للواردات و بأقل بالنسبة للصادرات (transfert pricing).

الفرع الثاني: أسباب ظهور السوق الموازي في الجزائر

يمكن أن نرجع أسباب السوق الموازي بصفة عامة إلى عملية فرض رقابة صارمة على التجارة الخارجية والصرف الأجنبي (وهي نفسها السياسة التي اتبعتها الجزائر بعد الاستقلال). أي أنه لم ينشأ سعر الصرف الموازي في السوق الموازي بسبب عوامل نقدية أو اقتصادية فقط لكن كانت هناك عوامل تأسيسية كذلك. ويمكن أن نلم بهذه العوامل إلى غاية سنة 1991 في الآتي:¹

¹ - سامي عفيفي حاتم ، التكتلات الاقتصادية بين الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية ، الدار المصرية، القاهرة ، 2005 ص45.

- التصرف العدواني باتجاه القطاع الخاص أو العقبات الموضوعية أمام انفتاحه، مما أدى إلى التوجه نحو الاستثمار في الخارج أو الميل نحو الأنشطة التي تتم في الخفاء (activités souterraines).
 - الندرة الكبيرة أو الشاملة التي أجبرت الأعوان الاقتصاديين على التموين من الخارج.
 - فائض السيولة التي يحوزها الأفراد (والتي يتم تحويلها إلى عملات أجنبية).
 - تطبيق مراقبة صارمة للصرف.
 - تواجد حجم كبير من المغتربين والذين اعتبروا على المدى الطويل كموولين للعملاء الأجنبية في السوق الموازي.
- كما يمكن أن نتكلم عن سبب آخر، يتمثل في تواجد عامل التضخم الذي تعاني منه أغلبية الدول السائرة في طريق النمو، إذ في هذا الوضع اعتبرت العملات الأجنبية مخزناً للقيمة.
- وفي مثل هذه الوضعية يتطور سعر الصرف الموازي، إذ يتوجه من يرغب الحصول على العملة الصعبة إلى شرائها بأعلى سعر ممكن، الشيء الذي يشجع مالكي العملة الصعبة من بيعها في السوق الموازي بدلاً من السوق الرسمي. ويمكن أن نبين تطور سعر الصرف الموازي مقارنة مع سعر الصرف الرسمي من 1970-1996 من خلال الجدول التالي:

الجدول(10): تطور سعر الصرف الرسمي و الموازي في الجزائر(الوحدة فرنك فرنسي)

السنوات البيان	70	74	77	80	85	86	87	88	89	90	91	92	93	94	96
السعر الرسمي	1	1,1	1,3	0,62	0,61	0,71	0,8	1,2	1,5	1,8	3,75	4,36	4,2	10,5	11,1
السعر الموازي	1	1,4	1,5	2	3	4	4	5	6	6,8	7	9,5	10	12,5	14,2

المصدر: بنك الجزائر

يمكن أن نستخرج من الجدول مجموعة من الملاحظات تتمثل فيما يلي:
يتبين من الجدول (10) أنه بعد سنة 1974 ظهر السوق الموازي في الجزائر وهذا نتيجة للطلب المتزايد على العملة الصعبة، إذ لم يتوقف سعر الصرف الموازي عن التطور إلى غاية سنة 1996. وقد شاع انتشار هذا السوق مع بداية الثمانينات وخاصة من سنة 1986 بسبب الأزمة الاقتصادية التي كانت تعاني منها الجزائر والنتيجة عن تدهور أسعار المحروقات التي أدت بدورها إلى انخفاض مداخيل الصادرات بحوالي 56.5% من نفس السنة (1986).

لقد أدت سياسة الصرف المتبعة خاصة بعد تطبيق سياسات التعديل الهيكلي المتضمنة ضمن بنودها تخفيض قيمة الدينار الجزائري على مراحل، إلى تراجع سعر الصرف في السوق الموازي، وليس هذا السبب فقط بل أيضا إتاحة الصرف للمؤسسات المختلفة بما فيها المؤسسات الخاصة عن طريق السوق النظامي (الرسمي) لتمكينها من استيراد حاجياتها وفق ضوابط محدودة كاللجوء إلى ما يسمى بالقروض المستندية لتمويل التجارة الخارجية، وإعادة المنحة السياحية السنوية للأشخاص الطبيعيين وذوي المهمات المحددة، أدى إلى تقلص الطلب على الصرف من السوق الموازية بجزء معتبر. وهذا ما سمح بالثبات النسبي لسعر الصرف الموازي واقتربه من السعر الرسمي، خاصة بالنسبة للفرنك الفرنسي قبل سنة 2002.

ولما كان متوسط سعر الصرف الموازي في السوق الموازي وصل حدود 16 دج تقريبا للفرنك الفرنسي خاصة خلال فترة وسط التسعينات، أي ما يقارب ضعف السعر الرسمي، فقد أدى هذا إلى استمرار نشاط السوق الموازي، مما يعني تواجد خسارة بالنسبة للنظام المصرفي وخزينة الدولة.

غير أن سياسة الاتجاه نحو تحرير سعر الصرف التدريجي المنتهجة، قد كان له آثار على حركة الأموال الكبيرة، من حيث تقلص الفارق بين السعر الرسمي والسعر الموازي وعلى سبيل المثال فإن انتقال سعر صرف الفرنك الفرنسي بالنسبة للدينار إلى 9 دج، أدى إلى انخفاض سعر الصرف الموازي إلى 14 دج للفرنك الواحد بعدما كان 16 دج، ووصول سعر الصرف الرسمي إلى حدود 11 دج أدى إلى انخفاض سعر الصرف الموازي إلى حدود 12.5 دج، أي تقلص الفارق إلى حدود 1.5 فقط.¹

¹ - محمد راتول، مرجع سبق ذكره، ص 247.

وبالرغم من أن دخول اليورو حيز المعاملات التجارية منذ جانفي 2002 كان يمكن له أن يضر باتجاه التقارب بين السعيرين الرسمي والموازي، إلا أن جمهور المتعاملين كان سريع التعامل به، ولم يحدث الانحراف إلا في حدود متوقعة بفعل مرونة الجهاز المصرفي واستعداده لاحتواء طلبات التحويل الضخمة للمتعاملين خاصة تجار العملة الصعبة في السوق الموازي، الذين ضخوا أموالهم المتكونة جوهريا من العملات الأوروبية وأساسها الفرنك الفرنسي، في حساباتهم الجارية بالعملة الصعبة بغية تحويلها إلى اليورو، وهو ما عزز الاحتياطي الرسمي. غير أنه يتوقع ألا يدوم ذلك طويلا بسبب الاعتقاد باحتمال قيام نسبة كبيرة من هؤلاء بطلب أموالهم باليورو لاستخدامها في أغراض مختلفة لاحقا، جعل السوق السوداء لا تتأثر بشكل كبير بعملية الانتقال من نظام العملات الأوروبية المتعددة إلى نظام اليورو. كما أن الاستمرار في تخفيض قيمة الدينار خلال شهري ديسمبر 2002 و جانفي 2003 ساهم في الإبقاء على التقارب النسبي للسعيرين.¹ ولقد كان لتنامي الاحتياطات من العملة الصعبة خلال السنوات القليلة السابقة إضافة إلى تدني الديون الخارجية إلى أدنى مستوياتها منذ عقدين، الأثر الواضح على قيمة الدينار الجزائري، خاصة بتزامن هذه الفترة مع تنفيذ منع استيراد السيارات القديمة وكذا إلغاء البيع بالتقسيط فيما يخص السيارات. إذ يجني الدينار الجزائري في هذه الظروف مكاسب هامة مقابل اليورو باعتباره العملة الأكثر شراء عن طريق الدينار، وهذا ما أدى إلى التقارب الشديد لسعر صرف اليورو والدولار بالنسبة للدينار خاصة بين السوق الرسمي والموازي.

وخلاصة القول، فإن أساس نجاح عملية إقصاء السوق الموازي هو تحرير التجارة الخارجية والصرف، كما هو الحال في 1991 و 2004. ولكن إتباع هذا الأسلوب على طول فترة 1986-1991 التي شهدت توسع سوق الصرف، قد اصطدم بحواجز يتعذر عبورها، تتمثل في الاختناق المالي للجزائر.¹

¹ - Hocine BENISSAD, op. cit, p 112.

المبحث الثاني: تحليل المبادلات التجارية الخارجية

لدراسة هيكله التبادلات الخارجية الجزائرية سألبرز مقارنة التبادلات التجارية المنجزة خلال سنوات مختلفة. كما تبين هيكله التبادلات الخارجية الجزائرية نوع السلع المعتمد عليها في الواردات أو الصادرات، وكذا توزيعها حسب الممولين المتعامل معهم في إطار المبادلات الخارجية، بمعنى التوزيع الجغرافي لكل من الصادرات والواردات مع تبيان كل هذا لعدد من السنوات الأخيرة، وبالتالي إعطاء وضعية للميزان التجاري.

المطلب الأول: خلفية تاريخية للمبادلات التجارية (1974-1999)

إن احتكار الدولة للتجارة الخارجية يمثل مكسبا ثميننا لدعم نشاطها في ميدان المبادلات الخارجية وتوجيهها، حسب ما تمليه المصلحة الوطنية. إن ممارسة هذا الاحتكار وطرق تنظيمه وتسييره ينبغي أن تكون موضوع تعديلات مستمرة قصد القضاء على أوجه النقص التي تظهر في سيره والقضاء على البيروقراطية وضمان التموين السليم للاقتصاد الوطني بأقل تكاليف.

لقد شهدت سنتا 1970 و 1971 تعميم احتكار الدولة للتجارة الخارجية بصفة عامة والواردات بصفة خاصة، حيث في سنة 1971 استفادت حوالي 20 مؤسسة عمومية من منح الاحتكار ومراقبة 80 % من التجارة الخارجية، وهذا من أجل الوصول إلى إقامة صناعة قوية، تنشيط وترقية الصادرات والتقليل من الواردات، غير أنه يعاب على هذه الطريقة أنها لم تفصل بين الوظائف التقليدية للمؤسسات (الإنتاج، التوزيع، الإنتاج والتوزيع في نفس الوقت)، والوظيفة الجديدة (الاستيراد)، إلى جانب غياب نص قانوني يحدد الشروط العامة للاستيراد (خاصة في إطار المؤسسات المستفيدة من احتكار الواردات)، فهذا ما خلق وضعية لم تسمح لا للكيفيات الإدارية التي تحكم تطبيق هذه الوظيفة، ولا للعلاقة المراد الحفاظ عليها بين وظيفة الاستيراد والوظائف الأخرى التي تقوم بها.

إن هذا الاستيراد الذي أوكل القيام به للمؤسسات العمومية تم تصنيف

محتوياته (سلع) إلى قائمة تفرعت إلى جزأين:

القائمة A: وتخص المنتجات التي تمارس المؤسسة العمومية عليها احتكارا فعليا مع

إبعاد كل مؤسسة أخرى (عمومية أو خاصة)، يعبر عنه بالاحتكار العملي.

القائمة B: تحتوي على المنتجات التي تحتكرها المؤسسة مع إمكانية استيرادها من

قبل المستوردين العموميين بشرط أن تبقى ضمن حاجاتهم الخاصة.

الفرع الأول: المرحلة الأولى (1974-1994)

من خلال ما ورد مسبقا من احتكار التجارة الخارجية من قبل الدولة سأبرز أهم

صادرات و واردات الجزائر عن طريق تبيان تاريخ المبادلات التجارية الخارجية للجزائر

وبالتالي تبيان وضعية الميزان التجاري للجزائر عبر فترات معينة (1974-1994) وهذا ما

سيوضحه الجدول الموالي.

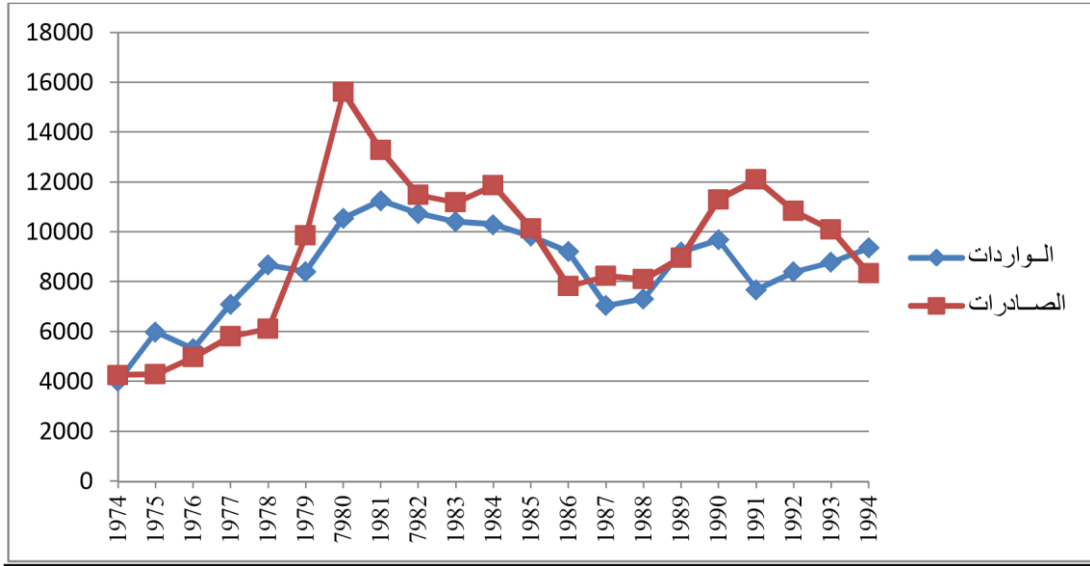
الجدول (11): وضعية الميزان التجاري خلال الفترة (1974-1994) الوحدة: مليون \$

السنوات البيان	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980
الواردات	4024	5993	5318	7102	8675	8410	10552
الصادرات	4259	4292	4977	5805	6117	9873	15613
م. التجاري	235	-1702	-341	-1297	-2558	1463	5061
م. التغطية	106	72	94	82	71	117	148
السنوات البيان	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987
الواردات	11259	10743	10415	10292	9840	9213	7056
الصادرات	13283	11481	11183	11869	10145	7820	8233
م. التجاري	2024	738	768	1577	305	-1393	1177
م. التغطية	118	107	107	115	103	85	117
السنوات البيان	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994
الواردات	7323	9208	9684	7681	8406	8788	9365
الصادرات	8104	8968	11304	12101	10837	10091	8340
م. التجاري	781	-240	1620	4420	2431	1303	-1025
م. التغطية	111	97	117	158	129	115	89

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات CNIS

ويمكن إيضاح معطيات هذا الجدول من خلال الشكل (06) كما يلي:

(06):منحنى الصادرات والواردات الجزائرية خلال 1974-1994



المصدر: بناء على معطيات الجدول رقم (11)

من خلال الجدول رقم (11)، وإذا استثنينا سنة 1974 يمكننا القول أن الميزان التجاري استمر في وضعيته السالبة إلى غاية 1978 وهذا راجع إلى زيادة كميات الواردات حيث بلغت سنة 1978 ما قيمته 8675 مليون \$، هذا ما يعني اللجوء للسوق الخارجية لتموين السوق المحلي، سواء سلع الاستهلاك العائلي أو الإنتاجي حيث أنه خلال تلك الفترة سجل معدل الاستثمار معدلات مرتفعة جدا، مما يعني الحاجة المتزايدة للمواد الأولية والنصف المصنعة أمام قلتها على المستوى المحلي ليستعيد الميزان التجاري وضعيته الموجبة سنة 1979 التي استمرت طيلة عشرية الثمانينات، باستثناء سنة 1986 التي سجل فيها عجزا قدره 1393 مليار \$، وهذا راجع أساسا إلى أزمة النفط آنذاك من خلال اعتماد الجزائر على موارد المحروقات بنسبة تفوق 95% في كل مراحل تطور الاقتصاد الجزائري، الأمر الذي أحدث أزمة حقيقية عندما انخفضت أسعار المحروقات في سنة 1986 وانخفاض سعر صرف الدولار. نتيجة لذلك انخفضت إيرادات الصادرات من 12,7 مليار \$ سنة 1985 إلى 7,9 مليار \$ سنة 1986، أي انخفاض قدره 4,8 مليار \$ خلال سنة واحدة، أي نسبة انخفاض 38%، وهو ما أثر بشكل كبير على توازن ميزان المدفوعات وعلى زيادة المديونية الخارجية للجزائر.

كما يتبين من الجدول رقم (11) أن الميزان التجاري سجل فائضا من سنة 1990 إلى سنة 1993 وحقق أكبر فائض له سنة 1991 حيث بلغ 4420 مليون \$ أي بمعدل تغطية 54.157%، في حين قدر معدل التغطية لسنوات 1990، 1992 بـ 73.116%، 92.128%، 83.114% على التوالي، حيث عرفت هذه الفترة تضيقا كبيرا على المبادلات من قبل الحكومة.

ويعود هذا الانخفاض في معدل التغطية وفي جزء كبير منه لانخفاض الصادرات بنسبة 45.10% ما بين 1991 و 1992، ونسبة 88.6% ما بين 1992 و 1993 وهذا راجع أساسا لانخفاض أسعار النفط، حيث انخفض سعر البرميل من البترول من 4.20 \$ إلى 8.17 \$ ما بين 1991 و 1993 على التوالي، وكذا انخفاض قيمة الدولار بالنسبة للعملة الأخرى جعل قيمة الصادرات مرتفعة مع أن حجمها قليل، كما أثر هذا الانخفاض على الواردات مما ترتب عليه انخفاض الميزان التجاري.

إضافة لما ذكر في هذه المرحلة فيما يخص وضعية الميزان التجاري عبر سنوات مختلفة، فإن هذه المرحلة تعتبر مرحلة حاسمة باختلافها عن المراحل السابقة من ناحية الظروف الاقتصادية التي كان يعيشها الاقتصاد الجزائري. "إذ تميز هذا الأخير على طول هذه الفترة بنوع من عدم التوازن على مستوى الاقتصاد الكلي. بمعنى آخر، شهدت قدرة الجزائر في تسديد مدفوعاتها تراجعا ملحوظا بسبب تهاطل ديونها الخارجية خدمات الديون من جهة، وانخفاض أسعار المحروقات سنة 1986 من جهة أخرى، وإضافة إلى تدهور قيمة الدولار الأمريكي باعتباره الأداة الأساسية للمعاملات مع الخارج. وما زاد حدة حالة عدم التوازن هذه هو وجود مغالاة في تقييم الدينار الجزائري، مما دفع إلى زيادة الطلب على السلع المستوردة".¹ وهذا كله أدى إلى عجز مزدوج في ميزانية الدولة وخاصة في ميزان المدفوعات، إذ نتج عن هذا العجز تباطؤ في النشاط الاقتصادي إثر تدني الواردات في مختلف المدخلات التي يحتاج إليها الجهاز الإنتاجي (إذ يعتبر هذا الأخير تابعا للسوق العالمية). وتميزت هذه المرحلة بظهور نظام جديد لتسيير الاقتصاد الوطني (التخطيط، التسيير الاشتراكي للمؤسسات، القانون العام للعمال ... الخ). إذ كان الهدف

¹ Mohamed ACHOUCHE et Hamid KHERBACHI, « le dinar algérien, monnaie sur ou sous-évalué :

une approche par le taux de change réel et la théorie de la PPA », laboratoire MECAS, les cahiers du MECAS, n°2 avril 2006, p 140.

هو تنشيط الاستثمار الإنتاجي وتسهيل عمليات التجارة الخارجية، كما ظهرت عدة تشريعات وقوانين تحدد طرق الاستثمار. و الملاحظ كذلك أن الدولة أصبحت محتكرة للاقتصاد، إذ صارت الاستيرادات خاضعة لما يسمى بالترخيص الإجمالي للاستيراد AGI (Autorisation globale d'importatio) وكل منتج لا يدخل في هذا الإطار يجب أن يكون له ما يسمى بإيجار الإستيراد (licence d'importation). كما أصبحت كل عمليات الإنتاج والمتاجرة معهودة إلى دواوين للدولة، وحددت الكثير من النصوص القانونية طرق الدخول إلى سوق الصرف.¹

تبين أن هذا الوضع الذي يعتبر مشكلة هيكلية وليس ظرفية أنه يوجد قصور ومحدودية النموذج المتبع. مما استوجب على الجزائر إدخال إصلاحات جذرية على مختلف مجالات الاقتصاد الجزائري، والتي تساعد في الانتقال التدريجي من اقتصاد مخطط يسير من المركز إلى اقتصاد توجهه آليات السوق الحرة، حيث يأخذ الجانب النقدي والمالي من هذه الإصلاحات مكانة معتبرة.

وتهدف الإصلاحات النقدية والمالية إلى إعادة الاعتبار إلى وظيفة تخصيص الموارد وذلك على الصعيد الداخلي والخارجي. ويكون ذلك ممكنا من خلال استعادت الدينار الجزائري لقيمه الحقيقية الداخلية والخارجية على السواء، مما يفترض فيه امتصاص اختلال التوازنات النقدية والمالية الكلية على هذين المستويين. أي أن الإجراءات المتخذة استهدفت تحقيق الاستقرار النقدي في الداخل، وكان لا بد أن تتبعها إجراءات لتحقيق الاستقرار على المستوى الخارجي، مع بقاء الهدف النهائي وهو قابلية الدينار الجزائري للتحويل.²

¹ - M. BENBOUZIANE, A. BENHABIB, T. ZIANI, « marché de change informel et mésalignement : le cas du dinar algérien », op.cit,P120.

² - محمود حميدات، مرجع سابق، ص 160 - 161

الفرع الثاني: المرحلة الثانية(1995-1999)

تميزت هذه المرحلة باستقرار قيمة الواردات ،وتذبذب في قيمة الصادرات ،لكن

معتسجيل تحسن في رصيد الميزان التجاري،مثلما هو مبين في الجدول التالي.

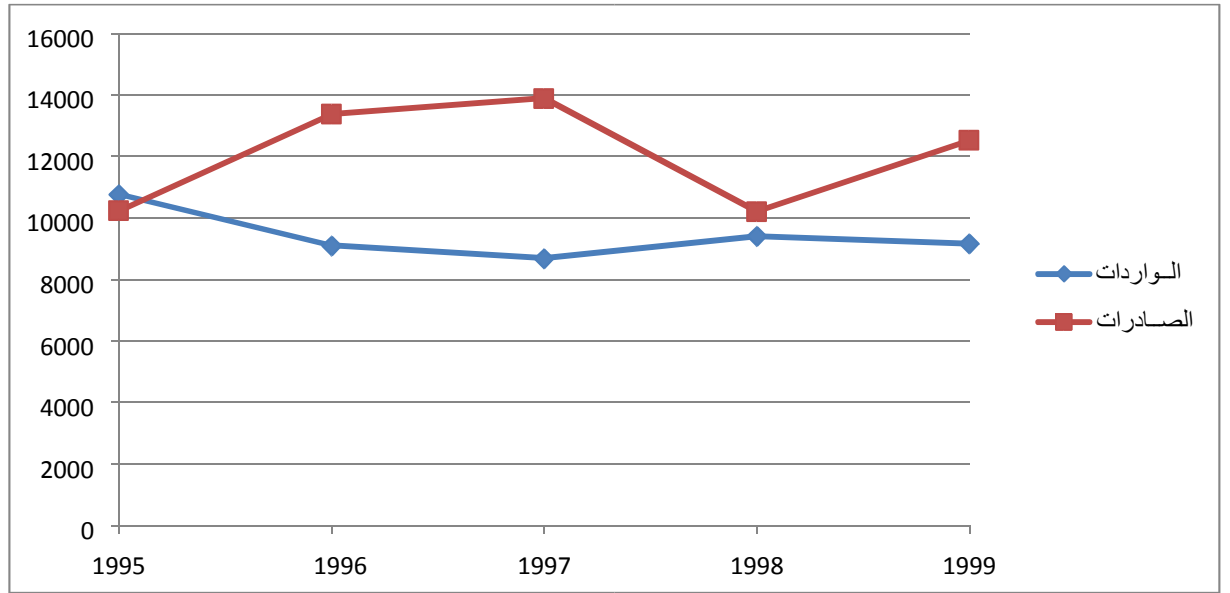
الجدول(12):وضعية الميزان التجاري خلال الفترة(1999-1995) الوحدة مليون\$

السنوات البيان	1999	1998	1997	1996	1995
الواردات	9164	9403	8687	9098	10761
الصادرات	12522	10213	13889	13375	10240
م.التجاري	3358	810	5202	4277	-521

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات CNIS

وتتضح المعطيات السابقة أكثر من خلال الشكل رقم (07)

الشكل رقم(07): منحى الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة 1999-1995



المصدر: بناء على معطيات الجدول رقم(12)

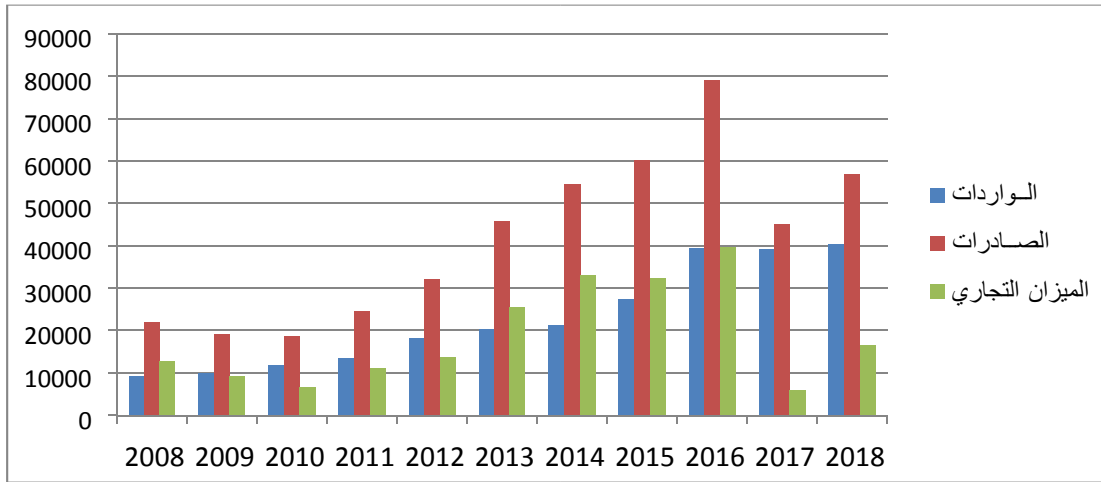
بالاطلاع على الجدول رقم (12) نجد أنه سرعان ما عرف الميزان التجاري عجزا في السنتين المتتاليتين 1994 و 1995 حيث عرفت سنة 1994 أقصى عجز بلغ 1025 مليون \$ أي بمعدل 05.89%، ثم انخفض هذا العجز سنة 1995 وبلغ 521 مليون \$ أي بمعدل تغطية 22.97%، ويعود هذا العجز إلى (ارتفاع الواردات من المواد الغذائية)، كما ساهم التساهل في الشروط التي تخص الأعوان الاقتصاديين المكلفين باستيراد الواردات من السلع الأساسية وتجاوز التقيد الشديد الذي مورس على عملية الاستيراد، حيث أن أغلب مؤسسات التصدير والاستيراد كان هدفها الربح السريع وهو ما يضمنه النشاط التجاري نظرا لانخفاض تكلفته مقارنة بالنشاط الإنتاجي وهذا ما أثر سلبا على إنعاش الاستثمار ومن جهة أخرى بسبب انخفاض في عائدات المحروقات بنسبة 17% وهذا راجع إلى تذبذب أسعار النفط في الأسواق العالمية. كل هذا استوجب من السلطات تحقيق مراقبة لعمليات الاستيراد كما عرفت الفترة بين 1996-1999 مصيرا مغايرا يترجم بالفائض في الميزان التجاري، إذ بلغت قيمته 4277 مليون \$ سنة 1996 و 5202 مليون دولار سنة 1997، ثم 810 مليون \$ سنة 1998 وهو انخفاض ملحوظ سببه انخفاض سعر البترول، وبالرغم من هذا الانخفاض استمر الميزان التجاري في تسجيل الفائض الايجابي إلى غاية سنة 1999 المقدر بـ 3358 مليون \$.

المطلب الثاني: تطور المبادلات التجارية خلال (2008-2018)

من خلال دراسة تحليل وتطور المبادلات التجارية الخارجية للجزائر سنحاول معرفة التغيرات التي حدثت على النتائج الكلية للتجارة الخارجية للجزائر، والمتمثلة في تطور الصادرات والواردات وعلاقتها بالمتغيرات الأساسية للاقتصاد، وكذلك الهيكل السلعي للصادرات والواردات بالإضافة إلى التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية ومعرفة الشركاء التجاريين الأساسيين للجزائر خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى 2018 .

الفرع الأول: تطور الميزان التجاري (2008-2018)

الشكل رقم (08): الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2008-2018



المصدر: بناء على معطيات الجدول رقم (13)

يتضح من خلال الجدول رقم (14) أن الميزان التجاري سجل فائض بـ 3358 مليون \$ ليرتفع في سنة 2008 إلى 10374 مليون \$ ثم 9192 مليون \$ سنة 2009 و 6671 مليون \$ سنة 2002، بينما عرفت سنة 2011 زيادة في الصادرات تقدر بـ 5416 مليون \$ ثم 7877، 14288، 8612، 6150 مليون \$ سنة 2012، 2013، 2014، 2015، على التوالي وهذا راجع نتيجة لتشجيع التصدير وخاصة لارتفاع أسعار البترول بسبب الاحتلال الأمريكي للعراق حينها تضاعف سعر البرميل، حيث وصل سعر البرميل الواحد من 40 \$ فيفري 2011 إلى 9.82 \$ في أكتوبر 2015.

كما سجل الميزان التجاري للجزائر فائضا قدره 22.11 مليار \$ خلال الأشهر الثمانية الأولى لسنة 2018، مقابل عجز قدره 376 مليون \$ خلال نفس الفترة من سنة 2017 بلغت صادرات الجزائر 1.37 مليار \$ خلال الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2018 مقابل 23.27 مليار \$ خلال نفس الفترة من سنة 2009 بارتفاع قدره 24.36%.

كما قدرت الواردات بـ 87.25 مليار \$ مقابل 6.27 مليار \$ خلال نفس الفترة من سنة 2017 بانخفاض قدره 27.06%. يفسر تحسن التجارة الخارجية بارتفاع مبلغ صادرات المحروقات بأزيد من 35 % وتراجع الواردات لاسيما المواد الغذائية بحوالي 8 %.

ومن إجمالي الصادرات تمثل المحروقات 72.96% ما قيمته 88.35 مليار \$ خلال ثماني أشهر الأولى من سنة 2018 مقابل 56.26 مليار \$ خلال نفس الفترة من سنة 2017 بارتفاع قدره 06.35%. أما الصادرات خارج المحروقات فقدرت بـ 2.3% من إجمالي الصادرات، أما بالنسبة للواردات فقد سجلت تراجعاً في السلع الغذائية إلى 89.3 مليار \$ بانخفاض بنسبة 6.7% وتراجع في السلع الاستهلاكية عدا المواد الغذائية بمبلغ 22.3 مليون \$ (-10.29%) والمنتجات نصف المصنعة بقيمة 61.6 مليار \$ (-11.3%)¹.

الفرع الثاني: هيكل الصادرات والواردات

تتصف التجارة الخارجية الجزائرية كغيرها من الدول العربية والدول النامية بالارتباط بأسواق الدول الصناعية المتقدمة وأسواق الدول الأوروبية على وجه التحديد سواء تعلق الأمر بالواردات أو الصادرات. وتعتبر دول الاتحاد الأوروبي المورد والطلب الرئيسي للجزائر حيث يتبين من المعطيات أدناه أن متوسط واردات الجزائر من دول الاتحاد والمقدرة بأكثر من 55%، أما صادراتها فأغلبها من الاتحاد الأوروبي، مما يدل على الأهمية التي تحتلها الدول الأوروبية في المبادلات الخارجية للجزائر.

أولاً: التركيبة السلعية للصادرات والواردات

لا يختلف وضع الواردات الجزائرية عن وضع صادراتها، حيث تشكل السوق الأوروبية أيضاً المورد الرئيسي للجزائر. كما تعتبر سلع التجهيز الصناعي أهم السلع المستوردة من الخارج. وموارد الطاقة أهم السلع المصدرة وللوقوف على هذه الحقيقة أكثر يمكن استعراض العنصرين المبينين للتركيب السلعية للصادرات والواردات.

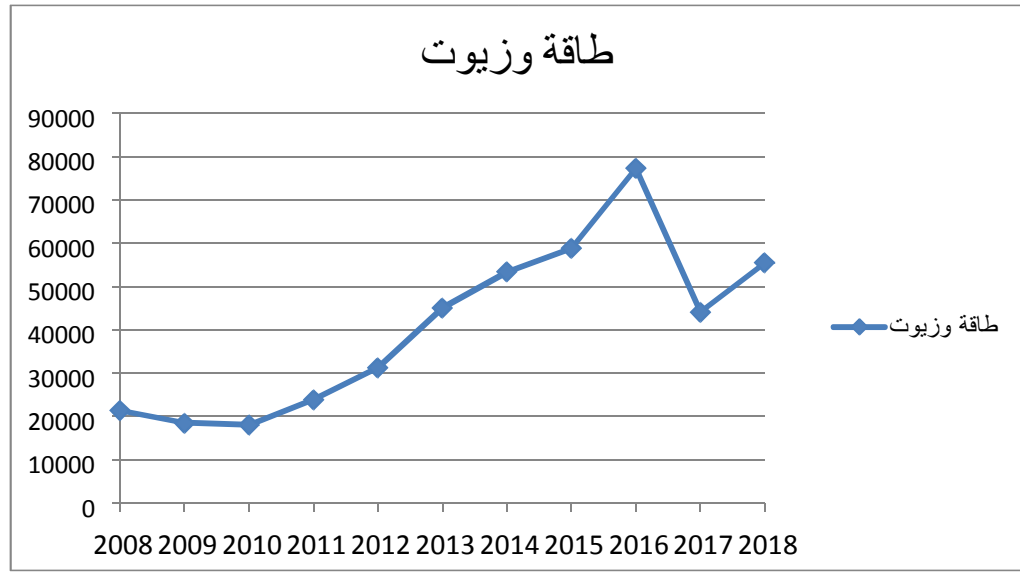
1- التوزيع السلعي للصادرات:

يتسم هيكل صادرات الجزائر بالتركيز السلعي، أي الاعتماد على سلعة واحدة تتمثل في البترول. حيث يعتمد الاقتصاد الجزائري بالدرجة الأولى على عائدات المحروقات التي ساهمت خلال سنة 2010 مثلاً بنسبة أكثر من 75% من الناتج الداخلي الخام وشكلت ثلثي الإيرادات العامة للدولة وأكثر من 98% من السلع والخدمات. وهذا معناه أن الاقتصاد الجزائري رهين ظروف السوق النفطية العالمية.²

¹ - Agence Nationale de Promotion du Commerce Extérieur. «Commerce Extérieur de L'Algérie». Rapport 2007. P: 06

² <http://stat.wto.org/CountryProfile/WSDBCountryPFView.aspx?Language=E&Country=DZ>

الشكل رقم (09): منحى أهم الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2008-2018

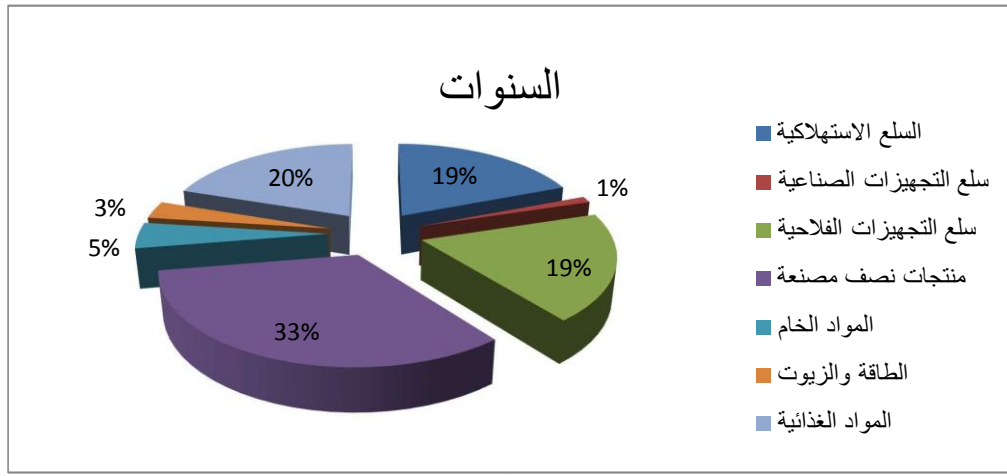


المصدر: بناء على معطيات الجدول رقم (14)

2- التوزيع السلعي للواردات:

من أجل توضيح بنية الواردات الجزائرية واستنباط بعض السمات المميزة لها نستعين بالجدول رقم (16) الذي يوضح أهم المجموعات السلعية التي تتكون منها الواردات الجزائرية خلال الفترة من 2000 إلى غاية 2010، ويتعلق الأمر بمجموعة سلع التجهيز الصناعي المواد الغذائية، المنتجات نصف المصنعة، و سلع الاستهلاك غير الغذائية، إضافة إلى المواد الخام، سلع التجهيز الفلاحية والطاقة والزيوت.

الشكل رقم(10): التوزيع السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة 2008-2018



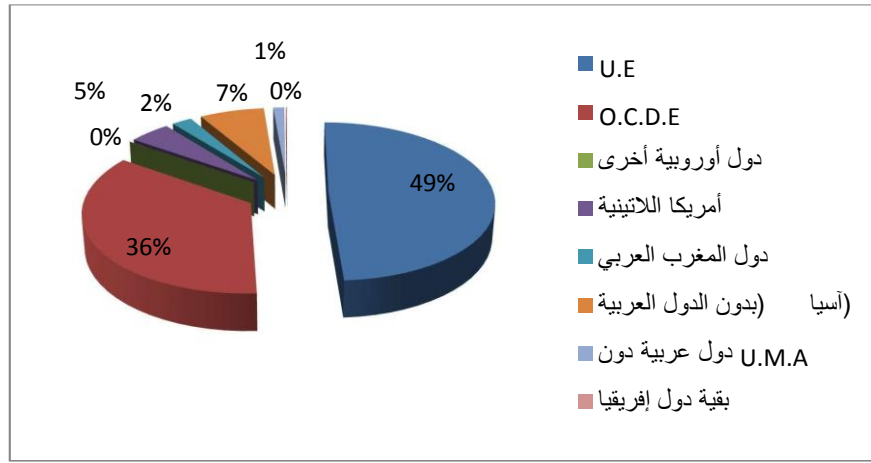
ثانيا: التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات

يمثل هذا التوزيع أهم شركاء الجزائر من حيث المعاملات التجارية الخارجية وكذا أهم الموردين لها بمختلف السلع.

1 -الصادرات حسب المناطق الاقتصادية:

من خلال هذا العنصر سيتم التعرف على أهم المناطق التي تشكل سوقا لامتناس الصادات الجزائرية. وتمثل السوق الأوروبية أهم هذه المناطق على الإطلاق، فهي تمثل الزبون الرئيسي للجزائر، وتبرز هذه الحقيقة أكثر من خلال تفحص معطيات الجدول أدناه والشكل البياني المستنبط منه.

الشكل رقم(11): الصادرات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية

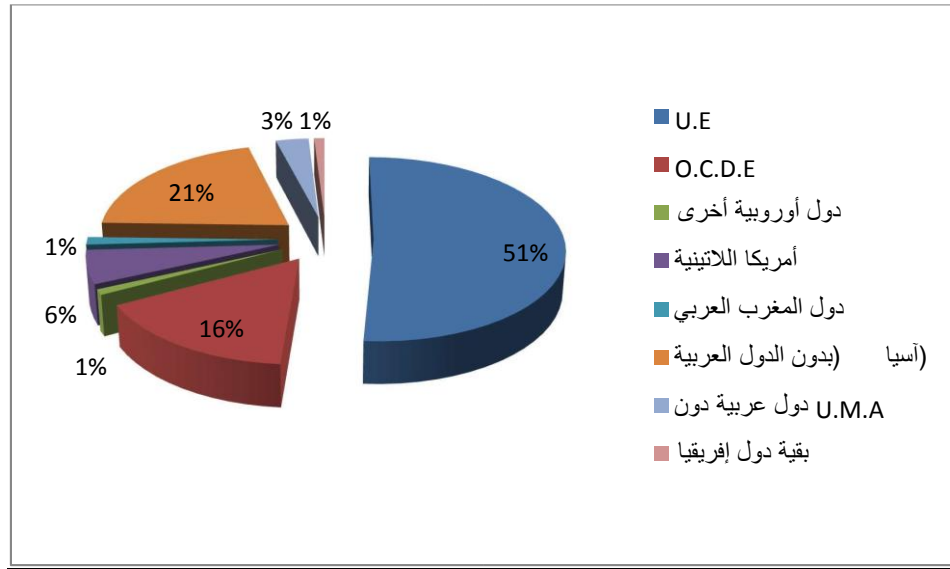


المصدر: بناء على معطيات الجدول رقم (16)

2 -التوزيع الجغرافي للواردات:

كلما كان هناك تنوع في مصادر واردات دولة ما كلما كانت بمنأى عن الضغوط الاقتصادية وما لها من تأثيرات على مختلف جوانب الاقتصاد لهذه الدولة. وبالنسبة للاقتصاد الجزائري فإن مجموعة قليلة من المناطق تسيطر على وارداته خلال فترة الدراسة، يأتي في مقدمتها الإتحاد الأوروبي، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم(12): التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية



المصدر: بناء على معطيات الجدول رقم (17)

المبحث الثالث: أثر سعر صرف الدولار و اليورو على التجارة الخارجية

ترتبط المبادلات التجارية الجزائرية ارتباطا وثيقا مع أهم عملي النظام النقدي الدولي، الدولار عملة الولايات المتحدة الأمريكية التي تقبض به كل عائدات الجزائر النفطية وكذا اليورو عملة الاتحاد الأوروبي وهو أهم شريك تجاري للجزائر.

المطلب الأول: تأثير سعر صرف اليورو والدولار على التجارة الخارجية.

يعتمد قطاع الصادرات الجزائرية بصفة شبه كلية على قطاع المحروقات الذي يسعر بالدولار الأمريكي، ففي سنة 2012 سجلت قيمة الصادرات من قيمة المحروقات بالدولار الأمريكي ما قيمته 31302 مليون \$، في حين بلغت خلال نفس السنة ما قيمته 25229 مليون يورو، أما سنة 2014 بلغت قيمة الصادرات من قطاع المحروقات بالدولار الأمريكي ما قيمته 53429 مليون \$ مقابل 40766 مليون يورو وما يمكن ملاحظته هو انخفاض قيمة الصادرات النفطية عند تحويلها من الدولار إلى اليورو بسبب التراجع الذي يشهده الدولار أمام اليورو.

كما استطاعت الجزائر أن تستفيد من ارتفاع أسعار النفط على الصعيد العالمي فتمكنت من تكوين احتياطات مالية ضخمة بلغت سنة 2014 ما قيمته 91.77 مليار \$، لتقفز سنة 2015 إلى 31.110 مليار \$، ثم إلى 147 مليار \$ نهاية 2017، وتمثل هذه الاحتياطات دعماً للاقتصاد الجزائري ووسيلة لتعزيز الاستقرار المالي، ودعماً للقدرة على التعامل مع الصدمات الخارجية، والحفاظ على سعر صرف الدينار الجزائري وتغطية العجز الطارئ في ميزان المدفوعات.

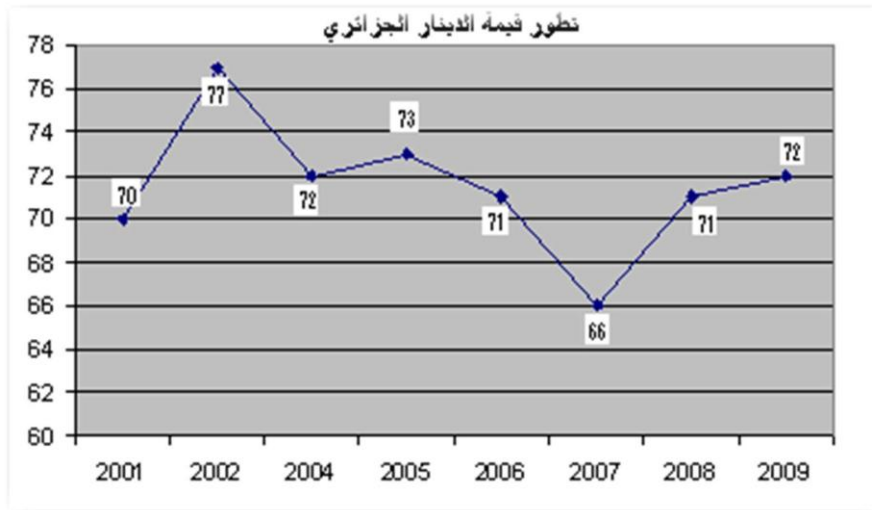
وقد كان الدولار الأمريكي يشكل العملة الأساسية في تكوين الاحتياطات الدولية والتي ترتبط كثيراً بتقلبات سعر الصرف، وأمام ما عرفه الدولار من انخفاضات متتالية، مقابل اليورو شكلت الجزائر احتياطاً باليورو بنسبة 51% ونسبة 49% بالدولار الأمريكي، وذلك لضمان هامش أوسع من الحركة بعد أن كان الاحتياطي يتشكل أساساً من الدولار.¹ ففي سنة 2012 بلغ سعر صرف الدولار مقابل اليورو 80.0، وبلغت الاحتياطات الرسمية الحقيقية ما يقارب 43.11 مليار \$، مقابل احتياطات رسمية اسمية مقدرة بـ 95.46 مليار دولار، أي بمقدار تراجع قيمته 485.3 مليار دولار. أما سنة 2013 فقد ارتفعت قيمة الانخفاض في الاحتياطات الرسمية المحققة في الجزائر إلى 966.5 مليار \$، وذلك بسبب ارتفاع قيمة التراجع في سعر صرف الدولار مقابل اليورو (بلغ سعر صرف الدولار مقابل اليورو 791.0)، وفي سنة 2015 بلغت الاحتياطات الرسمية الحقيقية ما يقارب احتياطات اسمية مسجلة مقدرة بـ 47.130 مليار دولار.¹

وكانت الجزائر تفقد ما قيمته 150 مليون إلى 200 مليون \$ سنوياً كمتوسط بسبب تقلبات سعر صرف الدولار أمام اليورو، فمستوى الاحتياطي لسنة 2014 والبالغ 77.19 مليار \$، يمكن الجزائر من تغطية 24 شهراً من الواردات السلعية، فما تحتاج إليه الجزائر كاحتياطات دولية ملائمة وكافية هو 6 مليار \$، إذا كانت الواردات السلعية تدور في حدود 12 أو 13 مليار \$، فماذا يعني أن يكون هناك فائضاً في الاحتياطات تستطيع الجزائر الاستفادة منه في تمويل الاقتصاد من أجل الرفع من مستوى الإنتاج والنمو والاستثمار، والقضاء على معدلات البطالة في ظل وجود احتمالات قوية لسرعة استنزاف

¹ الأنترنترنت (<http://www.alriyadh.com/Contents11/01/2007/economy/econewsphp>)

هذا الرصيد في مجالات أقل أهمية، لذا فإن هذا الفائض يمكن أن يوجه للدفع المسبق¹ للديون وللمساهمة في تمويل النفقات العمومية، وتنفيذ الخطط المسطرة ضمن برامج الإنعاش الاقتصادي.²

يتأثر الدينار الجزائري بالتقلبات التي تحدث في الدولار، ذلك لأن الجزائر معظم مداخيلها بالدولار الأمريكي فتحولها إلى دينارات جزائرية وتطرحها في التداول، فارتفاع الدولار معناه ارتفاع في قيمة العملة الوطنية والعكس صحيح. ولعل انخفاض قيمة الدولار أمام العملات الرئيسية كان له الأثر الإيجابي في ارتفاع قيمة الصادرات خارج المحروقات والتي بلغت ما قيمته 1184 مليون \$ سنة 2014 حسب وزارة التجارة، وفي إطار السياسة المتبعة لترقية الصادرات غير النفطية على المنافسة، ومنذ سنة 2012 ارتفعت قيمة العملة الوطنية مقابل الدولار الأمريكي وذلك راجع أساساً إلى ضعف الدولار في حد ذاته أمام العملات الرئيسية خاصة اليورو.



المصدر: البنك المركزي، النشرة الإحصائية الثلاثية، 2009.

¹ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنة 2007 متوفر على الموقع الإلكتروني: www.ima.org.ae.

² - زايري بلقاسم، "إدارة الاحتياطات الدولية و تمويل التنمية في الجزائر"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 41 سنة 2008.

إن التأثير الإيجابي الوحيد والمباشر لعلاقة الدينار بالعملة الأوروبية الموحدة هو تبسيط الصفقات والعقود والعمليات الخاصة بالعملة الصعبة، والمرتبطة بعمليات التجارة العادية خارج المحروقات مع الدول الإحدى عشر المنخرطة في نظام اليورو بدلا من اللجوء إلى الدفع بإحدى عشرة عملة مختلفة، فالبنوك الرئيسية في الجزائر تقوم بإعداد الفواتير بعملة واحدة وبالتالي، فإن مثل هذا التبسيط يمكن أن يطور مهلة إتمام أو إنجاز العمليات المرتبطة بالصفقات والعقود، حيث تم إقرار نظام تحويل الصرف من وإلى منطقة اليورو بسرعة، ومنه تخفيض التكاليف حيث عندما يقوم مستورد بشراء سلعة ما فسيُدفع ثمنها بعملة البلد المصدر بعد تحويله عملته الوطنية بعملة هذا البلد ودفع عمولة للمصرف مقابل هذا التحويل، وتختلف تكاليف التحويل من المستورد الصغير بالمقارنة مع الشركات الكبرى التي تقوم باستيراد كميات كبيرة من السلع والأجهزة، وسوف تنعكس هذه التكاليف على شكل ارتفاع في أسعار البيع التي يدفعها المستهلك. ومن خلال الجدول التالي سأبين تذبذب سعر صرف اليورو مقابل الدينار على مدى ست سنوات.

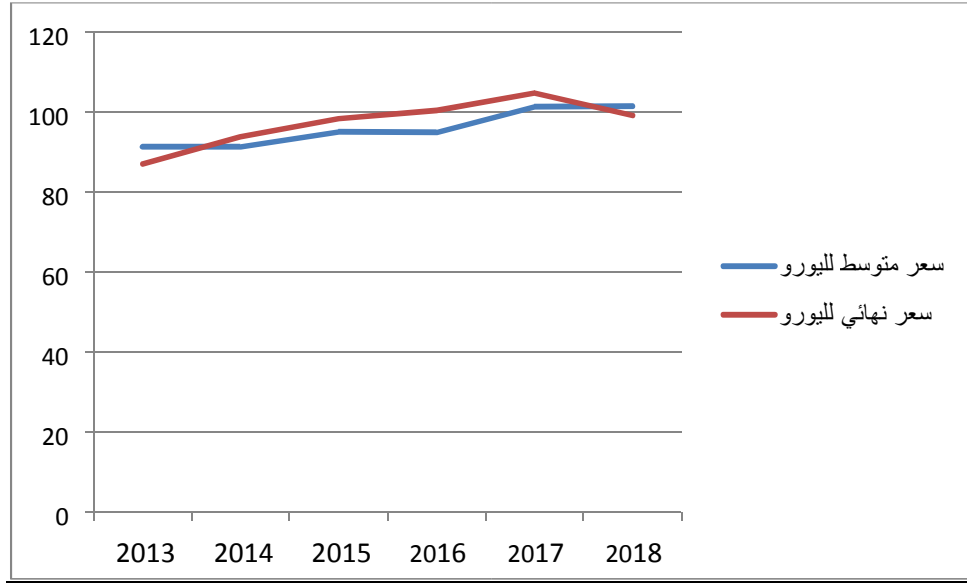
الجدول رقم(18): تطور سعر صرف اليورو مقابل الدينار خلال الفترة(2013-2018)

السنوات	سعر نهائي لليورو	سعر متوسط لليورو
2013	87.0176	91.3014
2014	93.7545	91.2447
2015	98.3302	94.9973
2016	100.2749	94.8622
2017	104.7798	101.2990
2018	99.0507	101.4428

المصدر: البنك المركزي، النشرة الإحصائية الثلاثية، سبتمبر 2010

تمثل الخانة الثانية من الجدول سعر الصرف النهائي لليورو مقابل الدينار، بينما تمثل الخانة الثالثة منه سعر الصرف المتوسط لليورو مقابل الدينار، ومن هذا الجدول يستنتج منحى تغير سعر صرف اليورو مقابل الدينار.

الشكل رقم(15): تطور سعر صرف اليورو مقابل الدينار خلال الفترة 2013-2018



المصدر: بناء على معطيات الجدول رقم(18)

يتبين من خلال المنحنى البياني أعلاه تقلبات سعر الصرف المتوسط

والنهائي لليورو مقابل الدينار ما يلي :

- نلاحظ أنه في سنة 2010 انخفاض في قيمة سعر الصرف من خلال السياسة الحمائية المنتهجة من قبل الجزائر بغية تحقيق التوازن بين مكاسب الصادرات من الدولار والمصاريف الزائدة في عملية الاستيراد لزيادة التعامل مع دول الاتحاد ومحاوله توثيق العلاقة في إطار الشراكة وبالتالي التصدير باليورو مقابل الدولار وهذا مكسب للاقتصاد الجزائري.
- ضعف التباين في التدحرج يعز العلاقة التجارية الجزائرية مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية.
- يتبين كذلك أن التغير في سعر صرف اليورو ضعيف بالنسبة للمتوسط والنهائي . هذا وتجدر الإشارة إلى أن الصفقات النفطية للجزائر التي تفوق 98% من مختلف مجمل الصادرات تتم حصريا بالدولار الأمريكي في حين أن 60% من الواردات من مختلف السلع بالعملة الأوروبية وهذا لأن الدول الأوروبية تدفع المشتريات النفطية من الجزائر بالدولار المنخفض القيمة أمام اليورو، إلا أنه في المقابل شهد الدولار الأمريكي انخفاضا

مقابل العملات الأخرى وبالخصوص أمام اليورو مما ساهم في الحد من القدرة الشرائية للعائدات النفطية الجزائرية¹.

ومن خلال ملاحظتي لمعدلات التبادل لمادتي القمح والسكر مقابل البترول يتأكد لنا تدهور القدرة الشرائية مثلما يبينه الجدول رقم(19).

الجدول (19) معدل التبادل للقمح و السكر

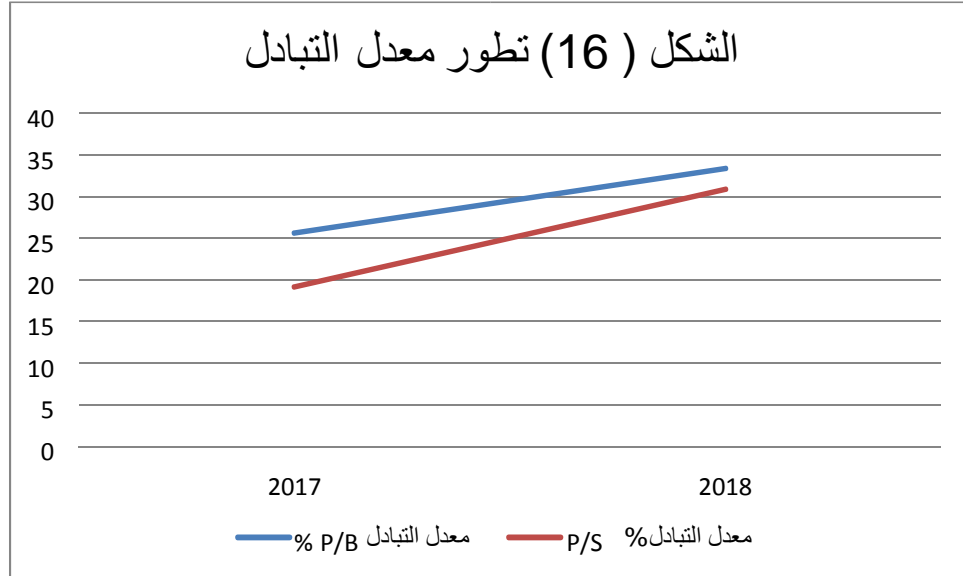
المواد	السنوات	2017	2018
القمح (طن) B		226	350
السكر (طن) S		302	378
البترول (برميل) P		58	117
معدل التبادل % P/B		25.66 %	33.42%
معدل التبادل % P/B		19.20 %	30.95%

المصدر: اعتمادا على احصائيات منظمة الأغذية والزراعة

http://www.fao.org/index_ar.htm

من خلال معدل التبادل المحسوب في الجدول أعلاه نلاحظ ارتفاعه بين سنتي 2010 و 2011، من 25.66% إلى 33.42% بالنسبة للقمح و من 19.20 % إلى 30.95 % بالنسبة لمادة السكر، وهذا الارتفاع ليس في مصلحة الجزائر.

¹ - عبد الفتاح دندي، تقلبات أسعار صرف الدولار وانعكاساتها على العائدات النفطية للأقطار الأعضاء ، مجلة النفط والتعاون العربي ، العدد 125 2008 ، ص40.



المصدر: بناء على معطيات الجدول رقم (19).

إن انخفاض الدولار أمام اليورو المنافس القوي مع ارتفاع أسعار البترول تساعد الجزائر على تحمل الخسارة المتأتية من هذا الانخفاض، إلا أنها تتكبد خسارة دون فائدة من جراء تدهور أسعار الصرف. ولذلك فإن تغيير الموردين أو التقليل من الاستيراد من منطقة اليورو يبدو أمرا واردا بالتحول إلى الأسواق الآسيوية أو أسواق الدولار كالولايات المتحدة الأمريكية، كندا، أو أمريكا اللاتينية وغيرها إلا احتمال تغيير اليورو كمصدر للتمويل ليس سهلا لأسباب منها:

1 - العلاقة التاريخية لتجارة الجزائر الخارجية مع أوروبا.

2 - الأسباب الجغرافية لأن تغيير وجهة الاستيراد سيكون من مناطق بعيدة (أمريكا أو

آسيا) مما سيؤدي بمشكل ارتفاع آخر ناجم عن تكاليف الشحن ولو أن الدول الآسيوية تستعمل سياسة تعويضية على مصاريف النقل لزيائتها من خلال الأسعار المنخفضة جدا، مع هذا كله وإن ساعدت الظروف على تغيير الوجهة إلا أن للجزائر ارتباطا مع هذه الدول في إطار الشراكة الأورو متوسطية، والتي من بنودها إقامة علاقة تجارية مع الاتحاد الأوروبي، والتي أصبحت تضر بمصالح الجزائر، حيث أن أغلب الاحتياجات من الواردات مصدرها الدول الأوروبية، بينما لا تصدر لها الجزائر سوى النفط، وعليه فإن شروط التبادل هي في صالح الأقطار المتطورة وخاصة

الاتحاد الأوروبي، الذي يستفيد من وضعيته كأول مورد للجزائر بما يحتاجه الاقتصاد الوطني من مختلف السلع.

خلال الخمس السنوات الأخيرة فقد الدولار أكثر من ربع قيمته أمام اليورو، وهذا يعكس حجم الخسارة التي تكبدتها الجزائر، حيث أنها تنفق ما تستفيد منه من ارتفاع أسعار البترول في شراء الواردات من منطقة اليورو بنسبة تفوق 60% من إجمالي الواردات.

الخاتمة:

منذ تسعينيات القرن الماضي طبقت الجزائر العديد من الإصلاحات الاقتصادية تهدف من خلالها التخلص من تبعية الاقتصاد للعائدات البترولية وبالرغم من ذلك لا يزال قطاع المحروقات يأخذ حصة الأسد من الصادرات الجزائرية بنسبة تقترب إلى 98% و 60% من الجباية العامة.

يتمثل الهدف الأساسي من بحثي هذا دراسة أثر تغيرات سعر صرف الدولار واليورو على التجارة الخارجية الجزائرية، وبهذا حاولت من خلال دراستي الإجابة على الإشكالية التي تدور حول درجة التأثير التي يمكن أن تحدثها تقلبات أسعار الصرف الدولار واليورو على الصادرات الجزائرية والتي في مجملها مشكلة في العوائد النفطية خاصة وأن الجزائر تقبض مداخيلها بالدولار الأمريكي بينما تسوي اغلب مستلزماتها من الواردات بعملة اليورو مما يجعلها تتحمل تكلفة الفوارق بين العملات خاصة في حالة انخفاض الدولار أمام اليورو.

من ناحية الاقتصاد الداخلي، فقد كانت الجزائر في فترة ما قبل الثمانينات في حالة تضخم مكبوح ناجم عن السك المفرط للنقود من أجل تغطية عجز الخزينة الذي عرف تزايداً متواصلاً ناجماً عن تمويل المؤسسات والاستثمارات، أمام ذلك ومع عدم مرونة القطاع الإنتاجي، فإنه لم يكن للكتلة النقدية المتداولة ما يقابلها من سلع وخدمات، مما أدى إلى ارتفاع القدرة الشرائية الشيء الذي مثل حافزاً لارتفاع الأسعار، كونه لم يعبر على الدينار الجزائري بقيمته الحقيقية (سواء كان ذلك على المستوى الداخلي أو المستوى الخارجي)، فإن الطلب الداخلي عرف تزايداً متواصلاً. كان من المستحيل تلبية عن طريق الإنتاج الداخلي لذا أجبرت السلطات الأعوان الاقتصادية على اللجوء إلى الخارج رافعين بذلك الطلب على السلع المستوردة.

كما سبق وأن ذكرت مسبقاً، فإن الجزائر تابعة بصفة كبيرة لقطاع المحروقات وأمام الارتفاع المتزايد للواردات عرف الميزان التجاري عجزاً متواصلاً كان اللجوء إلى الديون الخارجية من أجل تغطيته شيء لا بد منه.

وانطلاقاً من ثقل كل من الدولار واليورو في إجمالي إيرادات التصدير ومدفوعات الاستيراد، وفي إجمالي الديون الخارجية الجزائرية، وفي تكوين احتياطات الصرف، انصببت هذه الدراسة وخاصة في الفصل الثالث على مدى تأثير كل واحدة منها على التجارة الخارجية الجزائرية استنتاجات البحث:

بعد تحليل مختلف فصول هذه الدراسة واعتمادا على فرضياتها لتحليل إشكالياتها وبعد الإجابة على أهم الأسئلة المطروحة، تم استخلاص النتائج الموالية :

لا يوجد شك قطعي في أن قوة عملة أي بلد تأتي من قوة اقتصاد البلد محل الدراسة وبخاصة - القدرة التنافسية والفاعلية الاقتصادية في الاقتصاد الدولي- وترجم هذه العناصر من خلال التجارة الخارجية، الاستقرار النقدي والمصرفي في البلد، قوة استعمال العملة الوطنية في المدفوعات الدولية (الموازية أو الرسمية)، الاحتياطات، كثافة النظام المصرفي.

لا ينبغي تجاهل أن احتياطات الصرف أو بتعبير أكثر دقة تغيرات احتياطي الصرف les variations des reserves de change هي رصيد لميزان المدفوعات من خلال معرفة الفرق بين موارده واستخداماته فهي التي تشكل تعبير عن الصرف، لذا يجب التأكيد على أن موارد الصادرات هي التي يجب أن تجابه تموين الاقتصاد الوطني وان مستوى الاحتياطات هو الذي يشكل دعما لسعر الصرف. وأن التغير في نظام تحديد سعر الصرف يأتي من خلال تبني السوق ما بين البنوك. كما نؤكد على إيصال سعر الصرف إلى مستوى التوازن لأجل السماح له بالاستقرار في المرونة وتوحيد سياسة نقدية و جبائية وجمركية محفزة.

لا بد من التأكيد على أهمية الريع البترولي في تسعير الدينار الجزائري من خلال الأرصدة الخارجية، وسياسة الصندوق النقدي الدولي تتضمن العديد من الاستراتيجيات التي تخص: السياسة المصرفية النقدية والمبادلات... الخ وفي الحقيقة فإن الدينار الجزائري بدأ يتآكل خلال سنوات السبعينيات من القرن الماضي، وكذلك فإن الدينار الجزائري من خلال تخفيضه قد ساهم في إضعاف القدرة الشرائية للمواطن وزيادة الفقر والاختلالات الاجتماعية فبرامج التعديل الهيكلي عندما توضع للتطبيق فهي مؤسفة حتى على أولئك المقررين رغم كونها معترف بأهميتها، فهي تؤدي إلى اضطرابات اجتماعية خاصة على الطبقات الاجتماعية وكذلك زيادة الأعباء الاجتماعية والتي تزيد من ويلات التوفيق بين التعديل الهيكلي والنمو الاقتصادي في إطار مشروع وطني للتنمية وهنا يبدو إشكال النسبة التي يجب أن يتضمنها التخفيض مع وجود تقنيتين: فهناك الصرف الموازي أو اللجوء إلى تناسب القوة الشرائية PPA وان الربط للأسعار الرسمية على الصرف في السوق الموازية يساهم في معرفة مدى الانفلات ومن ثم إعادة تنظيم المبالغ فيها بمعنى إعادة التقييم للعملة الوطنية وهذا التطور يسعى إلى إدخال توحيد في أسواق الصرف وهذا ما يقودنا إلى زرع الشك في مصداقية الإصلاحات الاقتصادية والتي تأخذ قدرات السوق الموازية إذا ما كانت

غير شعبية في نظر المجتمع، يؤدي إلى نقص في إعادة التقييم لأسعار النقد إذا ما كان سعر الصرف السائد في السوق الموازية وكانت مبالغاً فيها.

أصبح اليورو بديلاً رئيسياً للدولار في مجمل التعاملات الدولية، إذ أنه أحرز تقدماً مذهلاً أمام العملات العالمية الأخرى في تسعير التبادل التجاري العالمي، وكاحتياطي في البنوك المركزية، زيادة على كونه وسيلة لعقد الصفقات ومنح القروض والمنح.

إمكانية تحول العديد من الدول العربية المصدرة للنفط للتسعير باليورو بعدما سجلت خسائر جراء ارتباطها بالدولار لتسعير صادراتها النفطية.

تأثير اليورو على الاقتصادات العربية يتركز أساساً عبر قنوات التجارة الخارجية والاستثمارات، خاصة وأنها تعتمد على الدولار كاحتياطي من العملة الأجنبية.

رغم أن اليورو أثار وبنير مخاوف الولايات المتحدة الأمريكية باعتباره يمثل عملة أكبر إتحاد نقدي واقتصادي لدول أوروبية متقدمة اقتصادياً، إلا أن الدولار لا يزال العملة الدولية المحورية التي يرتبط بها الاقتصاد العالمي خاصة وأنها العملة التي يفتقر إليها النفط. فالبتروول يمثل 10% من المبادلات السلعية الدولية ومن هنا تنتج أهمية الدولار كعملة تقويم الأسعار وتسوية المدفوعات البترولية.

الدولار الضعيف سياسة أمريكية تخدم مصالحها الاقتصادية.

قوة العملة هي نتيجة لقوة الاقتصاد.

يتجلى أثر الدولار على التجارة الخارجية أساساً في أزمة 1989، إذ أن تدهور قيمة الدولار وانخفاض أسعار البترول كانا لهما الأثر السلبي المباشر على الاقتصاد الجزائري بما في ذلك قطاع التجارة الخارجية، إذ انخفضت كل من الصادرات والواردات بشكل كبير.

ارتفاع الدولار أمام اليورو يؤدي إلى زيادة مداخيل الجزائر، فالدولار هو عملة مداخيل الجزائر، في المقابل اليورو هي عملة نفقاتها.

إطلاق اليورو حافظ على بقاء الإتحاد الأوروبي كشريك اقتصادي وتجاري أول للجزائر، إذ زادت الواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي نتيجة لزيادة المنافسة في منطقة اليورو التي أدت إلى البحث عن أسواق جديدة في دول العالم الثالث.

فبالرغم من أن الواقع الحالي يعكس ارتفاع قيمة اليورو مقابل الدولار، إلا أن هناك مجموعة من العوامل تفرض استمرار ارتفاع حجم الواردات من الدول الأوروبية.

وضعية العملات خاصة الدولار واليورو التي تخدم مصالح الاقتصاد الجزائري، هي أن يكون الدولار مرتفع واليورو منخفض.

من الملاحظات التي يمكن استخلاصها أن الجزائر من بين الدول التي تتأثر من تقلبات الصرف بين الدولار واليورو، ويحد ذلك من المكاسب المالية المحققة .

تظل الاحتياطات من الذهب الأضمن على عكس الاحتياطي النقدي الذي يرتبط كثيرا بتقلبات الصرف، لاسيما أن الجزائر حاليا ارتأت أن تشكل جزء منه باليورو، و الجزء الآخر بالدولار لضمان هامش أوسع من الحركة بعدما كان الاحتياطي يتركز أساسا على الدولار. التقلبات التي عرفتها سوق الصرف لاسيما بين الدولار واليورو من جهة والدينار واليورو من جهة ثانية أدت إلى ارتفاع قيمة المديونية ب 500 مليون \$ سنة 2004 وتضخيم أعباء العديد من المؤسسات

قائمة المراجع:

أولاً: باللغة العربية

1- الكتب:

1. الحريري محمد خالد , "الاقتصاد الدولي" , جامعة دمشق , سوريا.
2. الخضيرى محسن أحمد , اليورو والإطار الشامل والكامل للعملة الأوروبية الموحدة , مجموعة النيل العربية 2002.
3. السيد سهير محمد , البنا محمد , الاتجاهات الحديثة في السياسات التجارية , مؤسسة شباب الجامعة, الإسكندرية.
4. السيبي صلاح الدين حسن , الاتحاد الأوروبي والعملة الأوروبية الموحدة , اليورو – السوق العربية المشتركة – عالم الكتب 2003.
5. الصادق علي توفيق وآخرون , السياسات النقدية في الدول العربية, صندوق النقد العربي, 1996.
6. العقاد مدحت محمود و عجيمة محمد عبد العزيز , " النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية " , بيروت, 1999.
7. الفولي أسامة محمد , مجدي شهاب "العلاقات الاقتصادية الدولية" , دار الجامعة الجديدة للنشر, القاهرة, 1997.
8. المرساوي ضياء مجيد, "ثورة أسعار النفط 2004" ديوان المطبوعات الجامعية, 2004.

9. النقاش غازي عبد الرزاق , التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية , داروائل للنشر , عمان, الأردن, 1996.
10. بطرس جلدة سامر, النقود و البنوك, دار البداية, عمان, 2008.
11. بكري كامل, "التمويل الدولي", مؤسسة شباب الجامعة, الإسكندرية, 12.1994 بلعزوز بن علي, "محاضرات في النظريات و السياسات النقدية," ديوان المطبوعات الجامعية, 2004.
13. بوخاري لحلو موسى, "سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية", مكتبة حسن العصرية , لبنان, 2009.
14. حسين عمر , دليل المنظمات الدولية: منظمة أمم المتحدة , منظمات اقتصادية إقليمية , منظمات عالمية متخصصة, دار الفكر العربي, القاهرة, 2000.
15. حشيش عادل أحمد, "العلاقات الاقتصادية الدولية", الدار الجامعية, الإسكندرية, 2000.
16. حمدي عبد العظيم, سياسة سعر الصرف و علاقتها بالموازنة العامة للدولة , مكتبة النهضة القاهرة, 1987.
17. حميدات محمود, مدخل للتحليل النقدي, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر, 2000.
18. روجيه دوهيم, مدخل إلى الاقتصاد, ترجمة سموي, منشورات عويدات, لبنان, 1967.
19. زينب حسن عوض الله, العلاقات الاقتصادية الدولية, دار الجامعة الجديدة, الإسكندرية,

- 2008.
20. سماح أحمد فاضل , المشروعات العربية المشتركة ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي, مكتبة الوفاء القانونية, الإسكندرية, 2010.
21. طالب محمد عوض, التجارة الدولية, الأردن, 1995.
22. عبد المطلب عبد الحميد , النظام النقدي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر, مجموعة النيل العربية, القاهرة, 2003.
23. عجيمة محمد عبد العزيز, "الاقتصاد الدولي", دار الجامعات المصرية, الإسكندرية 1997 .
- 24 عطية ناصف إيمان, هشام محمد عمارة , "الاقتصاد الدولي", المكتب الجامعي الحديث , الإسكندرية, 2007.
25. عفيفي حاتم سامي, التكتلات الاقتصادية بين الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية, الدار المصرية, القاهرة, 2005.
26. عفيفي حاتم سامي, التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير, الدار المصرية اللبنانية, 1994.
27. فؤاد هشام عوض", التجارة الخارجية والدخل القومي", دار النهضة العربية, القاهرة.
28. فليح حسن خلف , "التمويل الولي", الوراق للنشر و التوزيع , عمان , 2004.
29. قانة الطاهر, اقتصاديات صرف النقود و العملات, دار الخلدونية, الجزائر, 2009.

30. قدي عبد المجيد, المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية, ديوان المطبوعات الجامعية, 2005.
31. كنج شكري ماهر, مروان عوض, المالية الدولية " العملات الأجنبية و المشتقات المالية بين النظر و التطبيق, معهد الدراسات المصرفية, الأردن, 2004.
32. كنونة أمين رشيد, "الاقتصاد الدولي", مطبعة الجامعة, بغداد, العراق, ط1, 1980.
33. لطرش الطاهر, تقنيات البنوك, ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية, 2005.
34. مجذاب بدرعنا, محي الدين حسين, المتغيرات الاقتصادية الدولية وانعكاساتها على منطقة الشرق الأوسط, أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية, ليبيا, 1998.
35. متولي هشام, الدولار تاريخ النقد الدولي 1945-177, دار نشر للدراسات والنشر, 1985.
36. محمود يونس, اقتصاديات دولية, الدار الجامعية, الإسكندرية, مصر, 2007.
37. مدحت صادق, النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي, دار غريب, القاهرة, 1997.
38. مغاوي علي شلبي, اليورو والآثار على اقتصاديات البلدان العربية والعالم العربي مكتبة زهاء الشرق للنشر, مصر, 2000.
39. ممدوح محمود منصور, العولمة دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد, الدار الجامعية الجديدة, الإسكندرية 2003.,

40. يعدل فريدة, "تقنيات و سياسات التسيير المصرفي" , ديوان المطبوعات الجامعية , الجزائر ,
2000.

41. يونس محمود, "اقتصاديات دولية", "الدار الجامعية, الإسكندرية, 2007.

2- الدوريات:

42. السعدني نيرمين , "سياسات سعر الصرف في الدول النامية " مجلة السياسات الدولية ,
العدد ,144 أبريل 2001.

43. بلقاسم العباس , سياسات أسعار الصرف , سلسلة دورية , المعهد العربي للتخطيط ,
العدد 23, 2003.

44. - سياسات أسعار الصرف, مجلة جسر التنمية, الكويت, 2003.

45. بيرتوش أكسل وآخرون, "اليورو أكثر عالمية دائما", مجلة التمويل والتنمية, مارس 2007 .

46. جورج تافلاس, "الاستخدام الدولي للدولار الأمريكي واليورو" , مجلة التمويل والتنمية , العدد
02, سنة 1998.

47. دندي عبد الفتاح, تقلبات أسعار صرف الدولار وانعكاساتها على العائدات النفطية للأقطار
الأعضاء, مجلة النفط والتعاون العربي, العدد, 125 2008.

48. راتول محمد , "الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقويم" , مجلة
اقتصاديات إفريقيا, عدد: ,

49.

4 - جامعة الشلف.

49 زايري بلقاسم, "إدارة الاحتياطات الدولية وتمويل التنمية في الجزائر", مجلة بحوث اقتصادية عربية, العدد 41, 2008.

50. صباغ رفيقة وآخرون , "أثر الدولار واليورو على التجارة الخارجية الجزائرية", مجلة العلوم الإنسانية, العدد 43 سنة 2009.

51. نبيل علي , نزارقنوع , "صراع اليورو دولار في إطار العلاقات الاقتصادية الأوروبية الأمريكية", مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية , سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية, مجلد 29 , العدد 02 سوريا, 2007.

52. يونس دوفيرن و كارستن باتريك مايرويوأخيم شايدو, الدولار واليورو, ترجمة: "عدنان عباس علي" , مجلة دراسات علمية , مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية, أبو ظبي: دولة الإمارات العربية المتحدة, العدد 74, 2008.

3- الندوات والملتقيات:

53. إبراهيم الكراسنة , "سياسة سعر الصرف" , ملتقى حول: دورة البرمجة المالية والسياسات الاقتصادية الكلية, عمان.

54. بن بوزيان الطاهرزياني , (الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة) , الملتقى الوطني الأول أيام 22/21 ماي, 2002 بجامعة سعد دحلب, البليدة. 2002.

55. صالح مفتاح , الاتحاد النقدي الأوربي وتأثيره الاقتصادي , الملتقى الدولي حول اليورو واقتصاديات الدول العربية- فرص وتحديات- , جامعة الأغواط 18-20 أبريل 2005.
56. شبير عبد الله الحرازي , اليورو واتفاقية الشراكة الأورو متوسطة , المؤتمر التاسع للاقتصاديين الزراعيين, الجيزة, الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي, 2001.
57. شريط عابد , موقع اليورو في النظام النقدي الدولي وأثره على الاقتصاديات العربية , الملتقى الدولي حول اليورو واقتصاديات الدول العربية - فرص وتحديات- جامعة الأغواط 18-20 , أبريل 2005.
- 58 عية عبد الرحمان , " دور الدولار في التأثير في الاقتصاد العالمي حالة الدول العربية النفطية" , الملتقى العلمي العاشر حول الاقتصاديات العربية وتطورات ما بعد الأزمة العالمية , لبنان, ديسمبر 2009 .
59. محمد السقا , "فك ربط الدينار الكويتي بالدولار والعودة إلى نظام سلة العملات" , ندوة البنك المركزي الكويتي, 2007.
60. وصاف عتيقة , عاشور سهام , الاتحاد النقدي الأوربي وتأثيره الاقتصادي , الملتقى الدولي حول اليورو واقتصاديات الدول العربية- فرص وتحديات- , جامعة الأغواط 18-20 أبريل 2005.

4- التقارير والبحوث:

61. خليلي كريبي زين الدين , حميدات محمود , "سياسات وإدارة أسعار الصرف في الجزائر" , صندوق النقد العربي. معهد السياسات الاقتصادية, سلسلة بحوث ومناقشات, العدد3.
62. علي توفيق الصادق وآخرون , "السياسات النقدية في الدول العربية" , معهد السياسات الاقتصادية, صندوق النقد العربي, سلسلة بحوث ومناقشات, حلقات العمل, أبو ظبي, العدد 02, 1996.
63. تقرير صندوق النقد العربي , سياسات وإدارة أسعار الصرف في الدول العربية , أبو ظبي , سبتمبر 1997.

5- الدراسات غير المنشورة:

64. خليق الزبير, " العملة الأوروبية وانعكاسها على الجهاز المصرفي الجزائري" , رسالة ماجستير, جامعة الجزائر 2001-2002.
65. عبد الله منصوري , السياسات النقدية والجبائية لمواجهة انخفاض كبير في الصادرات , أطروحة دكتوراة في الاقتصاد, جامعة الجزائر 2007.,.
- 66 موري فوزية , آثار تقلبات أسعار الصرف على العوائد النفطية –دراسة حالة الجزائر- , رسالة ماجستير, جامعة تلمسان, 2010.
67. نعمان سعدي, "سياسة الصرف في إطار برنامج التصحيح الهيكلي لصندوق النقد الدولي" , رسالة ماجستير, جامعة الجزائر, 1998.

ثانيا: باللغة الأجنبية

- .86 Abderrahmane HADJ NACER, « Le Pouvoir d'achat du Dinar », les cahiers de la réforme Tom 05, 2ème édition ENAG 1990.
- .96 A. Henni Essai sur l'économie parallèle. Cas de l'Algérie. Edit. Enag 1991.
- .07 Abdellatif Benachenhou "Un pays- l'algérie aujourd'hui-gagne "revue publié avec le soutien du commissariat de l'année de l'algérie en France.
- .17 Abdellatif Benachenhou, « l'Algérie aujourd'hui un pays qui gagne », 2004.
- .27 Abdelmadjid DENNOUWI, les causes et les consequences de la devaluation en Algerie, lecahier de cread n°43, 1998 ,Alger.
- .37 Albert ONDOSSA, « économie monétaire internationale » , édition Estern ,Paris ,1999 .
- .47 Amina LAHRACHE,"Les régimes de change" édition la découverte collection repères ,1999.
- .57 Amina LAHRECHE, l'économie mondiale ,édition la découverte , P aris ,1999 .
- .67 B.AFFILE,C.GENTIL , Les grandes questions de l'économie contemporaine , 3ème edition, étudiant , Paris , 2003 .
- .77 Ben Youcef Fatima, « la politique de change en Algérie (avec référence à l'Albanie) » mémoire de magistère, université d'Alger, 2005-2006.
- .87 Bernard BERNIER,Yves SIMON, « initiation à la macroéconomie », Dunod, Paris , 2001.
- .97 Bertran NEZEYS , les politiques de compétitivité economica ,Paris, 1993.
- .08 Cd ROM, WDI de la banque mondiale 1999 et banque d'Algérie, 1999.
- .18 Didier CAHEN, l'euro en jeux et mondialistes pratique ; les éditions d'ornisation ; Paris ;1997.
- .28 Documentation européenne : du marche Unique à l'union européenne, Bruxelles, 1992 .
- .38 Dominique PLIHON, « Les taux de change » édition, la découverte, Paris 1991.
- .48 Francesco Papadia et Cardo Santini : la banque centrale européenne, Edition d'organisation, Paris, 1998.

- .58 François DESHEEMAKAEKEE ; mieux comprendre l'euro , édition d'organisation , Paris , 1998 .
- .68 François-Olivier Manson « Le guide EURO :des Fonctions Juridiques Ressources Humaines» édition d'organisation 1999.
- .78 Gilbert HOENIG , «Analyse Monétaire et financière» ,Centre National d'enseignant à distance, édition economica, 2000.
- .88 Himili VEDASTE, « Politique de change et son lien étroit avec la politique monétaire», la banque national de Rwanda, Kigali , 2008 .
- .98 Hocine BENISSAD, « Algérie : la planification socialiste à l'économie du marché », ENAG édition, Alger, 2004.
- .09 Jacques de NOUVELLE, construire son rêve américain, Edition les échos, Paris.
- .19 Jean LANGUAT ,Pascal VANHOVE, « Economie général », DUNOD, Paris ,2001.
- .29 Larbi DOHNI , Carol Hainaut , Les taux de changes , de book , bruxelles,2004.
- .39 M. BENBOUZIANE, A. BENHABIB, T. ZIANI, « marché de change informel et mésalignement : le cas du dinar algérien »,
- .49 M.C Ilman, « Note de travail sur l'opportunité de dévaluer le Dinar Algérien », Les cahier de la réforme Tome 05- 02ème édition – ENAG 1990 P116.
- .59 M.RUINY, « Technique financière international », DUNOD, 2003.
- .69 Maurice DEBEAUVAIS, Yvon SNNAH , « la gestion globale du risque de change nouveaux enjeux et nouveaux risque» , édition economica, Paris.
- .79 Michael NOWAK, Black markets in foreign exchange , Finance et developpement Mars 1985.
- .89 Michel GOUSSOT, les états unis dans la nouvelle économie mondiale, Edition Armand Colin, Paris, 2000.
- .99 Michelle de MOURGUES " La Monnaie, Système Financier et Théorie Monétaire " 3 ème édition. Composé par Economica .Paris Philippe d'arvisenet, J.pierre petit, « échange et économie international », CFPB- Banque Editeur , Paris 1997.
- .001 Mohamed ACHOUCHE et Hamid KHERBACHI, « le dinar algérien, monnaie sur ou sous-évalué : une approche par le taux de change réel et la théorie de la PPA », laboratoire MECAS, les cahiers du MECAS, n°2 avril 2006.
- .101 Nationale de Promotion du Commerce Extérieur. Commerce Extérieur de L'Algérie»,Rapport 2007. P06.
- .201 Philippe AVOYO, « Finance Appliquée » PARIS, DUNOD, 1993.
- .301 Philippe DARVISENET, Finance internationale, Dunod ,Paris , 2008.

- .401 Pierre- HUIBERT, Breton et ARMAOND- Denis_SHOR , « La dévaluation », Edition Bouchene, 3ème édition, 1993.
- .501 Youcef DEBBOUB, « le nouveau mécanisme économique en Algérie », office des publications universitaires, Alger, 2000.
- .601 YVES SIMON ; SAMIR MENAI ; « Technique financières internationales » édition economica ; Paris 1998.

ثالثا: المصادر الإلكترونية

107. محمد آدم " اليورو الوجه الآخر للعملة الأوروبية الموحدة " مجلة النبا الإلكترونية العدد 41. 2001 الموقع:

www.deldza.cec.eu.int/ar/algerie.home/index.php

108. التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنة 2007 متوفر على الموقع الإلكتروني:

www.ima.org.ae

109. ليلي صوابلي " أزمة الديون وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري " , جريدة الشروق اليومي , العدد:798700 [على الخط] .2010. ماي. متاح

<http://www.echoroukonline.com/ara/economie/81820.html>.

(تاريخ الإطلاع أو التحميل على 01.10.2011).

110. الاتحاد الأوروبي ، من ويكيبيديا الموسوعة الحرة ، الموقع الإلكتروني:

FLAG.SVWWW.WIKIEUROPEAN.